مجلة فصلية تصدر عن قسم التوعية والإعلام باللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل

القوى العاملة

السنة الثانية - العدد السادس - الصيف (يونيو) 2006 مسيحي

المراكز المهنية العليا واقعها وآفاقها .

دور المرأة الريفية في التنمية الشاملة .

قراءات حول العولمة والعمل فى الوطن العربي .

الأبعاد المرجعية للتعداد العام للسكان في تنمية الموارد البشرية .

بمشاركة واسعة من خبراء ومختصين ليبيين و دوليين من المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم "اليونيسكو" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجماهيرية العظمى

اختتام ورشة العمل الخاصة بتطوير مناهج التدريب المهني بالمراكز المهنية العليا

تناولت أعمال هذه الورشة ما توصلت إليه اللجان المختصة بوضع مفردات مناهج التدريب المهني بالمراكز التدريبية العليا في مرحلتها الثانية والتي قام خبراء ليبيون بإعداد مسوداتها وتنقيحها تمهيدا لاعتمادها وتطبيقها بالمراكز المختصة خلال العام التدريبي القادم . .

- المهن الزراعية .
- مهن السلامة والصحة المهنية.
- المهن الصحية.
- مهن البصريات .
- مهن شؤون المياه .
- مهن الفنون التطبيقية.
- مهن تقنية الفنون.
- مهن السياحة و الضيافة.
- إعداد الخطة التدريبية العامة .
- الوعاء الزمني للمواد التدريبية .
- الأهداف العامة لكل دورة تدريبية .
- الأهداف الخاصة لكل مادة تدريبية .
- طرق التقييم العامة والخاصة بكل مادة .
- المفردات التدريبية لكل مادة .

القوى العاملة

رئيس التحرير

أ . م معتوق محمد معتوق

أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل

أمين التحرير

د . عبدالسلام بشير الدويبي

مدير التحرير

أ . حسين عبيد أحمد

منسق التحرير

أ . علي محمد قجام

هيئة التحرير

د . رمضان السنوسي

د . عمر أحمد الكبير

د . صالح محمد الزليطني

د . عمر أحمد الناكوع

تدقيق لغوي

أ . محمد عمران أبوميس

تصميم فني

مكتب الفسيفساء للدعاية والإعلان

المراسلات

توجه باسم رئيس تحرير المجلة

ص . ب 83197

هواتف 3601101 - 3601103 - 3620111 - 3620112

بريد مصور 3620198 - 3620199

الموقع على شبكة المعلومات الدولية

www.smpt.gov.ly

المادة المنشورة بالمجلة

تعبر عن رأي أصحابها

تعتمد المجتمعات المتطورة على الآلية الإعلامية المناسبة من أجل إيصال بعض الرؤى والأطروحات المهمة إلى أفرادها لترسيخها لديهم بما يسهم في تقدم المجتمع وازدهاره ، وأصبح الجانب الإعلامي محط أنظار المهتمين والباحثين والمختصين باعتباره الوسيلة الأهم والأكثر فعالية لإيصال أي فكرة يراد توضيحها للأفراد. ونجاح المشاريع التنموية بأنماطها المختلفة يتطلب بذل كل جهد من أجل تحقيق الأهداف المتوخاه ومنها تنسيق الجهود لحل قضايا ومشكلات العمل والسعي إلى تحسين شروط وظروف العمل وتوحيد تشريعاته .

ونظراً للتقدم العلمي والتكنولوجي وطرق الربط الإلكتروني فيما بات يعرف بالإعلام الإلكتروني أصبح العالم كقرية واحدة ، وأصبحت معه الحاجة ملحة للاستفادة من تقنية المعلومات في العلوم المختلفة لما لها من دور كبير في ترسيخ المفاهيم والأفكار والمعلومات لكل أصحاب فكرة معينة يراد إيصال مضمونها إلى المواطنين .

ولأن للإعلام دور بالغ الأهمية من خلال التوعية المبرمجة واستنهاض الهمم ، وبث روح المثابرة ، وترسيخ قيم التنافس الشريف ، والتعريف بتشريعات العمل وقضايا التأهيل والتدريب .

و الإعلام بكافة وسائلة المسموعة والمقروءة والمرئية لديه القدرة الكبيرة على دفع أفراد المجتمع إلى المشاركة الحقيقية في شتى مجالات سوق العمل ويستطيع أن يشكل صورة ذهنية لبعض المهن لدى أفراد المجتمع.

و الإعلام المهني على وجه التخصيص بصيغته الفريدة ورسالته وأهدافه قادر على الإسهام الفعال فكريا وعمليا في حل مشكلات الباحثين عن العمل من خلال إعداد المواد الإعلامية اللازمة لتوضيح الأساليب والبرامج التي يمكن من خلالها رسم خطط عمل تؤدي بالنتيجة إلى زيادة الوعي المهني لدى الأفراد .

حسن يوسف اللموشي

محتويات العدد

الافتتاحية 3

كلمة أسرة التحرير 4

التحفيز لماذا و كيف ؟ 5

قراءات حول العولمة والعمل في الوطن العربي . 9

تأثير منظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى 12

المراكز المهنية العليا: واقعها وآفاقها . 20

تعزيز دور المرأة الليبية في التنمية الشاملة . 25

التربية والاعداد المبكر . 30

عولمة الاقتصاد .. اتفاقية الجات وآثارها على الدول النامية 36

دور المرأة في التنمية الاقتصادية . 45

مدير مكتب التوجيه والتقويم المهني يتحدث إلى القوى العاملة . 51

المرأة في التنمية الاقتصادية والدور الإعلامي . 54

الأبعاد المرجعية للتعداد العام للسكان في تنمية الموارد البشرية . 65

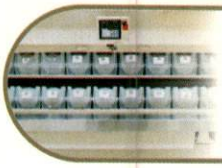
الإدارة الإلكترونية : الجهوزية والمنهاج . 68

التحليق إلى المستقبل . 75

إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل . 77

العولمة اللامتكافئة . 79

الافتتاحية

منذ انبلاج فجر الفاتح العظيم ، توجه نداء الثورة إلى كافة الليبيين والليبيات ، واستمر التحريض والحث والدفع بهم معاً نحو المبادرة والعمل والبناء ، و اختصت المرأة بالنصيب الأوفر من الاهتمام ، وتركزت دراسات أكثر من أن تحصى على واقعها، ودورها، وإمكانياتها ، وطبيعتها، وقدراتها ، فتفاعلت نداءات الثورة في أوساط النساء ، وكان لها الفضل الأكبر في تحرر وانعتاق هذه الأوساط إذ اقتحمت جماهير النساء مجالات عمل كان مجرد التفكير بها محرماً ، وتقاسمت مع الرجال مقاعد الدراسة في جميع مراحل التعليم ، بعد أن كانت شبه محرومة منها ، ونالت نفس المساحات التي مهدتها القوانين للرجل ، وخاضت غمار ميادين معقدة بقدرات تقنية عالية ، في الهندسة والطب والقضاء والقوات المسلحة أرضاً وجواً . إلا أنها مع كل النجاحات التي أحرزتها بقيت تنأى بنفسها عن مجالات التدريب المهني والحرفي بمعظم تخصصاته وتعزف عن اكتساب مهاراته لأسباب ومبررات ، تعزى حيناً للطبيعة البيولوجية ، وأحياناً للمتوارثات الاجتماعية ، وتارة ثالثة للرغبات الشخصية والتوجهات العامة والتقليد وغيرها . وحتى وإن ولجت المرأة ميادين التدريب المهني والحرفي فهي لاتزال تقدم على ذلك بروح مترددة تنقصها الجسارة والندية وحيث إن العناصر النسوية لاتزال خارج الإطار ، ولاتزال آلات عزف صنع التقدم تعاني من نقص في بعض أوتارها ، إذن لابد من متابعة التحريض على التغيير، وتجذير مبدأ المشاركة ، وإزالة الحواجز والعوائق الوهمية التي تحول بين المرأة والتدريب على المهنة والحرفة وممارستها، مادامت قدراتها الطبيعية أو المكتسبة تؤهلها لها وبما لايخالف تركيبتها ومقوماتها الجسدية والعضلية ، ونبذ كل المفاهيم السائدة إلى الزوال، لتخرج النساء نهائياً وإلى الأبد من قوقعة الاستهلاك والاتكالية ودائرة الظل ، إلى عالم تتقاسم فيه مع الرجل حصتها في الإنتاج وفي الكسب وفي سائر مقومات الحياة ، بالإنصاف الذي أراده وارتضاه وأمر به أعدل العادلين.

وإلى الأمام .. والكفاح الثوري مستمر

(رئيس التحرير)

كلمة أسرة التحرير

مع كل إصدار جديد لهذه المجلة يزداد الإصرار والرغبة في الاستمرا ر وتحقيق الأفضل ، ومع كل مقال بحثي أو تحليلي أو منهجي يتزايد العطش إلى نهل المعرفة وتوضيح المؤشرات ، وإلى سبر أغوار الحقيقة و إلى معرفة الواقع والأسباب التي خلقته وسبل تخطيه نحو الأفضل ، وإلى شحذ الأذهان وتحريك الأقلام في مواضيع لا يستطيع أحد الادعاء أنها بعيدة عن اهتماماته ، لأنها تدور في فلك العمل ، ووسيلة الإنسان للعيش الكريم ، لذلك فهي نابعة من الجذور الدينية والأخلاقية والاجتماعية والمادية ، وهي جوانب لعل القارئ يلمسها فيما احتوته أعداد هذه المجلة من مقالات ثرية ناضجة واعية سلكت طرقاً شتى في العرض وفتح النوافذ وإبراز الزوايا الخفية وتوضيحها بأرقام شارحة وغير جارحة ، يراد بها تحديد مكامن العيوب والدعوة إلى الإصلاح وإضاءة المسالك الموصلة إلى إتاحة فرص العمل اللائق لكل مواطن ومواطنة ، لينعم الجميع بخيرات أرضهم ، ويقوا أنفسهم وذويهم شر البطالة ، ونواتجها السلبية . ونكرر دعوتنا وترحيبنا بكل فكر خلّاق ، وكل قلم سيّال ، ليشارك كيف يشاء بكل الحرية والموضوعية على كامل المساحة التي نضعها تحت التصرف ، والحقوق محفوظة للجميع.

التحفيز لماذا وكيف؟

د. عمر أحمد الناكوع

هذا المقال محاولة لإلقاء الضوء على أهمية تحفيز الموظف لتأدية عمله المكلف به بالصورة المطلوبة بل وجعله مبادرا ومستمتعا بما يؤديه، ساعيا إلى تحسين الأداء بالتطوير الذاتي، مشبعا لحاجاته المادية والمعنوية ومحققا لذاته. يستهدف هذا المقال بالدرجة الأولى القائمين بمهام الإدارات العليا والوسطى ، علاوة على الجانب التثقيفي والتوعوي العام في مجال الموضوع حتى على مستوى قيادة وإدارة شئون الأسرة والبيت.

مفهوم التحفيز:

يتعلق التحفيز بالقوى الداخلية في الإنسان التي تدفعه للقيام بعمل ما أو عدم القيام به بطريقة ودرجة معينة من الجودة. والتحفيز في مؤسسة ما هو رغبة الموظف للاستجابة لمتطلبات المؤسسة أو الجهة التابع لها ، وكلما ارتفع مستوى التحفيز زاد مستوى كفاءة الأداء.

ويمكننا في هذا المقال أن نعرف التحفيز بأنه هو تحريك الإنسان لأداء العمل ذاتيا ، أو هو وصول العاملين في مؤسسة ما إلى حالة من الشغف والسرور بأعمالهم ومحاولة إيصالهم إلى مرحلة إنجاز كامل العمل دون تذمر أو شكوى.

أما التحفيز الداخلي أو القابلية للتحفيز فهو التغير من الوضع السلبي أو الساكن إلى الوضع الإيجابي ، وهذا يتضمن التنمية والتطوير الذاتي وهو ما يحتاجه الإنسان بغض النظر عن موقعه الحالي طالبا أو موظفا عاديا أو مسئولا الخ..... وهذا ليس من اهتماماتنا الأولى في هذا المقال رغم أهميته القصوى في نجاح التحفيز الخارجي.

إن أية مؤسسة أو شركة أو مصلحة لا تتبنى خطة تحفيزية مبنية على فلسفة معينة في التحفيز تفتقر إلى عامل أساسي وهام من عوامل النجاح، فقد يكون من غير المجدي التحدث عن التحفيز دون تحديد مصدر وهدف التحفيز، لذلك فإن أية محاولة للتحفيز ينبغي أن تبدأ أولا بتحديد احتياجات الموظفين ، وتحديد أهمية

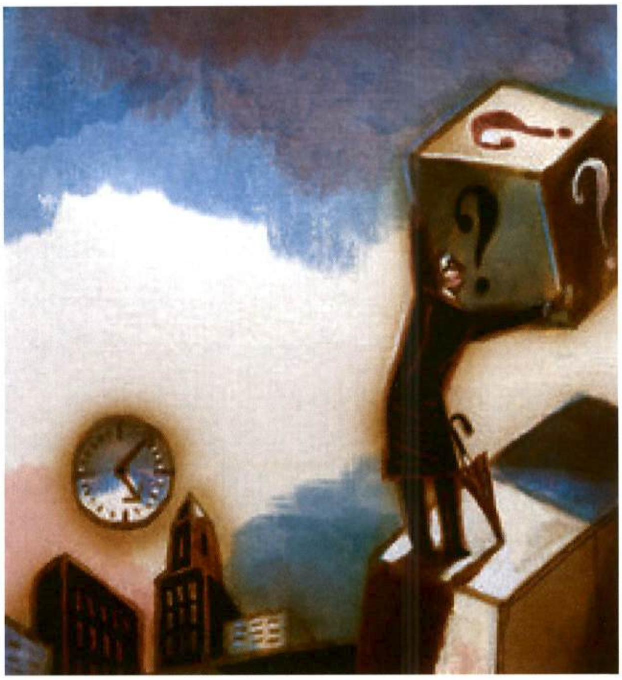

مقدمة:

ليس من قبيل المبالغة أن نقول بأن حالة كبيرة من الإحباط واللامبالاة تسود الموظفين وخاصة في القطاع العام، إذ نلاحظ أن فعالية أو كفاءة أداء الأعمال جد منخفضة. وأن الموظف لا يرى في وظيفته إلا حصوله على راتب في نهاية الشهر -بغض النظر عن جودة عمله كما وكيفا- لا يفي في غالب الأحيان حتى بالحد الأدنى من المتطلبات الحياتية المباشرة له ولأفراد أسرته.

كما أن الملاحظ بصفة عامة أن بعض الناس يؤدون نفس الأعمال فتختلف مستويات جودة الأداء من فرد إلى أخر. فبعضهم يشعر بأن أعمالهم مجزية وممتعة أكثر من غيرهم كما أن الناس يختلفون إلى درجة ما في تحريك قواهم وقدراتهم لتحقيق الأهداف نتيجة لاختلاف تحفيزهم.

هـذه الاحتياجات لهم ، ومراعاة الفروق الفردية في تقدير هـذه الاحتياجات. بدون معرفة وتحديد الاحتياجات وتقدير الفروق الفردية، فستكون استجابة أو استقبال الموظف لهذا التحفيز غير دقيق ولا يعكس الاستجابة المتوقعة من المدير أو المسئول.

تعد الحاجات الشخصية هي الأساس لمستويات التحفيز ، وتختلف المحفزات من شخص الى آخر، فمثلا بعض الموظفين يحفزون عن طريق: الحصول على ألقاب مهنية.

حب الشهرة المهنية.

رؤية نجاحات في العمل.

الكلمات المشجعة ورسائل الشكر.

زيادة مستوى مسئوليات العمل المكلفين بها.

المكافآت المالية المباشرة .

الحصول على بعض الإمتيازات (مركوب، هاتف، سكن، علاج،......)

الترقيات الاستثنائية والتشجيعية .

نظريات التحفيز:

ما الذي يدفع الإنسان الى العمل والإنجاز؟

هناك العديد من النظريات التي حاولت أن تجد جوابا لهذا التساؤل المهم خاصة وأن هذا الأمر يتعلق بالنفوس التي عادة مايكون من الصعب قياس تجاوبها بشكل دقيق ومحدد. وسنستعرض بعضا من هذه النظريات وبشكل موجز لغرض الاستدلال بها على أهمية فلسفة التحفيز للإنسان وليستفيد بها المديرون ومن في حكمهم في الاطلاع عليها وعلى غيرها من النظريات الهامة في هذا المجال ومحاولة تطبيقها.

نظرية الاحتياجات الإنسانية لماسلو :

وهو عالم نفس ، وترتكز هذه النظرية على أن سلوك الإنسان يتحرك بسبب وجود حاجات غير مشبعة، وعند إشباع بعضها يندفع الفرد إلى إشباع أخرى أعلى منها ، وقد صور التسلسل التالي للحاجات: الحاجات الفيسيولوجية، وحاجات الأمن والسلامة، والحاجات الاجتماعية، وحاجات التقدير، وحاجات تحقيق الذات كما هو مبين بالشكل الهرمي أدناه.

وتفترض هذه النظرية تسلسل إشباع الحاجات التي تبدأ بالحاجات الفيزيولوجية وهي الحاجات الأساسية لاستدامة الحياة البيولوجية والتي تعتبر إلى حد كبير مشبعة ، ثم يتجه الدافع إلى حاجات الأمن والسلامة وتتمثل في حماية نفسه وأهله من أي خطر يتهدد حياتهم ، و هذا ما تشير إليه الآية الكريمة " الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" .

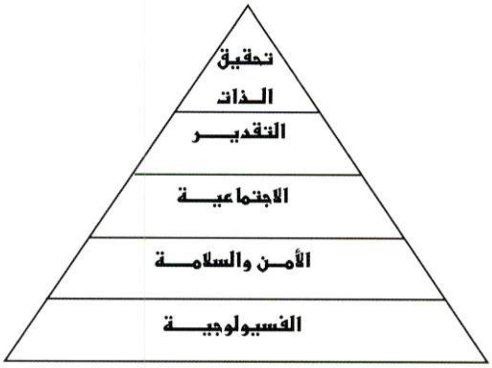

هرم الاحتياجات الانسانية لماسلو

ويضيف ماسلو أنه عندما يتم إشباع الحاجة إلى الأمن والسلامة. تصبح الحاجة هي تليها وهي الانتماء الاجتماعي مهمة وتتطلب الإشباع وهي ترتكز على أن الإنسان بطبيعته كائن اجتماعي يحتاج إلى روابط اجتماعية في بيئة العمل وخارجه. ثم يتم الانتقال إلى المستوى الرابع وهو حاجة التقدير أو (الشعور بالأنا) وفي هذا المستوى يكمن المخزون الأكبر للدافع حيث يرغب الفرد في الشعور بالأهمية والتميز عن الآخرين. وفي المستوى الخامس أي في قمة الهرم تتربع (حاجة تقدير الذات) وهي تعبير عن رغبة الفرد في تحقيق ذاته وأهدافه في الحياة وهذه من طبيعتها أن تكون مختلفة باختلاف أهداف ورؤى الناس في الحياة.

وينبغي عند تطبيق هذه النظرية التركيز على المستويين الرابع والخامس باعتبارهما محل التحفيز إذا ما تم بالفعل إشباع المستويات الثلاثة الأولى على اعتبار أنها أصل من حقوق المواطنة، أما إذا لم يتم إشباع الحاجات التي تمثل قاعدة الهرم فإن الأمر لايتعلق في رأينا حقيقة بتحسين الدافعية من عدمها بل هو التمكين للإحباط من التجذر، والخوف من التأصل. لذلك وعند التركيز على المستويات العليا في الهرم يمكن أن نعدد بعضا من الإجراءات التي تساعد في التحفيز ورفع الدافعية مثل تفويض اختصاصات أكبر للمرؤوسين في اتخاذ القرارات ، ومنح مسؤوليات أكبر، والاعتراف بالأداء الجيد للموظفين ، والاعتراف بالمهارات الفردية وتقديرها معنويا وماديا، وإشراك الموظفين واستشارتهم في القرارات المصيرية للمؤسسة وفي كيفية تنفيذ المهام .

نظرية دوافع الإنجاز

يعتبر (ماكللند 1984) صاحب هذه النظرية أن محفز السلوك الإنساني هو الحاجات الرئيسة التالية:

❖ الرغبة في الإنجاز: أي الرغبة في تحقيق الأهداف التي تمثل تحديات لقدرات الفرد.

❖ الرغبة في الانتماء : أي الحاجة للارتباط وتشكيل علاقات شخصية وإنسانية مع الآخرين.

❖ الرغبة في القوة والنفوذ: أي الحاجة للتحكم والسيطرة على الآخرين.

وتحدث هذه الحاجات وفقا لهذه النظرية بشكل متماسك وبدون تسلسل وهي موجودة في الناس بدرجات مختلفة.

فالمهتمون بالإنجاز يمتازون بخاصية تحديد أهداف معتدلة متضمنة لتحديات تدعم التحفيز الداخلي ، ويرغبون في أن تكون لهم سيطرة وتحكم في الوسائل التي تحقق أهدافهم ، كما أنهم يميلون إلى العمل بشكل انفرادي بدلا من عمل الفريق. وهؤلاء يمكن تحفيزهم بالمال إذا ما تم إشباع الحاجات الرئيسة لهم. أما المهتمون بالانتماء فهم حريصون على بناء علاقات حميمة مع الآخرين وتتحدد دوافعهم من خلال سلوكهم مع الغير ، لذا فهم يقدمون الصداقة على الكفاءة والمهارة اللازمتين لتحقيق مهمة أو عمل ما. أما المهتمون بالنفوذ فهم حريصون على اختيار من يمكنهم التأثير فيهم والسيطرة عليهم. فهؤلاء وفق هذه النظرية يدفعهم حافز الحصول على مراكز نفوذ مرموقة إلى المثابرة والعمل الجاد. ولتطبيق هذه النظرية لابد من اكتشاف حاجات الفرد عن طريق مراقبة سلوكه من قبل المشرفين لتحديد أيٍّ من من الفئات أو النماذج الثلاثة التي تتلاءم معه وهذه بلاشك عملية تتطلب تمرينا ومهارة على المراقبة والتحليل.

ولتطبيق هذه النظرية يحتاج المشرفون أو المسئولون إلى تحديد الدوافع الرئيسة لدى الموظفين ومن ثم تحديد الوسائل لاستخدام هذه الدوافع بشكل مثمر وفعال. فمثلا:

حاجة الإنجاز تتطلب توفير معلومات مرتدة أو تغذية عكسية كما يقال في هندسة التحكم حول تقدم الموظف في إنجاز عمل ما. كما ينبغي تجنيب الموظف الاعتماد على الآخرين في تنفيذ عمله أو وضعه في فرق العمل الجماعية.

حاجة الانتماء تتطلب ترك الموظف يعمل مع الفريق ويختار العاملين فيه إذا كان ذلك ممكنا وتشجيعهم بإقامة علاقات معهم والاهتمام بأمورهم الشخصية.

حاجة النفوذ تتطلب وضع الموظف في فرق يمكن فيها ممارسة بعض النفوذ بتزويدهم بمهارات أو معارف يحتاج لها الآخرون. كذلك بوضعه في مركز يسمح له بالتحكم في مصادر المعلومات.

وينبغي التأكيد هنا على أن تكون هذه الحاجات ضمن إطار معقول ومتوازن دون أن تكون بشكل مفرط مما يؤثر سلبا على أداء العاملين.

نظرية التوازن (ستيفن كوي 1989)

من خلال أبحاثه الكثيرة حول تفاوت أداء ونجاحات البشر في الحياة التي دامت لربع قرن من الزمان لخص كوي نتائجه في أربعة احتياجات أساسية للإنسان في هذه الحياة وهي:

الاحتياجات المادية : وترتكز على الحاجات الفسيولوجية المرتبطة بأسباب الوجود والبقاء والحياة.

الاحتياجات الروحية : وترتكز على الحاجات الروحية ، وتشمل الحاجات المعنوية المرتبطة بالإيمان والأخلاق والقيم والعبادات.

الاحتياجات الاجتماعية : وترتكز على الحاجات العاطفية والنفسية المتعلقة بالانتماء والولاء والحب والعلاقات الإنسانية.

الاحتياجات العقلية : وتشمل الحاجات الفكرية المتعلقة بالمعرفة والثقافة والمهارات.

ويستند كوي في شعاره لتكوين الإنسان المتوازن على أن الإنسان عبارة عن:

عقل وهو مركز التفكير

وروح وهي مركز الانفعال

وجسم وهو مركز الحركة

ونفس وهي مركز التوجيه

ويؤكد كوي على أن الإنسان يمتلك أربع قدرات أو قوى تمكنه من السير في الاتجاه الذي اختاره لنفسه وهي:

إدراك الذات أو قوة الشخصية : وهي التي تعبر عن أسلوب التفكير والتاريخ والمبادئ والعادات.

الضمير الحي أو قوة الإيمان : وهي التي تعبر عن مدى اتساق ما ننوي القيام به مع رسالتنا في الحياة.

الإرادة المستقلة أو قوة الاستجابة : وهي التي تعبر عن قدرتنا على الفعل المبنية على إدراك الذات والوعي والرؤية.

الخيال المبدع أو قوة العقل : وهي تعبر عن القدرة الفكرية والذهنية على حل المشكلات وتطبيق المبادئ بطريقة فعالة في مواقف جديدة.

ويصر كوي على أن التوازن المطلوب هو التوازن بين الاحتياجات (المادية. والروحية. والعلمية. والاجتماعية) وبين القدرات (قوة الشخصية. وقوة الإرادة. وقوة الإيمان. وقوة العقل)

وأن نظام الحوافز في أية مؤسسة عامة أو خاصة ينبغي أن يحقق

هذا التوازن لكي يمكن أن تبنى دافعية أو تحفيز يلبي المطلوب لتحقيق أداء أفضل وولاء أعمق.

ويمكن أن نخلص من هذا الاستعراض الموجز لبعض من نظريات التحفيز أن على الإنسان أن يعمل على تحفيز نفسه من خلال وضع أهداف شخصية لحياته، لكي يكون قادرا على أن يضيف شيئا ما قل أو كثر، عظم أو صغر حتى لا يكون عالة على الحياة والمجتمع.

إنه بدون وجود دافعية وتحفيز فسيظل الأداء متدنيا والولاء للمؤسسة ضعيفا خاصة عندما لا تلبى حتى الحاجات الأساسية مثل حاجات البقاء المتمثلة في (الغذاء. السكن. التعليم. العلاج. العمل. الحقوق المدنية والاجتماعية للإنسان).

إن ما يحدث الآن في واقعنا للأسف هو تحفيز ضد تحسين الأداء في أغلب مؤسساتنا. فهذا التحفيز لبعض العاملين المتمثل في السيارات و الهواتف ، و السلف ، و المهام، والدورات، البعثات، الترقيات،....) مبني على أساسات في أغلب الأحيان لا علاقة لها بالعمل ولا بالأداء ولكنها مبنية على القرابة للمدير أو المسئول ، أو الولاء القبلي أو الولاء الشخصي المبتذل القائم على الخدمات الشخصية والطاعة العمياء ، أو وجود علاقات لهذا الموظف يمكن أن تحقق للمدير مصالح أو تمنع عنه مضار في جهات أخرى.

ولا أريد أن أركز كثيرا على فقداننا للتحفيز حتى في بيوتنا لأولادنا وإخوتنا ، إذ نفتقد حتى الكلمة الطيبة التي هي صدقة. وعادة ما تغلب سياسة الترهيب على الترغيب. وفي مدارسنا تقتل الدافعية للتفوق بظاهرة المساعدة والغش الذي ينعكس سلبا على طلابنا المجدين والذي أقل ما يوصف به أنه خيانة لمستقبل وحاضر هذا الوطن.

ولكي نتبنى سياسة التحفيز علينا أن ننشر هذه الفلسفة على كل المستويات تربية وتعليما وتشريعا وممارسة ، وهذه بعض من المقترحات والإشارات التي يمكن أن تساهم في إشاعة التحفيز على مستوى الفرد والأسرة والمؤسسات التعليمية ومؤسسات الدولة:

على المستوى الفردي : ينبغي على الإنسان وخاصة الشباب أن تكون له رسالة محددة ورؤية مستقبلية واضحة تدفعه لبذل الجهد المناسب لتحقيق آماله وطموحاته ، وهذا مما يجعل للإنسان محفزا داخليا للدراسة وللعمل ولتعلم المهارات كل حسب ميوله وتخصصاته .

❖ على مستوى البيت : ينبغي أن يتعلم الآباء والأمهات سياسة التحفيز ، وأن يتم تربية الأولاد على التشجيع المعنوي والمادي والترغيب والتحديات والتنافس الشريف.

❖على مستوى المدارس والمعاهد والجامعات : عليها وهي التي يقع على كاهلها صناعة المستقبل لأنها حاضنة صناعه أن تتبنى سياسة التحفيز العادلة ، وأن تضع حدا لظاهرة الغش والتزوير والتلاعب بالدرجات والشهادات والتي نتج عنها جيل محبط ترك التعليم الجاد وتحول إلى التفنن في أساليب الغش والتحايل واللامبالاة.

❖على مستوى المؤسسات والأمانات وهي المعنية بوضع الحوافز الكفيلة بدفع الموظفين للتفاني في أعمالهم والاستمتاع بها والوصول إلى معدلات أداء عالية ، فإننا نرى بوضوح أنها من الناحية القانونية مكبلة بقانون 15 لسنة 1981 مسيحي الذي يقتل التحفيز ويسوي بين الذين يعملون والذين لا يعملون ، ولذلك ينبغي كخطوة أولى أن يستبدل هذا القانون بآخر يسوي في الفرص ويحفز على الأداء الجيد ويخلق دافعية كبيرة نحو التألق والإبداع. فليس من المنطقي أن يتقاضى الأجنبي عشرات أضعاف مرتب الوطني الذي يكافئه تخصصا ومؤهلا وخبرة كما يحدث الآن في قطاع النفط وغيره من القطاعات بحجة القانون , 15 ، وكما يحدث في التدريب والصيانة حيث تسمح التشريعات بدفع قيمة أتعاب بعشرات أضعاف قيمة أتعاب المدرب أو الفني الليبي الذي يؤدي نفس العمل وبنفس الكفاءة. كما أنه ليس من المنطقي أن يستمر المدراء والمسئولون الذين ثبت فشلهم في المهام المكلفين بها. بل منهم من جعل المؤسسة أو الأمانة أو الجهة التي يترأسها كأنها ضيعة له فأصبحت الحوافز والمكافآت والترقيات التشجيعية حكرا على أقاربه وقبيلته ومعارفه وخدامه ، دون أية معايير عادلة تميز بين العاملين على أساس الولاء للمؤسسة وليس الولاء للأشخاص ، وعلى أساس الأداء الجيد والتفاني في العمل وليس تزيين صورة المدير وبطانته.

إن هذه الملاحظات السلبية التي أوردناها هنا هي قليل من كثير، وقصدنا بها التدليل على أننا لا نفتقد التحفيز في مؤسساتنا فحسب بل إن ممارساتنا هي ضد سياسة التحفيز التي ينبغي أن تكون من أولويات اهتماماتنا إذا كنا جادين فعلا في التحول الإيجابي نحو البناء في زمن العولمة واتفاقية التجارة العالمية وتلاشي الحدود. فهل نتوقف أولا عن ممارسات التحبيط –إن جاز التعبير– وننتقل إلى سياسات التحفيز المرتكز على الجودة كما وكيفا في تعليمنا ومصانعنا وإدارتنا وخدماتنا ؟

قراءات حول العولمة والعمل في الوطن العربي

أ.د. إبراهيم قويدر

ستواجه البلدان العربية خطر ازدياد تهميشها إذا أخفقت في الاندماج في الاقتصاد العالمي. فالعولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي أمران أساسيان لنموها الاقتصادي والاجتماعي، لأن القوى العاملة آخذة في النمو بسرعة، شأنها شأن معدلات البطالة والعمالة الناقصة. ولا مفر من أن تؤثر العولمة في اقتصادات هذه البلدان ومجتمعاتها، وما لم تتخذ تدابير ملائمة لتحرير اقتصادها، فسيحصل استعباد اجتماعي لشرائح كبرى من سكانها . وتعتبر البطالة إجمالا والبطالة الطويلة الأمد خصوصاً، السبب الرئيسي للتهميش الاجتماعي، والعامل الأساسي هنا هو تزايد التفاوت بين العمال المهرة وغير المهرة من حيث الدخل وفرص العمل. ولا مناص من أن تسبب هبوطاً شديداً في الطلب على العمال غير المهرة، فتمنع مشاركة نسبة هامة من السكان في البنى والأنشطة الاجتماعية الأساسية. ويضاف إلى ذلك أن التقدم التكنولوجي سيؤدي إلى أتمتة الكثير من المهام التي كان يضطلع بها، فيما مضى، عمال غير مهرة، فيسبب مزيداً من التهميش الاجتماعي .

ويجب التركيز على الشروط اللازمة لاستفادة الاقتصادات الوطنية من العولمة المفروضة على جميع البلدان النامية ، ومن المسئوليات الملقاة على عاتق بلدان المنطقة مسئولية السعي إلى خدمة مصالحها الخاصة باتخاذ مبادرات مصممة لتهيئة الاقتصاد عامة، والقوى العاملة خاصة للتجاوب مع الفرص المتاحة. ونسعى في هذه الدراسة أيضاً إلى تحديد ما لكل اقتصاد من مواصفات إيجابية وسلبية، بغية إبراز أهمية التكامل الإقليمي عند التصدي لمختلف مراحل العولمة . بالرغم من أن قضية التكامل الاقتصادي الإقليمي، وهي من النتائج التي قد تترتب على العولمة، لم تستكشف على نحو مستفيض ينبغي التأكيد على أنها من الأدوات الرئيسية لتحديد المزايا النسبية الإقليمية عند التعامل مع الكتل الاقتصادية التي منها الإتحاد الأوربي، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وبلدان اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

وعلى صعيد المفاهيم ينبغي أن تدفع قضية العولمة بالحكومات والشعوب ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في كل البلدان إلى مناقشة مدى الاستعداد الوطني لمواجهة تحديات العولمة . وللتعاون الإقليمي أهمية حيوية فيما يتعلق بضم اقتصادات التصدير الوطنية كل بمفرده إلى الجهود التي تبذل من أجل ذلك، وينبغي التأكيد مجدداً على الحاجة إلى بيئة اقتصاد كلي مواتية تستند إلى السلطات التنظيمية للقطاع العام وعلى دور القطاع الخاص وتقليل الاعتماد على مصادر الدخل المتقبلة. ويجب تكثيف جهود الإصلاح المؤسسي للتشريع المالي والقوانين العامة وقوانين العمل ، مع التركيز خصوصاً على دور العمال المهرة والصناعات الكثيفة الاستخدام للمعارف ، ومدى استعداد أي بلد لمواجهة العولمة هو رهن بنضجه في الميدان الاقتصادي وبخبراته الماضية،

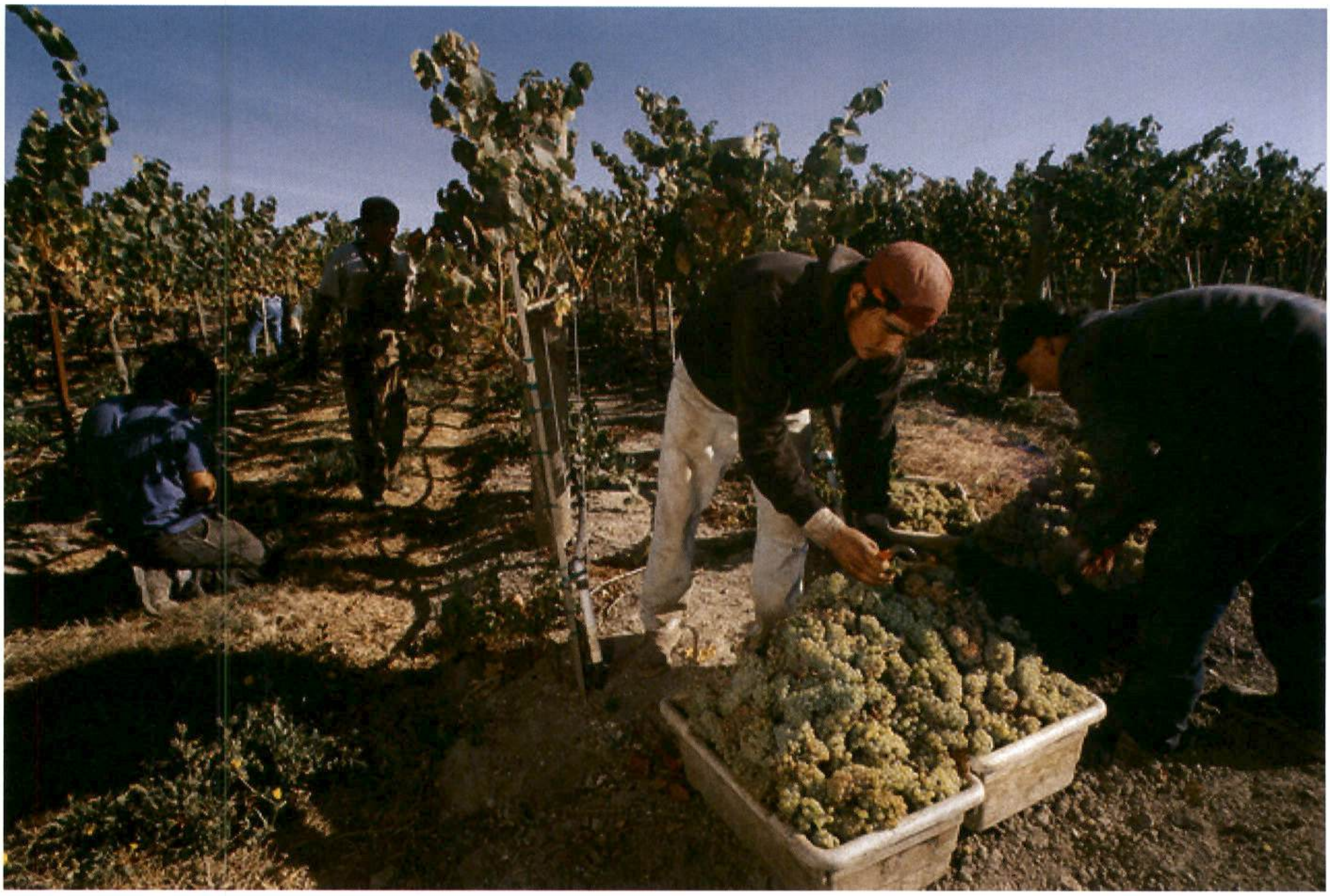

ومدى استعداده للنظر بجدية في مزايا العولمة .

ويجب الإقرار بأن العولمة لن تزيل الاختلافات الراهنة في أسواق العمل الإقليمية . بل إن المتوقع أن يزداد في العقد المقبل تضرر سوق العمل خلال فترة الانتقال من نمط النمو الأفقي للإنتاج إلى التنمية المتأثرة بالعولمة. والعولمة والاستثمار الأجنبي المباشر يبحثان عن مناطق مؤاتية بيئيا يكون من العوامل الحاسمة فيها استناد مهارات الأيدي العاملة إلى نظام تربوي داعم يستطيع توليد قوى عاملة مرنة.

وخلال التسعينيات، كانت أهم أسباب البطالة والعمالة المنقوصة تدني إنتاجية كل القطاعات وانخفاض الاستثمار، وتقليل عدد وظائف القطاع العام، وعدم كفاية التعليم، وقد حد ذلك من الفرص المتاحة أمام الخريجين للعمل في وظائف منتجة . والتأثير الوحيد الذي ستحدثه العولمة في هذه العوامل هو جعل الأوضاع تتردى، وإذا لم تتخذ إجراءات مناسبة لتحسين المهارات وإمكانات إحداث تغيير في القوى العاملة، فحالة البطالة ستتفاهم على نحو ما برز في اللمحة الموجزة التي أعدت عن بلدان المنطقة. وعلى بلدان إسكو أن تقدر أهمية التكامل الإقليمي حق قدرها، فهذا سيوفر لها، في علاقتها بمنظمة التجارة العالمية وسائر الكتل الاقتصادية، قدرة تفاوضية أكبر مما تتمتع به الاقتصادات الوطنية منفردة .

وفي المستقبل، سيكون للتعليم والتدريب أهمية اقتصادية أكبر مما كان لهما في الماضي، ولذلك يتوجب أن يعاد النظر في دور كل منهما إذا كان المراد تهيئة الشباب، بطريقة مناسبة للانضمام إلى القوى العاملة . أما في الوقت الحاضر فنوعية نظم التعليم الإقليمية تتردى لأن الاستثمارات التي تجرى لا تفي بالغرض ولا تتناسب مع الطلب ولا يمكنها تلبية الاحتياجات الجديدة . وهذا الوضع مقرونا بالافتقار إلى برامج تدريب مناسبة، قد زاد من البطالة في صفوف المتخرجين الشباب . وعندما يظل الخريجون عاطلين عن العمل، يفقد الاقتصاد كثيراً من الاستثمارات . وبالمثل لم تستكمل مناهج التعليم العالي، أو لم تعدل بحيث تلبي الاحتياجات المستجدة فيما

يتعلق بالمهارات . وعلى هذه المؤسسات، لكي تنجح أن تخرج أفراداً منفتحين مبدعين واسعي الخيال يفضلون اتباع النهوج الجماعية ويتسامحون إزاء الغموض ويتقبلون الجدة والمبادرة . غير أن هاجري الدراسة الذين يمثلون أكثرية شباب المنطقة، أي 85 ٪ من السكان المتراوحة أعمارهم بين 18 و 21 سنة، غير مجهزين الآن تجهيزاً كافياً للانضمام إلى القوى العاملة . ونظام التعليم المدعوم والجامد في بلدان إسكو مسئول عن أهم مشكلتين تتعلقان بالسوق وهما : ارتفاع معدلات البطالة في صفوف خريجي المدارس، ونقص القوى العاملة الماهرة اللازمة للنمو الاقتصادي . ومن القضايا الرئيسية التي يجب التصدي لها لرفع مستوى أسواق العمل في المنطقة : إعادة النظر في التعليم مع التركيز على تحديد مقتضيات مرنة للمهارات ولسوق العمل وتشجيع التدريب المهني وإزالة تشوهات سوق العمل . واشتراك الحكومة والقطاع الخاص في تحمل المسئولية مع اضطلاع الأولى بمسئولية إصدار النظم والثاني بمعالجة شئون الإنتاج ، وهذه الإصلاحات غير كافية بحد ذاتها لتأمين فوائد العولمة، ويجب أن يواكبها طلب متزايد على اليد العاملة يتولد من اقتصاد تنشطه جاذبية الاستثمار الأجنبي والمدخرات المحلية .

وثمة عامل هام آخر يحدد فوائد العولمة التي يمكن أن تجنبها البلدان عندما تكثر فيها القوى العاملة غير الماهرة، وهو قدرتها على أن تزيد وارداتها من التكنولوجيا وترفع في الوقت ذاته مستويات مهارة قواها العاملة الوطنية . ومن الأمور البالغة الأهمية في هذا الصدد السياسات الحكومية التي تستهدف تأمين الدعم لمحفزات تكوين رأس المال البشري وتخفيض تكلفة اعتماد التكنولوجيا ، ومن الأمور ذات الأهمية الحيوية أيضاً تنسيق الجهود، لأن الاستثمار في رأس المال البشري وحده سيؤدي إلى تراكم المهارات في حين أن زيادة نقل التكنولوجيا وحدها لا يحتمل لها أن تستمر بل يمكن أن تضر بالتنمية لأنها تزيد تفاوت المداخيل، وهذه العبرة يمكن استخلاصها من تجربة التنمية في بلدان شرقي آسيا، حيث أنجز التصنيع وتراكم المهارات بسرعة من خلال توسيع نظام التعليم بالتزامن مع رفع مستوى المهارات. ولم يثمر هذا النهج تضييق الفجوة التكنولوجية وزيادة الطلب على القوى العاملة المثقفة فحسب، بل وفر أيضاً التدريب والخبرة اللازمين لتحقيق الإمكانات الاقتصادية لهذه القوى المثقفة ولا حاجة في بلدان إسكوا إلى هذا الاتجاه اللولبي الصاعد في الأنشطة الصناعية الكثيفة الاستخدام للمهارات بل يمكن رهنا بالقطاعات المحدودة التي يكون فيها للبلد مزية نسبية أن ينطلق هذا الاتجاه من القطاعات الأولية أو القطاعات الخدمية .

ولتراكم رأس المال البشري بعد هام آخر يتصل ببرامج التدريب، فالقدرة التنافسية وسرعة الابتكار التكنولوجي اللتان يتحلى بهما الاقتصاد العالمي تقتضيان إجراء تغييرات هامة وسريعة في تدريب القوى العاملة ، ولابد من بذل الجهود على نطاق واسع لتلقين الأفراد المعارف والمهارات التي يجري تحديثها، ولتمكينهم من التنافس بنجاح في سوق العمل . ويجب أن تذهب هذه الجهود إلى أبعد من استغلال الحيزات المنتجة التي تظهر في سياق يشكل فيه أهم القوى الدافعة للنمو . ثم إن النمو القطاعي غير متكافئ في اقتصاد معولم والقطاعات العاجزة عن زيادة إنتاجها تدفع الثمن . وعندما تكون المهارات محصورة في قطاعات آخذة في التدهور تنخفض قيمة رأس المال البشري فتمس الحاجة إلى برامج لإعادة التدريب ، والبرامج الذكية التصميم والمعتمدة في الوقت المناسب يمكن أن تساعد على إكساب الأيدي العاملة بأدنى التكاليف، درجة عالية من المرونة .

لقد أسهم الافتقار إلى معلومات عن أسواق العمل تتصل بالعمالة وشغور الوظائف ومستلزمات التدريب إسهاماً إضافياً في فوضى الحالة الراهنة وفي التفاوت بين عرض وطلب القوى العاملة . وفي أنحاء العالم الأخرى ينتفع العاطلون عن العمل ، بمساعدات تمدهم بها مكاتب متخصصة توائم بين الوظائف والتعليم والمهارات وتؤمن إعادة التدريب لتسهيل الالتحاق بأسواق العمل وهم يتمتعون أيضا باستحقاقات تغطي تكاليف عيش الكفاف وتحول دون اشتداد فقرهم . ولابد لتقديم هذه الخدمات من توفر بيانات شاملة عن سوق العمل ، ثم إن لتيسر هذه الخدمات قيمة خاصة في فترات الإصلاح ، ورغم الاعتراف بأن هذه المسألة تحظى بأولوية عاجلة وينبغي أن تعالجها منظمة العمل العربية وإسكوا وغيرهما من المنظمات الإقليمية، لم تبذل حتى الآن سوى جهود قليلة في هذا السبيل .

وختاماً، نؤكد من جديد أهمية تقييم الآثار الاجتماعية التي تترتب على عملية العولمة في بلدان منطقة إسكوا . وفضلاً عن ذلك يجب أن تشرك المنظمات غير الحكومية وغرف الصناعة والتجارة والأوساط الأكاديمية والنقابات والمنظمات العمالية في إجراء دراسات وطنية وإقليمية معمقة تتناول الآثار السلبية للعولمة وتجعل من الممكن اغتنام الفرص التي يفتحها الاقتصاد العالمي.

تأثير منظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى

أ- اسماعيل عبد المجيد المحيشي

نشأت منظمة التجارة العالمية (WTO) ودخلت اتفاقية تأسيسها حيز التنفيذ عام 1995 ف بموجب مشاورات ومفاوضات استمرت عقودا عدة . وبذلك أصبحت هذه المنظمة كياناً مستقلاً وإطاراً مؤسسياً مشتركاً تسير بموجبه العلاقات التجارية الدولية في كل من السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبي . وقد سعى العديد من الدول إلى الانضمام إلى هذه المنظمة التي أصبحت واقعاً اقتصادياً لا يمكن تجاهله أو حتى العمل خارج نطاقه ، وتسابقت الدول للاستفادة من المزايا الاقتصادية التي يتيحها ذلك الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من فرص للتنمية وتوسيع المكاسب من الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويلعب الاستثمار الأجنبي دوراً هاماً مؤثراً وإيجابياً في تحقيق النمو الاقتصادي الذى تنشده وتعول عليه العديد من الدول النامية لحل الكثير من المشكلات التي تواجهها كالفقر والبطالة والفجوة التكنولوجية . ونتيجة لذلك أخذت بوادر المنافسة تظهر من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية بصورة متزايدة من قبل الدول النامية التي دخلت معظمها في سباق مع الزمن لتحسين بنيتها وبيئتها الاستثمارية من خلال إصدار التشريعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي و تحسين البنى التحتية كالطرق والمطارات ووسائل الاتصالات الحديثة ، وتسيهل الإجراءات الداعمة للاستثمار ، وتقديم الحوافز وتبني برامج الإصلاح الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض نسبة التضخم إلى أدنى حد ممكن .

وتعتبر الجماهيرية إحدى الدول الآخدة بهذه المنطلقات الاستثمارية والساعية نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى المعيشة للأفراد داخل الجماهيرية ، وذلك نظراً لما تتمتع به الجماهيرية بصفتها عضوا مراقبا في منظمة التجارة العالمية . وهي الآن في مرحلة إعداد بروتوكول الانضمام النهائي ، والذي يعني أن انضمامها لهذه المنظمة سيترك آثاراً إيجابية وسلبية على كافة القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد الليبي . وبما أن اتفاقية الاستثمار الأجنبي تعتبر من أهم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية . فإن انضمام الجماهيرية لمنظمة التجارة العالمية سيفتح أمامها الكثير من الآفاق لتنمية الاستثمار الأجنبي بالاهتمام والدعم لهذا الاستثمار لتحقيق نتائج مرتفعة الفائدة ، بالإضافة إلى وجوب ربط هذا الاستثمار الأجنبي بخطط الدولة التنموية من ناحية ، ودعم هذا الاستثمار الدعم الأمثل وتسهيل الإجراءات المتعلقة به و الاستفادة من النصوص الاستثنائية والمزايا التفضيلية التي توفرها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من

ناحية أخرى . ومن هنا يعتبر تحرير الاستثمار الأجنبي أحد المتطلبات الأساسية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

إن التحدي الحقيقي الآن هو كيف نجعل من انضمام الجماهيرية إلى منظمة التجارة العالمية خطوة إيجابية تخدم الاقتصاد الليبي ، وليس الاقتصار على محاولة الإجابة عن السؤال " الجدلي " : هل تنضم الجماهيرية إلى المنظمة أم لا ؟ فقطار العولمة ومنظمة التجارة العالمية يسير بقوة وسرعة ومن لا يصعد اليه في الوقت المناسب . ومع الإعداد المناسب سيبقى على "الرصيف" ولن يصل إلى أي مكان !!! .

وهذا يتطلب منا كباحثين البحث والتحليل حول التأثير الذي يحدثه انضمام الجماهيرية إلى منظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي و سبل تنمية هذا الاستثمار . وعليه فإن هذه الورقة البحثية سوف تتناول الموضوعات التالية :

أولاً : الاستثمار الأجنبي .

- مفهوم الاستثمار الأجنبي .
- الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي .
- واقع الاستثمار الأجنبي في العالم .

ثانياً : اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية .

- إنشاء المنظمة .
- أهدافها .
- الاستثمار الأجنبي و منظمة التجارة العالمية .
- الجماهيرية ومنظمة التجارة العالمية .

ثالثاً : الآثار الإيجابية و السلبية لمنظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية .

- الآثار الإيجابية لمنظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية.
- الآثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية .

أولاً : الاستثمار الأجنبي .

مفهوم الاستثمار الأجنبي .

الاستثمار الأجنبي هو أحد مصادر التمويل التي تلجأ إليها الدول لسد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها حيث تعجز المدخرات المحلية عن تغطية الاستثمارات الكلية ، ولقد ساعد رأس المال الأجنبي على تنمية حركة التصنيع لغالبية الدول الصناعية و بعض الدول النامية مؤخرا وخاصة المصنعة حديثاً التي استضافت تلك الاستثمارات الأجنبية . و تتميز هذه الاستثمارات بجانبين مهمين هما :

الجانب المالي : حيث تعد هذه الاستثمارات بمثابة تدفقات مالية تنتقل من الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية ، ويمكن استخدامها لتمويل الاستيرادات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية .

الجانب التنموي : تعتبر الاستثمارات الأجنبية وسيلة لانتقال الموارد الإنتاجية المادية والتكنولوجية إلى الدول النامية كالآلات والمعدات والطاقة التكنولوجية وقدرة الوصول إلى الأسواق الخارجية وهي جميعاً تعد متغيرات حاسمة في عملية التنمية الاقتصادية .

وتنقسم الاستثمارات الأجنبية إلى شكلين رئيسيين هما: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر . ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بامتلاك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته ، فضلاً عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار ، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه. أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو عبارة عن استثمارات مالية في الأوراق المالية والعملات ولايتضمن تحويل أي موارد بشرية أو تكنولوجية إلى الدول التي تم الاستثمار فيها بل تحويل موارد مالية فقط .

الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي :

تتصف أشكال الاستثمار الأجنبي بالتعدد والتباين من حيث النوع والأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار . وعليه يتخذ الاستثمار الأجنبي أحد الأشكال التالية :

- **المشروعات ذات الملكية المشتركة :**

تتحدد ملكية هذه المشروعات بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي بنسب متفاوتة تتحدد وفقاً لاتفاق ورضا الشركاء وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب . حيث تقوم كثير من الدول بتحديد النسب القصوى التي يحق للمستثمر الأجنبي امتلاكها وهي في العادة 49٪ من إجمالي رأس المال وذلك ضماناً لعدم تمكين المستثمر الأجنبي التحكم في إدارة الأنشطة والعمليات الاستثمارية ، وقد تكون مساهمة أحد الأطراف مقتصرة على تقديم الخبرة والمعرفة أو التكنولوجيا.

- **المشروعات ذات الملكية الأجنبية .**

يفضل المستثمر الأجنبي هذا النمط من الاستثمار وذلك لإعطائه فرصة التحكم الكامل في إدارة هذه المشروعات ، إضافة إلى أن كثيرا من الدول المستثمر فيها ترفض قبول فكرة امتلاك المستثمر الأجنبي لكامل المشروعات ، وذلك لما لهذا الوضع من آثار ونتائج قد تؤدي إلى التبعية الاقتصادية والسياسية .

❖ الشركات المتعددة الجنسية :

وقد يطلق عليها الشركات العابرة ، وهي عبارة عن الشركات التي يكون 30٪ من عملياتها على الأقل خارج حدود بلدها . وهذه الشركات لا تهتم كثيراً باسعار صرف العملة أو إعادة تحويل العملة إلى الخارج بسبب عدم اكتراثها بإعادة تحويل العملة إلى الخارج حيث يكمن تركيزها الأساسي على عملية التوسع في عملياتها وأنشطتها في البلدان المستثمر فيها . وتتميز هذه الشركات بوفرة رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة . وتتسم هذه الشركات بعدم تمركز الإنتاج في مكان واحد وإنما يتم توزيع العملية الإنتاجية على مناطق مختلفة وبالتالي فهي تسوق إنتاجها في جميع أنحاء العالم . وتستطيع هذه الشركات تحريك رؤوس أموالها في أنحاء العالم بحرية بفضل منظمة التجارة العالمية . وتقوم هذه الشركات حالياً بعمليات اندماج ضخمة تتأسس بموجبها شركات عملاقة تسيطر على الأسواق والبشر فما الذي يمنعها وكل شئ ممهد أمامها خصوصا في قطاعات شركات النفط والتأمين وغيرها مع وجود القوانين الحاميه لها .

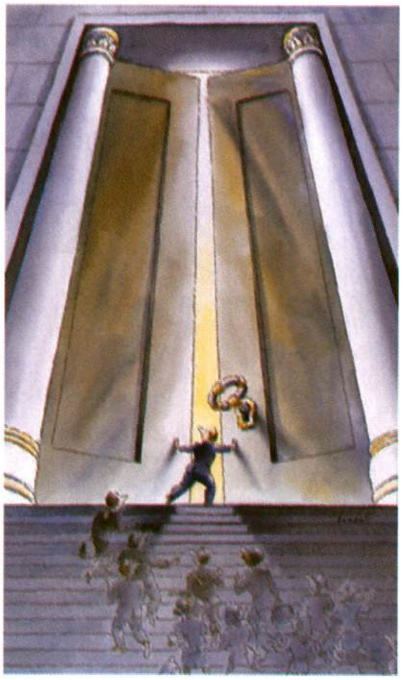

❖ حقوق الامتياز .

حقوق الامتياز هي بيع المستثمر الأجنبي اسمه وخبراته ومواصفاته إلى أحدى الشركات المحلية مقابل قيام المستثمر المحلى بدفع عمولة معينة أو نسبة محددة من الأرباح إلى الشركة الأجنبية وتفضل بعض الشركات الأجنبية التعامل بهذا الشكل من الاستثمار وذلك لأنه لا ينطوي على أيه مخاطر بالنسبة اليها حيث لا تقوم بالمساهمة في رأس المال . إلا أن الشركة الأجنبية المانحة لحق الامتياز قد تقوم أحيانا بالمساهمة في نفقات الدعاية والإعلان وحملات الترويج خاصة إذا كانت هذه الحملات ذات طبيعة تتعلق باسم الشركة مانحة حق الامتياز .

❖ عمليات التجهيز والتسليم .

تتضمن عمليات التجهيز والتسليم قيام المستثمر المحلي بتكليف المستثمر الأجنبي ببناء مشروع معين أو القيام بعمليات محددة مقابل دفع مبلغ متفق عليه سلفا يتم دفعه بعد الانتهاء من تجهيز المشروع وتسليمه . وعلى الرغم من حصول المستثمر الأجنبي على عوائد كبيرة . فإن هذا الشكل من الاستثمار لا ينطوي على مخاطر كبيرة إذ يعتبر استثمارا قصير الأجل لأن علاقة المستثمر المحلي بالمستثمر الأجنبي تنتهي بتسليم المشروع .

❖ الوكلاء و الموزعون .

يعتبر الوكيل وسيطاً بين المنتج وبين المستهلك حيث يقوم الوكيل ببيع منتجات مقابل عمولة معينة متفق عليها . ويتولى الوكيل عادة الاحتفاظ بمخزون من السلع وتتم عملية البيع من هذا المخزون . أما الموزع فيعتبر أيضا وسيطا بين المنتج والمستهلك إلا أن دوره ينحصر في قيامه بشراء السلعة من المنتج وإعادة بيعها إلى المستهلك لحسابه الخاص وينتج عن ذلك توفر الحرية الكاملة للموزع من حيث التسعيرة والترويج والإدارة .

❖ عقود التجميع والإدارة .

عقود التجميع هي اتفاقيات مبرمة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلى يقوم على أساسها المستثمر المحلي بتجميع أو إنتاج مكونات سلعة ما. ويلجأ المستثمر الأجنبي إلى هذا الشكل من الاستثمار بدافع كبر حجم السوق في الدولة المستثمر فيها أو بدافع انخفاض تكلفة عناصر الإنتاج . أما عقود الإدارة فهي تلك الاتفاقيات التي يجري إبرامها بين شركات أجنبية وشركات محلية والتي تنص على أن يقوم خبراء ادارين معينون بمعرفة الشركة الأجنبية بإدارة بعض عمليات وأنشطة الشركة المحلية لفترة معينة مقابل مبالغ محددة تدفعها الشركة المحلية إلى الشركة الأجنبية إضافة إلى دفع مرتبات ومكافآت لهؤلاء الخبراء .

واقع الاستثمار الأجنبي في العالم .

❖ تركز ما يقارب ثلاثة أرباع الاستثمار الأجنبي في الدول الصناعية رغم التباين في ذلك من سنة لأخرى .

❖ تركز ما هو متبق من الاستثمار الأجنبي المباشر (25٪) في عدد قليل من الدول النامية ، وهي في الغالب الدول مرتفعة الدخل ضمن هذه المجموعة وبشكل خاص في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية حيث إن البرازيل والمكسيك تتلقيان حجوما كبيرة من الاستثمارات الأجنبية ، وكذلك الفلبين وماليزيا وهونج كونغ ، حيث تعتبر هذه الدول أكبر الدول المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وبرزت الصين في الفترة الأخيرة كمستقبل رئيسي للاستثمارات العالمية .

❖ لم يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية منخفضة الدخل إلا مقدارا منخفضا جدا من هذا الاستثمار بسبب حجوم هذه الدول الصغيرة ، وضعف البنية التحتية بما فيها المهارات والقدرات الإدارية والتنظيمية وغيرها .

❖ عودة الاستثمار الأجنبي إلى أهميته ودوره الرئيس حيث تزايد

بعد منتصف الثمانينيات وبدرجة أكبر خلال التسعينيات بسبب التوجه نحو العولمة وتحرير الاقتصاد وتخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال بين الدول وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتحفيزه .

❖ بقي المصدر الأساسي للاستثمار الأجنبي هو الدول المتقدمة .

❖ استمر تركز معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي اتجهت إلى الدول النامية في الصناعات الاستخراجية بدرجة أساسية ، ونحو الدول المصنعة حديثا أي الدول مرتفعة الدخل من الدول النامية التي اتجهت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها وبدرجة أكبر في الصناعات التحويلية وبالذات في المجالات الأقل تطورا وتعقيدا من الناحية التكنولوجية حيث استمرت الدول المتقدمة في احتكار الإنتاج في المجالات الأكثر تطورا وتعقيدا من الناحية التكنولوجية .

❖ يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتبطت في توجهها بجوانب جغرافية وسياسية وتاريخية في الغالب . حيث إن استثمارات امريكا مثلا اتجهت في معظمها وإلى وقت قريب إلى أمريكا اللاتينية ، واستثمارات إنكلترا اتجهت في معظمها إلى مستعمراتها السابقة (دول الكومنولث) ، واتجهت معظم استثمارات فرنسا إلى أفريقيا ، واتجهت معظم استثمارات اليابان إلى دول الجوار الآسيوي .

ومن هذا يتبين أن حركة الاستثمارات الأجنبية واتجاهاتها حصل فيها بعض التغير إلا أن هذا التغير بقى محدودا ، حيث حافظ على جوهره وتطوره التاريخي ، وبالذات ما اتجه من استثمارات أجنبية مباشرة إلى الدول النامية .

وفى الجماهيرية ظهرت الاستثمارات الأجنبية في مجال النفط . حيث تدفقت الشركات العالمية المتعددة الجنسية للتنقيب والاستكشاف والتصدير لهذه السلعة الاستراتيجية . غير أن الاستفادة الحقيقية من إيرادات النفط لم تتبلور بشكل نهائي إلا بعد قيام ثورة الفاتح 1969 ف التي جعلت إيرادات هذه السلعة الاستراتيجية الهامة تتوجه إلى أوجه إنفاقها الحقيقية وهي خدمة المواطنين وتحسين مستويات معيشتهم وتعليمهم وتوفير الحياة اللائقة لهم .

أما فيما يتعلق في التشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية فقد قامت هيئة تشجيع الاستثمار منذ تأسيسها بالموافقة على إقامة 183 مشروعا صدرت لها قرارات موافقة للاستثمار في الجماهيرية العظمى . ولقد نفذ من هذه المشروعات 129 مشروعا استثماريا في مختلف المجالات ، وقدر إجمالي التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعات بـ (4,801,580,177) د. ل منها (3,487,088,063) دولار بمساهمة أجنبية بنسبة 95 ٪ من إجمالي التكاليف الاستثمارية وبمشاركة رأس مال وطني بنسبة 5٪ من إجمالي التكاليف الاستثمارية . وهذا مؤشر مهم لدور الاستثمار في التنمية في الجماهيرية .

ثانياً : اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية .

لقد جاء ميلاد " منظمة التجارة العالمية " (WTO) استجابة لما تم إقراره في مؤتمر مراكش (المغرب) ، بضرورة إنشاء كيان دولي جديد يتمتع بالشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية ، ويُناط بهذا الكيان مهام الإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات الأخرى ، كذلك يساهم هذا الكيان الجديد في فض المنازعات التجارية وتنظيم المفاوضات الدولية لتحقيق المزيد من آفاق تحرير التجارة العالمية ، وتوسيع التبادل التجاري والسلع والخدمات.

إنشاء المنظمة :

وتمثل هذه المنظمة تحولاً جوهرياً في طبيعة النظام التجاري الدولي ، حيث تتمتع كافة الدول الأعضاء بحقوق والتزامات متكافئة بغض النظر عن حجم الدولة أو نصيبها في التجارة العالمية، إلا أنه يتم التمييز بين الدول المتقدمة والدول النامية والأقل نمواً بالنسبة لحجم الالتزامات والمدة الزمنية اللازمة لتنفيذها ، ويمكن تعريف المنظمة على أنها منظمة دولية تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع القواعد واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة بالتبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات .

أهدافها :

لقد تبلورت أهداف منظمة التجارة العالمية ، من خلال مختلف الجولات والمحطات التي مرت بها منذ خمسين عاماً ، ومن أهم تلك الأهداف :

❖ إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية :

ويعني ذلك أن المنظمة تهدف إلى جمع الدول في شبه منتدى ، أو ناد يتباحث فيه الأعضاء في شتى الأمور التجارية ، ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف لمناقشة كافة المشاكل المهمة ، ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة العالمية والقضايا المتعلقة بذلك .

❖ تحقيق التنمية :

تسعى المنظمة إلى رفع المستوى المعيشي للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية بجميع الدول ، وخصوصاً في الدول النامية ، التي تمنحها المنظمة –بحسب مبادئها– معاملة تفضيلية، وذلك بإعطائها فترة سماح أطول من تلك التي تمنح للدول المتقدمة ، إضافة إلى مساعدتها تقنياً ، وإعفائها من بعض أحكام الاتفاقية .

❖ تنفيذ اتفاقية أوروغواي :

كلفت المنظمة بمهمة تنفيذ مقررات جولة الأوروغواي التي كانت

تفتقر إلى إطار مؤسساتي يقننها ويجعلها قابلة للتطبيق من الناحية العملية .

❖ حل المنازعات بين الدول الأعضاء :

ويعني ذلك الإشراف على فض المنازعات الدولية حول تطبيق نصوص الاتفاقيات التجارية وتسوية هذه المنازعات وفق الأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة بذلك .

❖ إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء :

تعمل المنظمة من أجل خلق إطار من الشفافية ، التي لها دور مهم في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول ، خصوصاً في ظل تعدد التشريعات ، وتنوع القطاعات ، كما يتجسد التواصل في تشجيع انسياب الاستثمار العالمي الذي يعول على البيئات الثابتة والمستقرة، ويسمى ذلك عادة بـ " توقع المسار ".

هيكليتها :

لقد اتضح من خلال ما سبق أن منظمة التجارة العالمية ، منظمة دولية قائمة على شؤون تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وتشكل منتدى للتفاوض متعدد الأطراف فما هي هيكلية هذه المنظمة ؟ وما هي وسائلها التنفيذية ؟

تتألف هذه المنظمة من عدة هياكل تنفيذية هي :

❖ المؤتمر الوزاري :

ويتكون من وزراء تجارة الدول الأعضاء في المنظمة ، وهو رأس السلطة في المنظمة ، وقد انعقد المؤتمر الوزاري الأول في ديسمبر عام 1996 في سنغافورة ، وانعقد المؤتمر الثاني في مايو عام 1998 فى جنيف ، أما المؤتمر الوزاري الثالث فقد انعقد في ديسمبر عام 1999 فى مدينة " سياتل "، وانعقد المؤتمر الوزاري الرابع فقد انعقد في نوفمبر عام 2001 في مدينة " الدوحة ". أما المؤتمر الوزاري الخامس في مدينة "كانكون" بالمكسيك . أما المؤتمر الوزاري السادس فقد انعقد في مدينة "هونج كونج" بالصين عام 2005 .

❖ الأمانة العامة :

وهي تتكون من مدير عام المنظمة ، يساعده موظفون يحظون بالاستقلالية عن الدول التي ينتمون إليها .

❖ المجلس العام :

ويضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة ، يجتمعون مرة واحدة على الأقل شهرياً ، كما له عدة وظائف منها ما يسندها له المؤتمر الوزاري ويعتبر جهازاً لفض المنازعات التجارية وفحص السياسات التجارية ، وتخضع للمجلس العام جميع المجالس الرئيسية واللجان الفرعية ومجموعات العمل.

❖ : المجالس الرئيسية :

تتكون المجالس الرئيسية من :

- مجلس تجارة السلع ، يحتوي على عدة لجان منها اللجنة الزراعية ، ولجنة الإجراءات الوقائية ، ولجنة مراقبة المنسوجات، ولجنة الممارسات ضد الإغراق.
- مجلس تجارة الخدمات ، ويشرف على عدة مجموعات منها : مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ، ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.
- مجلس حقوق الملكية الفكرية ، ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة .

❖: اللجان الفرعية :

وهي تتكون من أربع لجان هي :

- لجنة التجارة والبيئة وتهتم بدراسة تأثير التجارة على البيئة .
- لجنة التجارة والتنمية ، التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نمواً .
- لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات ، وتقديم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ذات علاقة بتوازن ميزان المدفوعات .
- لجنة الميزانية والمالية والإدارة وهدفها الإشراف على المسائل الداخلية للمنظمة.

❖ مجموعات العمل :

وتختص بدراسة الترشيحات المقدمة لعضوية المنظمة ، إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة والاستثمار ، والمجموعة المختصة بسياسة المنافسة.

المركز القانوني للمنظمة :

والمقصود به هو أن تكون للمنظمة شخصية اعتبارية ، تمنح بموجبها الدول الأعضاء ما يلزم من امتيازات وحصانات وأهلية قانونية لمباشرة مهامها ، كما تمنح لموظفي المنظمة ، وممثلي الدول الأعضاء كافة الامتيازات ، والحصانات التي تكفل استقلالية ممارستهم لوظائفهم المتصلة بالمنظمة في مقرها الدائم في جنيف .

العضوية :

تضم المنظمة في عضويتها حوالي 149 دولة ، ومن المتوقع أن يزداد العدد في السنوات القادمة ، حيث تتفاوض عدة دول من أجل الانضمام إلى هذه المنظمة ، بالإضافة إلى أن 97٪ من عمليات التبادل التجاري العالمي تتم داخل هذه المنظمة . وتضع المنظمة بعض الشروط أمام الدول الراغبة في الانضمام منها :

- تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية .
- تقديم التزامات في مجال الخدمات .
- الالتزام بشكل عام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

وعموماً فإن المنظمة لا تطلب من الدول الأقل نمواً المعترف بها من الأمم المتحدة ، أن تقدم تنازلات أو تعهدات إلا وفقاً لما يناسب

المرحلة التنموية التي تعيشها ، وكذلك ما يناسب الاحتياجات المالية والتجارية .

الاستثمار الأجنبي ومنظمة التجارة العالمية

لقد توسع نطاق منظمة التجارة العالمية ليشمل مجال الاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالتجارة , (TRLMS) بعد الضغوط التي مارستها الدول المتقدمة من أجل تحرير حركة الاستثمارات الأجنبية وإزالة كافة القيود والعوائق المتعلقة بانسيابها . وهذا في إطار سعى الأطراف القومية إلى تحرير كل المجالات التي تمتلك فيها ميزة تنافسية كبيرة ، رغم تحفظ البلدان النامية واعتبارها أن تحرير الاستثمارات الأجنبية بدون ضوابط سيؤدي إلى تعظيم مصلحة الدول المتقدمة صاحبة الشركات الكبرى على حساب الأطراف الضعيفة في سرق رؤوس الأموال .

ولقد توصلت أحد مفاوضات جولة أورغواي إلى اتفاق بشأن إجراءات الاستثمار الأجنبي المتعلقة بالتجارة سيساهم في إزالة كافة الضوابط والإجراءات السيادية للسياسة الاقتصادية المتعلقة بتنظيم الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي . وذلك بتقليص سلطة الدولة ودورها لصالح حرية المستثمر الأجنبي في التوطن الاستثماري على المستوى المكاني والزماني .

ولقد ارتكز اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبط بالتجارة على مبدأين أساسيين من مبادئ النظام التجاري المتعدد الذي تشرف عليه منظمة التجارة العالمية وهما : مبدأ المعاملة الوطنية . ومبدأ الشفافية .

❖ المعاملة الوطنية للاستثمارات الأجنبية :

لقد نص الاتفاق على تساوى المعاملة الممنوحة للمستثمر الوطني والأجنبي من جهة وضرورة إزالة كافة القيود المعيقة للاستثمار الأجنبي في إطار تطبيق اتفاقية الجات المتعلقة بالتجارة في السلع . وهذا يعني ضرورة التزام الدول الأعضاء بالتخلص من القيود والإجراءات التالية :

❖ عدم إلزام المستثمر الأجنبي باستخدام المواد المحلية للدولة التي يستثمر فيها .

❖ ترك الحرية للمستثمر في التصدير إلى الدولة التي يستثمر فيها وكذلك الاستيراد .

❖ يجب على الدولة المضيفة للاستثمار ألا تضع أية قيود على النقد الأجنبي .

❖ شفافية المنظومة الإجرائية والقانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي :

إن إعمال مبدأ الشفافية يقتضي التزام الدول الأعضاء بالإعلان عن منظومة إجراءات الاستثمار الأجنبي المرتبط بالتجارة . بحيث تكون معلومة لجميع الأطراف عن طريق إبلاغ مجلس التجارة في السلع بكافة الإجراءات والتدابير بما فيها تلك المتعارضة مع الاتفاق والتي يستدعي الأمر ضرورة إلغائها بمقتضى المادة (5) خلال سنتين بالنسبة للدول المتقدمة ، و5 سنوات بالنسبة للدول النامية ، و7 سنوات للدول الأقل نموا .

ومن الملاحظ أن الاتفاق الخاص بالاستثمار الأجنبي لم يكن متوازناً وعبر عن اختلال واضح في علاقات القوى بين الدول النامية والدول المتقدمة . إذ لم يتعرض الاتفاق لمعظم إجراءات الاستثمار المقيدة للتجارة الشائعة في الدول المتقدمة كالإعانات والمنح . كذلك لم يتعرض الاتفاق لقضايا تراها الدول النامية مهمة في ما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية كالسياسات الاستثمارية للشركات الدولية والممارسات غير المنصفة والمخلة بشروط المنافسة من جانبها .

كما توجد عدة اتفاقيات أخرى متصلة بالاستثمار الأجنبي أهمها اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية , (TRIPS) والتي تم التوصل إليها من خلال مفاوضات مكثفة ومعقدة شهدت تبايناً شديداً بين مواقف الدول المتقدمة التي كانت تسعى إلى أن توفر الاتفاقية أقصى درجات الحماية لأصحاب حقوق الملكية الفكرية وذلك بعد انتشار وذيوع (التقليد) لدى الكثير من الدول النامية ، وبين مواقف الدول النامية التي كانت تصر على ضرورة ضمان التوازن بين ما يتم توفيره من حماية لحقوق الملكية الفكرية وحماية المصلحة العامة واحتياجات المجتمع وتسهيل انسياب التكنولوجيا من خلال حلول توفيقية وتنازلات قامت بها الدول النامية وتنازل أقل حجما في طموح الدول المتقدمة. وقد غطت هذه الاتفاقية مختلف أنواع حقوق الملكية الفكرية : حق المؤلف ، والعلامات التجارية ، والتصميمات الصناعية ، وبراءات الاختراع ، والدوائر المتكاملة ، والمعلومات غير المفصح عنها (الأسرار التجارية) ، والعلامات الجغرافية للسلع .

الجماهيرية ومنظمة التجارة العالمية

في المؤتمر الوزاري الرابع في شهر نوفمبر 2001 في الدوحة . تقدمت الجماهيرية بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية . ولم يعرض هذا الطلب على الاجتماع الوزاري ولم يبت فيه بالرفض أو القبول وذلك بسبب المشاكل العالقة مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت ضد دخول أو انضمام الجماهيرية إلى منظمة التجارة العالمية . و الآن بعد أن تم حل المشاكل العالقة تقدمت الجماهيرية بطلب آخر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في النصف الثاني من العام 2004 ف . وقد تم قبولها كعضو مراقب داخل هذه المنظمة بتاريخ 27/ 7/ 2004 ف .

ويعتبر الحصول على عضوية مراقب في هذه المنظمة بمثابة عملية تفاوضية ما بين الجماهيرية والدول الأعضاء في هذه المنظمة ، إذ

لا تلتزم الجماهيرية إلا بتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في معاملتها التجارية مع الدول المشاركة ذات العضوية في منظمة التجارة العالمية . وتتمتع في الوقت نفسه بالاستثناءات التي تتماشى مع احتياجاتها التنموية والمالية والتجارية . أي لها الحرية التامة في صياغة سياستها التجارية مع ما يتماشى ومصالحها الاقتصادية . ومن حق الجماهيرية أيضاً المشاركة في الاجتماعات دون الدخول في إجراءات مفاوضات العضوية . وطبقا لنصوص المنظمة فإن الجماهيرية يفترض أن تباشر مفاوضات الانضمام خلال مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ اعتمادها عضوا مراقبا . ويسمح للعضو المراقب بأن يتعرف على ممارسات المنظمة ومتطلباتها وكيفية مراجعة السياسات التجارية وعملية الانضمام . وعادة تبدأ الدول التي تتمتع بصفة مراقب بتغيير قوانينها وأساليب عملها استعداداً لعملية الانضمام مع أنها غير ملزمة بذلك.

ثالثا : الآثار الإيجابية والسلبية لمنظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية :

الآثار الإيجابية لمنظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية

❖ مما لا شك فيه أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سيشجع تدفق الاستثمار الأجنبي . وهذا التدفق للاستثمارات الأجنبية سوف يكون له مردود إيجابي مهم على التنمية الاقتصادية، ومواكبة كافة التطورات والابتكارات التي تشهدها التكنولوجيات الحديثة المتطورة في العالم.

❖ ما تتيحه منظمة التجارة العالمية من تحرير التجارة الدولية سيؤدي إلى زيادة حجم وحركة التبادل الدولي ومن ثم زيادة وانتعاش حركة الاستثمارات العالمية ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة كفاءة الاقتصاد الليبي وفعاليته في جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية و توجيه تلك التدفقات نحو القطاعات التي يتمتع فيها الاقتصاد الليبي بميزات نسبية.

❖ إن جذب الاستثمار الأجنبي يعتبر وسيلة فعالة لتنمية الاقتصاد الوطني ويعتبر مصدراً لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية وتوطين التقنية الحديثة وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة . الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الجماهيرية والعالم الخارجي المتطور .

❖ إن تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية تحمي الاقتصاد الوطني من عمليات الغش التجارية " السلع المقلدة " وكذلك تشجع على نقل التكنولوجيا من خلال الترخيص والمشروعات المشتركة والاستثمار الأجنبي . ويتطلع دائما أصحاب الشركات الاستثمارية العالمية إلى القيام بأعمال تجارية و استثمارية في الدول التي تحترم الملكية الفكرية وتعمل على تطبيقها .

❖ قيام شركات استثمارية ليبية (خاصة أوعامة) ومن خلال تحرير الاستثمارات العالمية بفتح فروع لها بالخارج سيكون في وضع أكثر ملاءمة لدخوله إلى أسواق الاستثمارات العالمية والحصول على مزايا وفرص استثمارية بالخارج ، ورفع معدلات ملاءمتها الاستثمارية لتتناسب مع المعايير الدولية المستخدمة والتطور الذي تشهده هذه الشركات ومن ثم تتحول هذه من المحلية إلى العالمية .

❖ تحسين المناخ الذي يعمل فيه المستثمر المحلي بالداخل وتطوير النظم الإشرافية والرقابية من جانب السلطات الإشرافية في ضوء الاحتكاك والتواجد الأجنبي ودعم الأساليب الرقابية على هذه الاستثمارات لضمان المناخ المناسب لها .

❖ زيادة مصداقية الجماهيرية أمام المستثمرين الأجانب وتهيئة المناخ المناسب لجذب رؤوس الأموال الوطنية الليبية المهاجرة والتي ستشعر بالمزيد من الاطمئنان في ظل ما يتوفر لهذه الأموال من فرص و مناخ استثماري ملائم .

❖ سيوفر جهاز التحكيم التجاري وفض المنازعات الحماية للمستثمر المحلي من بعض الإجراءات التعسفية والانتقامية التي قد تتخذها بعض الدول الأخرى .

❖ الاستفادة من المعاملة المميزة التي تمنحها المنظمة للدول النامية في الكثير من المجالات لحماية الاستثمارات المحلية .

الآثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية .

❖ إن المستثمر المحلي يواجه العديد من المعوقات التي يمكن أن تحد من تطوره وزيادة قدرته على المنافسة مع الاستثمارات العالمية وذلك عند تطبيق بنود اتفاقية منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بتحرير الاستثمارات الأجنبية . فالمستثمر المحلي لن يستطيع الوقوف في وجه الاستثمارات الأجنبية العملاقة الموجودة في السوق المحلي .

❖ إن اتفاقية تحرير التجارة الدولية في الاستثمارات الأجنبية ستتيح الفرصة للاستثمارات الأجنبية لفتح فروع أو إنشاء شركات استثمارية تابعة لها لتقديم خدماتها في السوق المحلي ، الأمر الذي سيؤثر سلباً على الاستثمارات المتبعة في الجماهيرية . حيث إن هذه السياسات قد تتعارض مع أهداف السياسة الوطنية في بعض المجالات .

❖ سيعمل المستثمر الأجنبي داخل الجماهيرية وفق سياساته الاستثمارية لتأمين مصالحه . وقد تتعارض هذه المصالح مع المصلحة الوطنية وما تسعى إليه الدولة من تنفيذ لخطط التنمية الاقتصادية .

❖ عند الالتزام بتطبيق أحكام منظمة التجارة العالمية سيكون من

الصعب الامتناع عن تطبيق هذه الأحكام إلا بعد مفاوضات شاقة مع الدول الأعضاء . وهذا يعني انخفاض حرية الحركة والمرونة التي قد تستدعيها ظروف معينة .

❖ ارتفاع تكلفة تنفيذ البرامج التنموية بسبب ارتفاع تكاليف الحصول على التكنولوجيا و المغالاة في تراخيص نقل التكنولوجيا واستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات .

❖ إن تنفيذ بنود منظمة التجارة العالمية يفرض أعباء تشريعية قانونية على الدولة التي لا تتوافر لديها تشريعات في مجال الاستثمار الأجنبي ، أو لا تتماشى تشريعاتها مع أحكام الاتفاقية . ويتطلب الأمر وضع تشريعات جديدة بما يتسق مع أحكام الاتفاقية وفى ظل واقع ترسم ملامحه اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي بات من شبه المستحيل العمل خارجها . مع العلم أن معظم الآثار السلبية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية سيلحق بالدول غير الأعضاء بالقدر نفسه الذي يلحق الدول الأعضاء ، بينما الإيجابيات لن تتمتع بها إلا الدول الأعضاء . وعليه فإن الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية يحتاج إلى صياغة عدة توصيات من أهمها مايلى :

❖ تشكيل لجان متخصصة في مجال الاستثمار الأجنبي لتشرف على تنفيذ التزامات الجماهيرية تجاه منظمة التجارة العالمية وتشجيعها على زيادة معرفتها في هذا الصدد من خلال الاطلاع على خبرات الدول النامية التي سبقتها في عضوية منظمة التجارة العالمية وبالذات الدول العربية التي تشابه أوضاعها وضع الجماهيرية تجارياً واقتصادياً .

❖ العناية بالدراسات العلمية والبحوث الكمية الاستشرافية التي تحاول قياس الآثار الإيجابية والسلبية لمنظمة التجارة العالمية على الاستثمار الأجنبي للوقوف بدقة متناهية على أبعاد هذه الآثار على الواقع الاقتصادي والاستثماري .

❖ يجب أن تقوم الدولة بوضع الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي . ويجب أن تكون هذه السياسات واضحة ومستقبلية لتوفير البنية الأساسية اللازمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي .

❖ محاولة تحقيق القدر الأكبر من التكامل والانسجام بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاستثمارية المختلفة لتساهم بفاعلية في تشجيع الاستثمار الأجنبي .

❖ ضرورة استحداث وإدخال نظم المعلومات المتطورة لتبادل المعلومات عن كل ما يتعلق بالاستثمارات المحلية . وتحسين تلك النظم والتدقيق في مدى اتساقها مع المعايير الدولية ، وزيادة الشفافية ، والتكيف مع المتغيرات المستجدة على الساحة الدولية .

وأخيراً يمكن التأكيد على أن منظمة التجارة العالمية أصبحت من الحقائق الاقتصادية التي لا يمكن تجاهلها ، بل يجب الانضمام إليها من اجل الاستفادة من المزايا التي تتيحها مع السعي من أجل تفادي سلبياتها والمخاطر الناجمة عنها ، وهو ما يمكن من خلال وجود الجماهيرية ضمن تكتل اقتصادي قاري هو الاتحاد الأفريقي، الذي هو السبيل الوحيد للتنمية الاقتصادية خصوصاً في عصر التكتلات الدولية العملاقة .

المراجع والمصادر

أولاً : الكتب .

❖ إبراهيم العيسوى : " الجات وأخواتها " (بيروت . مركز الدراسات الوحدة العربية . 1997) .

❖ سالم أحمد الفرجانى : " العولمة والدول النامية " (طرابلس . المكتب الوطني للبحث والتطوير . 2004) .

ثانيا : التقارير و البحوث العلمية .

❖ اسماعيل عبدالمجيد المحيشي " تأثير منظمة التجارة العالمية على المشروعات الصغرى والمتوسطة في الجماهيرية العظمى " . مجلة القوى العاملة العدد3 السنة الأولى. اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل . طرابلس . 2005

❖ اسماعيل عبدالمجيد المحيشي " تأثير منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة في الجماهيرية العظمى" ورقة مقدمة في مؤتمر الصناعة بالجماهيرية المنعقد بتاريخ 23 ـ 24 / 09 / 2005 ف .

❖ اسماعيل عبدالمجيد المحيشي " تأثير منظمة التجارة العالمية على السوق المالي في الجماهيرية العظمى " . ورقة مقدمة في ندوة دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية .المنعقدة بتاريخ 11 /12/ 2005 .

❖ اسماعيل عبدالمجيد المحيشي " تأثير منظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية لدول المغرب العربى " ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الثاني للتجارة العربية البينية المنعقد بقطر بتاريخ 3 ـ 5 / 04 / 2006 ف .

ثالثا : شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) .

❖ موقع منظمة التجارة العالمية : WWW.wtoarab.com

❖ موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : WWW.iaigc.org

المراكز المهنية العليا: واقعها وآفاقها ومقترحات تطويرها والنهوض بها

م. عصام العول

تعد المراكز المهنية العليا في مختلف دول العالم صروحا وقلاعا علمية وحضارية يؤمها طلاب العلم والمعرفة من أجل بناء وتطوير حياة الإنسان . فالتعليم المهني هو أحد أنواع التعليم الذي يتميز بدوره البارز في تنمية وتطوير المجتمعات. ويساهم بدرجة عالية في تقدمها وازدهارها لما له من دور في توطين التقنية وتوظيفها التوظيف الأمثل. ويسعى لخلق إنسان ذي قدرات تقنية قادر على استيعاب كل المعطيات التي حوله، ومواكب لكل التغيرات التي تصاحب التطور التقني.

ويستهدف إنشاء هذه المراكز إعداد وتكوين عناصر وطنية ليبية مؤهلة تأهيلا عاليا في العديد من المهن والتخصصات ليُعتمد عليها في تتنفيذ خطط وبرامج التنمية في مجتمعنا. فتخريج فنيين وتقنيين من هذه المراكز المهنية يسد حاجة المجتمع من هذه المهن ، كما يتيح فرص عمل تتناسب وسوق العمل المتجددة.

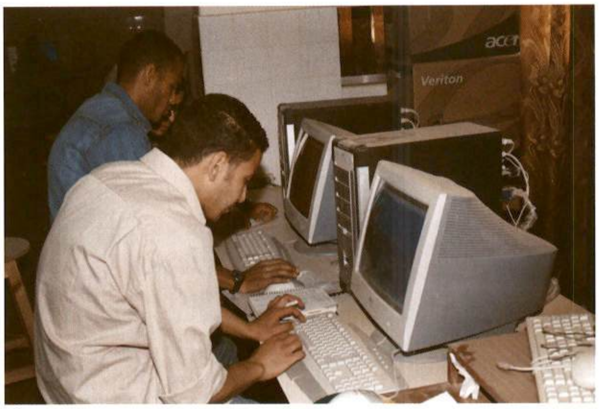

من خلال بحثنا التالي سنسلط الضوء على بعض (المراكز المهنية العليا واستراتجيتها) وذلك باعطاء نبذة مختصرة عنها، وطرق التعليم بها والأقسام والمعدات والأجهزة الموجودة بها ، للتعرف على أهميتها والفنيين والتقنيين الذين يتخرجون منها. ووضعنا في نهاية البحث مقترحات وتوصيات هامة من أجل تطوير هذه المراكز والنهوض بها ومعالجة الإشكاليات التي تواجهها من أجل تحقيق الغايات والأهداف التي أنشئت من أجلها ومن بينها تخريج فنيين وتقنيين لسد حاجة المجتمع من هذه المهن وإتاحة فرص عمل تتناسب وسوق العمل المتجددة.

أولاً: التعريف ببعض المراكز المهنية العليا واستراتيجياتها:

سنستعرض بعض المراكز المهنية العليا ودورها في إتاحة فرص عمل تتناسب وسوق العمل. ومن هذه المراكز :

&**المركز المهني العالي للتقنية الصناعية** : يعد المركز المهني العالي للتقنية الصناعية إحدى المؤسسات التي أنشئت من أجل إعداد وصقل وتأهيل المهندس التقني ، وتنمية قدراته والرفع من مستوى أدائه وجودة عمله ، من أجل تخريج أطر وطنية قادرة على استيعاب التكنولوجيات الحديثة والمتجددة ، والتفاعل مع منظومات العمل المقامة على أرض الجماهيرية لتطويرها وتنميتها في مجالات اختصاص المركز وهي أربع تخصصات : (كهرباء وإلكترونات – ميكانيكا –تبريد وتكييف –حاسب آلي) .

❖ قسم الكهرباء والإلكترونات : أنشىء هذا القسم لتخريج مهندسين تقنيين ذي قدرات عالية ، وتأهيلهم لفهم التقنية الحديثة في مجال الكهرباء والإلكترونات التي تتطور بشكل مذهل ، حيث إن مجتمعنا في حاجة ماسة إلى مهندسين تقنيين قادرين على تقديم الاستشارة الفنية للمؤسسات والشركات العامة في هذا المجال وكل المجالات الصناعية ذات العلاقة. وتعتمد الخطة الدراسية لهذا القسم على تدريس منهج المقررات الدراسية التطبيقية في مجال العلوم التقنية الكهربائية والإلكترونية . ويحتوي القسم على العديد من الورش والمعامل الحديثة المتخصصة للتدريب وتأهيل الطلبة على استخدامات وصيانة الأجهزة والمعدات ذات العلاقة بالتخصص ، وذلك لإعداد وتخريج كوادر هندسية تقنية توظف في أعمال التشغيل والصيانة والمنظومات الكهربائية والإلكترونية.
ويضم القسم التخصصات التالية:

❖ شعبة الاتصالات : تحتوي الشعبة على العديد من الورش والمعامل من أهمها الورشة الإلكترونية ، وفيها يتدرب الطالب على كيفية صيانة جميع أنواع الأجهزة الإلكترونية بمساعدة المتخصصين في هذا المجال. كما وتحتوي شعبة الاتصالات على معمل صناعة الألواح الالكترونية ويعتبر من أحدث المعامل الموجودة . ومعمل الدوائر الرقمية لتدريب الطلبة على التقنيات الرقمية لتوضيح طرق عملها وصيانتها ، ومعمل المعالج الدقيق ويعتبر من أهم المعامل الحديثة الحيوية لما يتمتع به من إمكانيات متطورة تتماشى مع التطور في مجال التكنولوجيا الصناعية، ومعمل القياسات الكهربية والإلكترونية وتتمثل اهمية هذا المعمل في تدريب الطلبة على تطبيق المفاهيم والقوانين الأساسية في الكهرباء والإلكترونات ونظم دوائر المنطق الرقمية وكافة الدوائر الإلكترونية وعناصرها من خلال إجراء كافة القياسات على العناصر الكهربية والإلكترونية ومعرفة كيفية تصرف هذه العناصر بالإضافة إلى قياس مصادر التيار والجهد التي تختص بالتجارب العلمية. وكذلك تحتوي الشعبة على معمل الاتصالات الذي يستخدم للتدريب على أنظمة الاتصالات التماثلية والرقمية باستخدام المحاكاة بواسطة برمجيات الحاسوب .

❖ شعبة الآلات الكهربائية: وتحتوي هذه الشعبة على معمل التقنية الكهربائية ، ويختص بتدريس أساسيات التقنية الكهربائية من توصيلات وتركيبات ، ودراسة النظريات العلمية المتعلقة بالمحركات والمحولات الكهربائية من حيث التركيب الداخلي وتوصيلاتها والتحكم فيها ونظم عملها وكيفية حمايتها عن طريق بعض التجارب العلمية .

❖ قسم الحاسب الآلي : ويحتوي على التخصصات التالية :

❖ شعبة البرمجة: وتتولى هذه الشعبة تأهيل الطالب في مجال برمجة الحاسوب وكيفية الاستفادة منه في جميع شؤون الحياة العملية ، وتحتوي على المعامل التالية:

معمل الأساسيات وفيه يتم تدريب الطلبة على استخدام الحاسب الآلي . ومعمل البرمجة.

❖ شعبة الشبكات : وتختص هذه الشعبة بتخريج كوادر فنية متخصصة في مجال صيانة وتركيب وإدارة الشبكات ، وتحتوي هذه الشعبة على معمل الشبكات الذي يضم اثني عشر جهازاً متصلاً بالشبكة الداخلية للمركز المرتبطة بالشبكة الدولية للمعلومات.

❖ شعبة صيانة الحاسبات الآلية : وتختص بأمور صيانة الحاسب الآلي ودراسة مكوناته المادية الدقيقة وصيانتها.

❖ شعبة تقنية المعلومات: وتختص هذه الشعبة بالتركيز على تكوين كوادر فنية جاهزة لدخول سوق العمل في مجال تقنية المعلومات وخاصة في المجالات الآتية : تغذية تصميم صفحة ويب –إدارة قواعد البيانات –تطوير البرمجيات .

❖ قسم الميكانيكا والتبريد: يحتوي هذا القسم على العديد من الورش والمعامل الحديثة المتخصصة لتدريب وتأهيل الطلبة على استخدامات وصيانة الأجهزة والمعدات ذات العلاقة بالتخصص، وتطعيم الطالب بالخبرة من خلال توسيع مداركه وتنمية إمكانياته العلمية وقدراته على البحث من اجل إعداد وتخريج كوادر هندسية تقنية توظف في أعمال التشغيل والصيانة بالمركبات والمنظومات الهندسية ، ويحتوي القسم على عدة شعب وهي :

❖ شعبة الإنتاج : وتعمل على تأهيل المهندس التقني لتكون لديه خبرة في التخطيط والتنظيم الصناعي والإدارة الهندسية وضبط الجودة والصيانة والعمليات الإنتاجية ، وتحديد المسالك التكنولوجية والتصميم والرسم الهندسي ، وتحتوي هذه الشعبة على العديد من الورش مثل : ورشة اللحام وورشة البرادة وورشة الخراطة وورشة التفريز والمقاشط والتجليخ .

❖ شعبة التبريد والتكييف : ويتخرج الطالب من قسم التبريد والتكييف مهندسا تقنيا قادراً على صيانة المكيفات والثلاجات المنزلية بكافة أنواعها ، وصيانة منظومات التكييف المركزي ، وإجراء التجارب الكهربائية والتعامل مع المخططات الخاصة بمنظومات التحكم . وتحتوي الشعبة على العديد من الورش التدريبية المتخصصة والمزودة بمنظومات منها : المضخة الحرارية –منظومة التكييف المركزي ذات نسبة من الهواء –منظومة التكييف المركزي ذات إدخال الهواء –المبادلات الحرارية – منظومة تبريد مائي –مجسمات المكيفات ذات القطعتين.

❖ شعبة اللحام : وتحتوي على ورشة لحام حيث يتم تدريب الطالب على الأنواع المختلفة للحام مثل اللحام بغاز الاستيلين والأكسجين وكذلك اللحام بالقوس الكهربائي.

&المركز العالي للمهن الإدارية والمالية : يعمل هذا المركز على توفير احتياجات المجتمع من الكوادر العلمية المتخصصة في المحالات الإدارية والمالية ، ويضم المركز مجموعة من المعامل المجهزة في مجال الحاسب الآلي فضلا عن وجود مكتبة تحتوي على إصدارات في مجالات الإدارة والمحاسبة والتمويل والحاسب الآلي وغيرها من العناوين ذات العلاقة . وللمركز نشاطات تدريبية أخرى متمثلة في تصميم وتنفيذ حزم متنوعة من البرامج التدريبية في المجالات الإدارية والمالية بالإضافة إلى دورات متخصصة في الحاسب الآلي للمؤسسات والجهات العامة والأفراد. وهناك مجموعة من البرامج التدريبية التي يقوم المركز بتنفيذها وهي : تنمية المهارات الإشرافية لمشرفي الوحدات –الأسس العلمية لإدارة المشتريات والمخازن- النظام المحاسبي والتحليل المالي –المراجعة الداخلية للشركات الصناعية –مقدمة في علم الحاسوب ونظم التشغيل –دورات تدريبية في مجال معالجة النصوص –فنون الطباعة على الحاسب الآلي .

&المركز العالي للمهن الميكانيكية : ويعمل المركز على إعداد الكفاءات والأطر الفنية المهنية في مجال الميكانيكا ، وكذلك رفع كفاءة من سبق تأهيلهم في هذا المجال من خلال برامج تدريبية متخصصة يقيمها المركز لهذا الغرض لخلق قاعدة بشرية مؤهلة قادرة على الإيفاء بمتطلبات خطط التحول والتنمية. كما يهدف المركز إلى إجراء البحوث والدراسات العلمية التخصصية وربطها بالواقع وتوطيد العلاقة مع المؤسسات العلمية والتكوينية والتدريبية. ويحتوي المركز على العديد من الأقسام العلمية التخصصية وهي:

❖ قسم الهندسة الميكانيكية : ويحتوي على العديد من التخصصات وهي : تخصص الميكانيكا العامة : ويحتوي على مجموعة من ورش الميكانيكا من أجل إرساء أسس مهنية علمية في التعامل مع الآلة ، و تخصص اللحام : ويحتوي على العديد من الورش منها : ورشة اللحام بالقوس الكهربائي –ورشة اللحام بالاكس استيلين –ورشة لحام أنابيب نفط. كما يحتوي القسم على تخصص التدريب وتكييف الهواء : ويضم العديد من الورش والمعامل المتخصصة وهي: ورشة تبريد وتكييف الهواء: ويتلقى المتدرب بها كافة التدريبات المتعلقة بالاختبارات على معدات التبريد وتكييف الهواء لتحديد معاملات الأداء وكيفية الصيانة والإصلاح لكافة الثلاجات والمكيفات والغسالات وغرف التبريد والتجميد ووحدات التكييف المركزي . ورشة السمكرة : ويتلقى المتدرب بها على مختلف أعمال الصاج وصيانة هياكل الغسالات والمواقد وصناعة الدواليب. معمل تبريد وتكييف الهواء : ويستخدم هذا المعمل لإجراء التجارب والتطبيقات العملية في مجال علوم النقل الحراري والتكييف والتبريد وغيرها .

كما يحتوي القسم على تخصص محركات الاحتراق الداخلي ويحتوي التخصص على العديد من الشعب وهي : مكانيكا السيارات (محركات البنزين): حيث يتم تدريب الطالب على استخدام العديد من الاختبارات مثل اختبارات تحليل غازات العادم، وجهاز اختبار توقيت الإشعال ، وجهاز اختبار نسبة الانضغاط ، وجهاز اختبار استقامة عمود المرفق وضبط المقدمة والمنظومات الكهربائية ، ويدرب الطالب كذلك على نظم وتصميم

مكـائن الاحتـراق الـداخلي وحجم منظـومـات الاحتـراق واختلافهـا، والمعادن المستخدمـة في تصنيع هـذه المكائن ونسبة خلط المعادن . و يحتوي التخصص علـى شعبـة ميكـانيكـا المركبات الثقيلة (الديزل): حيث يؤهل المتدرب في هـذا القسـم لصيـانـة وإصلاح محـركـات الـديزل واختبـار ومعـايـرة مضخـات حقن الـديـزل الهيدروليكية .

يحتوي القسم على تخصص النجارة وأعمال التجنيد: ومهمة هذا القسم إعداد كوادر متخصصة في أعمال النجارة والأثاث.

كما ويحتوي القسم عل تخصص مصاعد : وتتبع هذا التخصص ورشة صيانة المصاعد و الأجهزة والمعدات الفنية التي تساعد على صيانة المصاعد وإتمام سير الحركة الدقيقة للمصاعد الكهربائية، ويتلقى المتدرب تدريبا على كيفية الكشف عن الأعطال والإصلاح والصيانة الوقائية .

❖ **قسم الهندسة الكيميائية** : ويعمل هـذا التخصص على تخريج وإعداد مهندسين تقنيين قادرين على العمل في مجال الهندسة الكيميائية بكفاءة تتماشى والتطور الصناعي الكبير الحاصل في ميدان الهندسة الكيميائية ويحتوي القسم على المعامل الآتية: معمل الكيمياء العضوية - معمل الكيمياء الفيزيائية -معمل العمليات الكيمائية الموحدة .

&**المركز المهني العالي لإعداد المدربين:** مدة الدراسة والتدريب بهذا المركز 6 فصول دراسية يتلقى الطالب خلالها المواد النظرية والتطبيقية العملية وفقا للخطة المعتمدة لهذا المركز ، وهي لا تختلف كثيرا عن الخطط المنفذة بالمراكز المهنية العليا الأخرى بل وتزيد عليها بمواد تخص تأهيلهم كمدربين في المراكز المهنية المتوسطة والأساسية . ويهدف المركز إلى تغطية احتياجات المراكز التدريبية المتوسطة والأساسية بالشعبيات من المدربين في مختلف التخصصات المهنية والتقنية. ويحتوي المركز على عدة تخصصات منها : الهندسة الميكانيكية -الهندسة الكهربائية والإلكترونية - تقنيات الحاسوب -هندسة العمارة والإنشاء -العلوم الإدارية .

&المركز المهني العالي لإعداد المدربات : يستهدف المركز إعداد وتكوين عناصر وطنية ليبية مؤهلة تأهيلاً عالي في العديد من المهن والتخصصات المعتمد عليها في تنفيذ خطط وبرامج التنمية في مجتمعنا ، وهو أول مركز تدريب عالٍ في مجال التصميم ويشمل ستة أقسام هي : تصميم المطبوعات -تصميم الأزياء - البصريات -التصميم الداخلي -الصناعات الجلدية -الغزل والنسيج .

&المركز المهني العالي للخدمة الاجتماعية : ويعمل على إعداد وتأهيل أخصائيين اجتماعيين مزودين بعلوم ومعارف في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، ويركز الشقين النظري التطبيقي . كما ويتم تدريب الطلاب على ممارسة طرق الخدمة الاجتماعية في مؤسسات المجتمع المختلفة ويستهدف المركز إقامة الدورات التدريبية والحلقات الدراسية للأخصائيين الاجتماعيين قبل وأثناء العمل إلى جانب تنظيم الدورات التدريبية للعاملين في الحقل الاجتماعي . ويستهدف المعهد القيام بالدراسات والأبحاث الاجتماعية والتطبيقية على بعض الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي تؤثر على الفرد والجماعة والمجتمع . ويحتوي المركز على عدة أقسام وهي : قسم الرعاية الاجتماعية -قسم التنمية -قسم الشؤون الضمانية .

&**المركز العالي للمهن الطبية** : ويعمل المركز على إعداد الكوادر والكفاءات الفنية المتخصصة في مجال التقنيات الطبية واستيعاب خريجي الثانويات التخصصية الطبية وتمكينهم من مواصلة تدريبهم في مجال تخصصهم وسد احتياجات سوق العمل من العناصر الفنية والطبية المساعدة وإحلالها محل العناصر الأجنبية وتقديم الاستشارات والمقترحات الفنية في مجال المختبرات الطبية وصناعة الأطراف الصناعية وتقنيات الأسنان . ويحتوي المركز على العديد من الاقسام العلمية وهي : قسم تقنيات الأسنان -قسم العلاج الطبيعي -قسم المختبرات الطبية -قسم تقنية صناعة الأطراف الصناعية .

&& **ثانيا : خاتمة البحث (التوصيات والمقترحات من أجل النهوض بالمراكز المهنية وتذليل الصعوبات والمشاكل التي تواجهها وتواجه خريجيها وكوادرها الفنية والتقنية):**

لاشك في أن المجتمع الليبي يعتمد في تقدمه ونموه على أبنائه ، ومن هنا تأتي مسؤولية وضع برنامج علمي وعملي من أجل إتاحة فرص عمل قائمة في المجتمع واستحداث فرص عمل من خلال إيجاد مشروعات تنموية جديدة إلى جانب تطوير المشروعات والبرامج القائمة . وقد كانت فكرة إقامة المراكز المهنية نموذجية حيث عملت هذه المراكز على تحقيق أهدافها المنوطة بها والمتمثلة في تخريج فنيين وتقنيين لسد حاجة المجتمع ، وإتاحة فرص عمل تتناسب وسوق العمل المتجددة ، و إعداد وتكوين عناصر وطنية ليبية مؤهلة تأهيلا عاليا في العديد من المهن والتخصصات التي

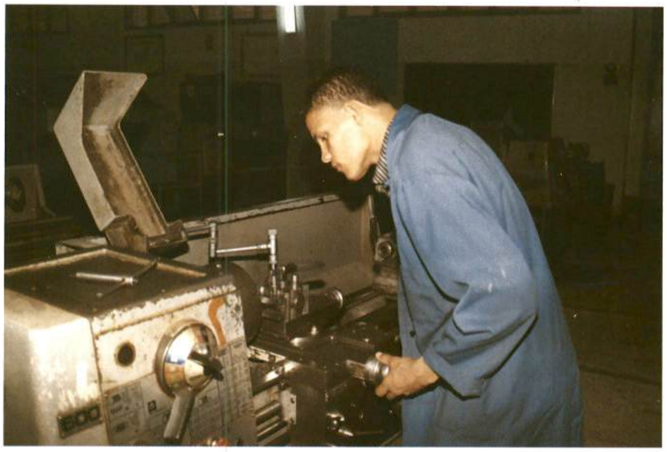

يعتمد عليها بشكل كبير في تنفيذ خطط وبرامج التنمية في مجتمعنا .. ولكن مازال طلبة وخريجو هذه المراكز يعانون من بعض الصعوبات. وهذه بعض التوصيات والمقترحات من أجل النهوض بهذا المراكز المهنية بشكل أكبر وتذليل الصعوبات والمشكلات التي تواجهها وتواجه خريجيها وكوادرها الفنية والتقنية:

❖ العمل على ترسيخ الدور التكاملي بين المراكز المهنية العليا والتعاون المشترك بينها.

❖ توفير المراجع والكتب التخصصية الحديثة لمكتبات المراكز المهنية العليا .

❖ العمل على زيادة توعية المراكز المهنية العليا بضرورة التعامل مع شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) بشكل أكبر وإنشاء موقع خاص لكل مركز وكذلك التعريف بقاعدة البيانات ودورها الإيجابي في المراكز المهنية.

❖ التركيز على أهمية الإعلام في تفعيل دور المراكز المهنية العليا .

❖ تطوير استراتيجيات المراكز المهنية العليا إداريا وماليا . نظرا لأهميتها.

توفير عدد أكبر من أجهزة العرض Datashow

❖ تجهيز المعامل التي يتم تحويرها وإعداها وفق احتياجات التدريب وتوفير الأجهزة والمعامل الحديثة.

❖ إصدار قرارات تمنع الإذن بالتعاقد مع غير الليبيين إلا في التخصصات النادرة وغير المتوفرة مع إلزام الجهات المتعاقدة بفترة زمنية محددة لإحلال الليبيين محل العمالة الأجنبية سواء بإقامة دورات تدريبية أو عن طريق البعثات الدراسية الداخلية والخارجية.

❖ متابعة القطاعات المختلفة والإدارات ذات العلاقة بإجراءات العمالة غير الليبية والتأكد من التزامها بالقرارات التي تحدد المهن المحظور التعاقد عليها .

❖ مراجعة المناهج الدراسية بالمراكز المهنية العليا بما يكفل تخريج كوادر لها القدرة والكفاءة وفق حاجات ومتطلبات سوق العمل والتركيز على مناهج مادتي الحاسوب واللغة الانجليزية .

❖ وضع استراتيجية تكفل إكمال الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه للطلبة المتفوقين من خريجي المراكز المهنية العليابدون أي صعوبات.

❖ العمل على تحديد ما يحتاجه سوق العمل من كوادر فنية وتقنية من خلال الربط والتنسيق مع المراكز المهنية العليا للدفع بخريجيها وكوادرها لفرص العمل المتاحة.

❖ إقامة دورات تدريبية متخصصة لأعضاء هيئة التدريس بهذه المراكز للرفع من درجة كفاءتهم من أجل مواكبة التطور الحاصل في العالم في هذا المجال.

تعزيز دور المرأة الريفية في التنمية الشاملة

م- عواطف البشتي

إن التطور المتسارع لسوق العمل بتقنياته التدريبية والإنتاجية يوجب الضرورة الملحة لإدخال تغيرات كبيرة على أنماط وسائل التعليم التقني والمهني لإعداد الكوادر الفنية المؤهلة تأهيلاً علمياً والقادرة على التعامل مع مستجدات العصر ومواكبة التنمية البشرية المستدامة والمشاركة بفعالية في عالم العمل من خلال ثورة المعلوماتية والاتصالات.

وفي هذا الإطار تولي مختلف دول العالم اهتماماً متزايداً بالتعليم والتدريب التقني والمهني انطلاقا من أهميته في إعداد الكوادر التي تحتاجها برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتصحيح الخلل في هيكل القوى العاملة الناتج عن النقص الكبير في فئة العمال المهرة .

التربية والإعداد المبكر

م. عزة أحمد الشحاتي

تستعـرض هذه الورقة تجربـة نادي البنات الصيفي الـتي تم تنفيذها صيفي *2004-2005* ف. وهي تجربة خاصة استلهمنا فكرتها من " العريفة " وهي الأستاذة التي كانت تعلم الفتيات الصغيرات شؤون البيت ومبادئ التطريز والخياطة . وتحفظهن جزءاً من القرآن الكريم. منذ مـطلع القرن الماضي وحـتى الستينيـات منه حيث حلت أنظمـة التعليم الحديـثة المتطورة مكانها . وأثمرت هذه الأنظمة عن خريجات ذوات مستوى عالٍ من الثقافة والعلم والمعرفة في شتى العلوم والتقنيات والدراسات الإنسانية.

ومع هذا افتقدت الفتاة العصرية فنوناً و مهارات بسيطة لكنها هامة، فهي لا تعرف كيف تخاط أزرار القميص، ولا تعرف كيف تغرس شجرة الفل في البيت كي تستجلب عطرها الذكي، وتعتمد كلياً على الأغذية المعلبة المستوردة من الخارج دون أن تهتم بمدى خطورة المواد الحافظة المكونة لها، كما أنها ما عادت تمضي وقت فراغها في نشاط يدوي يعود عليها وعلى أسرتها بفائدة .

هدفنا من هذه التجربة هو الإعداد المبكر للفتيات في سنواتهن التعليمية الأولى

(من 8 إلى 16 سنة) لإكسابهن مهارات وخبرات فعالة من خلال التدريب المرافق بالتطبيق والتسويق ، ومدهن بالمعلومات الفنية والتسويقية والاقتصادية بشكل مبسط، في وقت مواز لتعليمهن العام ، مما يكفل تمتعهن بالحقوق التي كفلها لهن التشريع الليبي، كما إن التدريب المبكر سيساهم في رفع قدرات المتدربات الصغيرات على تحسين واستقراء الفرص الاقتصادية المتاحة ، وتحليل المعلومات ودراسات الجدوى وضمان الجودة من خلال ممارستهن المبكرة للاحتكاك الفعلي بالسوق .

وتلقي هذه الورقة الضوء على محاولتنا المتواضعة لمدة سنتين متواليتين ربط ومزج ما يطرحه التطور العلمي والتقني من منتجات تفرض نفسها بقوة على السوق الليبي مع ما أنتجته أنامل جداتنا وأمهاتنا وكان مفعما بالأصالة والخصوصية ومستمداً من بيئتنا المحلية التي امتدت عبر ذاكرتنا، وعزمنا على تلقينها إلى زهراتنا الصغيرات ضمن البرنامج التدريبي المطبق.

كما نستعرض في هذه الورقة مسحاً سريعاً للمهن التي عملت فيها المرأة الليبية في الحضر (منطقة طرابلس وضواحيها) ، ومسحاً للمهن التي لم يسبق لها وأن عملت فيها ، لكن فتح باب التدريب المقنن و المتكامل والشامل فيها سيمكنها من اقتحامها بيسر.

ونستطيع من خلال استبيان بسيط استطلاع رأي عدد من أعلام الحرفيات المعاصرات في مجالات متنوعة ، ومدى ما حققته كل منهن من إشباع مادي ومعنوي من خلال اقتحامها سوق العمل عبر أحد المشاريع الصغرى .

وأخيراً نطرح خلاصة الورقة وتوصياتنا التي نأمل أن تساهم ولو بشكل متواضع في نجاح استراتيجية المشروعات الصغرى واستدامتها، وتوفير فرص العمل للفتيات، كما نأما أن نكون قد نجحنا من خلال تجربتنا الخاصة في خلق مبادرات صغيرات .

تعليم وتدريب البنات منذ مطلع القرن العشرين

لقد حظي تعليم البنات في المجتمع الحضري بمدينة طرابلس بأهمية بالغة منذ مطلع القرن العشرين، وتميز دون غيره من المجتمعات المحلية والعربية بنظام فريد كان موازياً لتعليم الفتيان في الكتاتيب والتلمذة الصناعية في الأسواق، وكان هذا التعليم يتم عن طريق العريفات، والعريفة هي الأستاذة التي كانت تعلم البنات الصغيرات القراءة ومبادئ التطريز والخياطة وتحفظهن جزءاً من القرآن الكريم ومبادئ الوضوء والصلاة والآداب العامة وأدب الزيارة والضيافة. ويتميز هذا النوع من التعليم بالآتي:

• نظام تعليم وتدريب جامع .
• عملية التعليم والتدريب مستمرة غير محددة بوقت ولا بزمن معين .
• غير موجه لفئة معينة ، وكانت الخميسية هي المقابل المتعارف عليه لتلقي العلم.
• موزع « إذ كان في كل حي تقريباً توجد عريفة » .
• يتم في بيت العريفة نفسها حيث تمتعت بيوت مدينة طرابلس القديمة بوجود فناء البيت الذي ساهم بشكل فعال في تنوع نشاطات الأسرة الاجتماعية والاقتصادية .
• مثل هذا النظام التعليمي كان أفضل استثمار لوقت الفراغ .

وكانت العريفة نفسها تتلقى العلم عن والدها أو أخيها أو عمها الذي عادة ما يكون ذا مكانة علمية واجتماعية عالية ، كما أنها تتلقى تقنيات العمل اليدوي عن والدتها أو إحدى قريباتها، وكان العديد منهن قد التحقن بالمدارس الإيطالية.

وقد أدرك المجتمع الليبي لاحقاً دور التعليم الحديث في تسريع عجلة التنمية البشرية وتحقيق مستقبل يحفظ كرامة المواطن ويحميه من الجهل والمرض والفقر، لذا شهدت أنظمة التعليم تحولاً جذرياً منذ منتصف القرن الماضي خاصة في مجال تعليم البنات أدى إلى إنجازات عظيمة منها :

• بلغت نسبة التسجيل للدراسة في التعليم الأساسي والمتوسط والعالي في ليبيا ٩١٪ من شريحة المجتمع المستهدفة ، وهي أعلى نسبة في الوطن العربي .
• ارتفاع نسبة الإناث في التعليم الأساسي من 51,1 ٪ سنة 1973 ف إلى 73٪ سنة 1995 ف .
• نسبة الطلبة الذكور إلى الإناث في مؤسسات التعليم العالي في الجماهيرية هي 1 : 1,2 على التوالي .

وفي الوقت الذي تحقق الهدف الكمي من التعليم خلال السنوات الماضية، تعمل مؤسسات الدولة ذات العلاقة بحرص على رفع مستوى الكيف من خلال التركيز على البحث العلمي والتدريب المهني والتقني لنصبح قادرين « ذكوراً وإناثاً » على اللحاق بركب التقدم العلمي ونساهم فعلياً في منتجات التقانة العالمية .

وقد نتج قصور بسيط جداً (بالنسبة لتعليم البنات) لكنه هام

وحيوي، سببه حذف بعض المواد من المناهج الحديثة كانت ضمن برنامج التعليم الأساسي وهي (التدبير المنزلي –الخياطة – التطريز –الزراعة) ، هذه المواد التي كانت تعلمها العريفة لجداتنا وتعلمتها أمهاتنا ثم تعلمناها نحن من أمهاتنا اللاتي عملن في مجال التعليم ، ولم يعلمها أحد لبناتنا لأننا تمتعنا بالرخاء الاقتصادي الذي عم بلادنا ، واستغرقنا في الحياة العملية والوظيفة، وأسقطها التعليم من مهامه، هذه المواد أثرت بالإيجاب على المستوى الاقتصادي لسلفاتنا حيث كونت مهناً وحرفاً زاولنها في بيوتهن وكان لها عائد أثرى الأسرة بشكل ملحوظ .

الحــرف والمهن التي زاولتها المـرأة في منطقة طـرابلس وضواحيها

إن البيانات والمعلومات المتاحة عن مدى مساهمة المرأة الليبية الفعلية في الحياة الاقتصادية غير متوفرة بشكل كامل ، وقد تعرضت هذه الإسهامات للتهميش طوال العقود الماضية، على الرغم من عائدها الاقتصادي المرتفع نسبياً على الأسرة والمجتمع سواء ما كانت تنتجه داخل المنزل ويستهلك، أو أثمان لسلع ومنتجات كانت تصنعها يدوياً وتبيعها مقابل قيمة نقدية تشارك في تحسين مستوى الأسرة مثل:

أولا –أعمال تتعلق بالصناعات الغذائية :–

• حفظ المواد بالتمليح والتجفيف كصناعة القديد والقرقوش والطماطم المعجون

• حفظ المنتجات الغذائية بالتمليح والتخليل (الزيتون والفلفل) .

• إنتاج مواد غذائية من القمح والشعير (الخبز –الزميتة – البسيسة –الدشيشة –الكسكسى –المحمصة –الشربة) .

• إنتاج مواد من الحليب (الزبد –السمن –الزبادي)

ثانياً– أعمال تتعلق بتنسيق البيت وصنع بعض مفروشاته :–

حيث كان البيت الليبي يتميز بالبساطة وعدم تكدس الأثاث الضروري وغير الضروري ، وقد صنعت المرأة معظم مكملات أثاثها مثل :

السجاد –الكليم –الحمول –الحصائر –التوازير –السلاتي – المنادير –المخاد –الخديديات –البطاطين –الحيطيات – البراويز –الستائر .

ثالثاً– أعمال تتعلق بالتجهيز للزواج:

وكانت تقاس كفاءة البنت بما تجهزه لعرسها من مطرزات وخياطة الملابس لها ولزوجها وأطفالها .

رابعاً– أعمال تتعلق بمواد التنظيف والتجميل :–

صناعة الصابون والبخور والحنة وتقطير العطور (الفل والزهر والعطر)

خامساً– أعمال تتعلق بالزراعة والرعي والنباتات الداخلية :–

حيث لا يخلو فناء أي بيت من شجيرات الحنة والفل والياسمين والعطر، وما يتركه ذلك من أثر على مظهر البيت من جمال ، كما كانت النساء في الريف تتولين عمليات زراعة الخضروات والفاكهة وجنيها، وحلب الأبقار والأغنام، وصنع المنتجات من صوفها وحليبها .

وهناك بعض الحرف المنتشرة في ليبيا التي لم تزاولها المرأة ويكفي بعض التشجيع والتدريب المقنن لتتمكن من احترافها بنجاح مثل :

• صناعة النول (الأردية الحريرية) .
• صناعة الذهب والفضة وتطعيمها بالأحجار الكريمة .
• صناعة الشمع .
• صناعة مواد التجميل .
• صناعة الخزف .
• صناعة الألعاب والدمى

أمثلة لمشاريع نسائية صغيرة وصلت إلى العالمية

هناك العديد من المشاريع التي بدأت بها سيدات بسيطات داخل بيوتهن ، وبكثير من العزم و الإصرار والبحث عن فرص النجاح تمكنَّ من اكتساح أسواق العالم أجمع وأثبتن جدارتهن طول عقود متوالية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

الفرنسية كوكو شانيل :–

• ولدت كوكو شانيل في ورشة كانت تعمل فيها والدتها سنة 1883 م وتوفيت والدتها عندما كان عمرها 6 سنوات .

• فتحت شانيل مشغلها لأول مرة في باريس سنة 1910 م وكانت أول من استخدم نسيج الجرسيه المطاطي في أعمالها.

• كانت شانيل أول من أدخل الملابس العملية المريحة للمرأة بدلاً من الملابس الكلاسيكية المعقدة .

• سنة 1923 اقتحمت مجال العطور وأنتجت العطر شانيل ٥ الذي أصبح العطر النسائي رقم واحد في العالم لعقود طويلة .

• سنة 1925 وقعت تصميم الجاكت المعروف باسمها حتى الآن، وسنة 1926 ابتكرت فستان السهرة الأسود القصير الذي يعد حتى يومنا هذا أساساً لتصاميم الموضة .

• عملت في الحرب العالمية الثانية كممرضة، وعادت إلي عالم التصميم بقوة سنة 1954 م وركزت نشاطها في تصميم أزياء المسرح والاستعراضات السينمائية .

• افتتح لها معرض دائم لأعمالها سنة 1969 في باريس وتوفيت سنة 1971 .

الإنجليزية أنيتا بروديك ومنتجات الـ : Body Shop

بعد العديد من التجارب المنزلية في المطبخ افتتحت البريطانية أنيتا بروديك أول محل متخصص في برايتون بانجلترا سنة 1976 م، وفي سنة 1980 افتتح في كندا 111 موقعاً لمحلات الـ Body Shop وبلغت مبيعاتهما 130 مليون دولار أمريكي، وعمل فيها أكثر من 1000 شخص .

ارتكزت فلسفة الـ Body Shop على قواعد أساسية هي :

1- لا لإجراء التجارب على الحيوانات .
2- دعم الحرفيين .
3- تنشيط القيم الذاتية .
4- الدفاع عن حقوق الإنسان .
5- حماية كوكبنا .

رائدات ليبيات معاصرات في مجال الحرف

بشديد من الحرص وزعنا الاستبيان المرفق على عدد 3 من الرائدات الليبيات في مجالات متنوعة دخلن إلى السوق المحلي بشيء من الخجل، وعندما قمنا بتفريغ الاستبيان شعرنا بفخر كبير للنتائج التي رأيناها :

هاديا قانا (خزافة) :

• خريجة كلية الفنون والإعلام جامعة الفاتح سنة 1994 -95 ف ، ماجستير في الخزف من جامعة يويك (كارديف) 2004 .

• فلسفتها في أعمالها (على مستوى العمل الفنى تسعى لإيجاد طريق تسهل بها العلاقة بين الحاضر والخيال، وعلى المستوى الحرفي تبحث عن الثراث الليبي برؤية معاصرة) .

• احترفت صناعة الخزف ومارسته لأنه مجال تخصصها .

• لم تقم بأية دراسة للجدوى الاقتصادية وتحترف العمل داخل بيتها حيث قامت بتصنيع أفرانها يدوياً .

• تتمنى وجود منافس لها من أجل الحوار والتنافس الشريف، وتقول أن الإقبال على شراء أعمالها عالٍ بسبب جودتها وتميزها وأفكارها المتطورة.

• تعمل على التعريف بمنتجاتها من خلال معارض دورية تقيمها .

• لم يسبق لها أن حضرت دورات تدريبية في مجالات إدارة المشاريع أو حساب التكاليف أو التسويق لكنها انتظمت في العديد من الدورات المهنية في مجال الخزف خارج الجماهيرية .

• الصعوبات التي تعترض الخزافات في ليبيا عدم توفر المواد الخام الجديدة على الرغم من قيامها شخصياً بمحاولات دائمة لإيجاد البديل، وعدم توفر الإمكانيات المادية لإنشاء مصنع مصغر .

• مقترحاتها تتركز على ضرورة مساهمة الدولة في توفير المواد الأساسية والمعدات والآليات بأسعار رمزية أو عن طريق قروض، وإنشاء مراكز حرفية متكاملة، وتسهيل إجراءات الترخيص لفتح محترفات.

ليلى عبد الحفيظ منكوسة:

• تحصلت على بكالوريوس العلوم الصيدلانية بدرجة ممتاز من جامعة الفاتح سنة 841983 - ف .

• هوايتها المفضلة التصميم والخياطة والتطريز، وبدأت في مزاولتها منذ سنة 1988 ف .

• حرفتها الحالية التصميم والخياطة .

• تؤمن ليلى بأن فن الأزياء عمل متكامل يحتاج إلى العلم والموهبة، وتحاول أن تضع مفاهيم عصرية نابعة من ذاتها عبر الإخلاص والتفاني في العمل ، وترسم ليلى حلم العروس من خلال صباها وروحها الشفافة وتجعلها بثوب العرس أميرة بطلّتها .

• بدأت مشروعها بعد أن أعدت دراسة جدوى اقتصادية .

• منافسها في السوق الملابس الجاهزة المستوردة ، وتقول أن إقبال الزبائن على منتجاتها عالي بسبب جودة أعمالها وحاجة السوق المحلي إليها .

• افتتحت محترفاً درب الحرير سنة 2002 ف ، و شهرتها كانت عن طريق الأهل والأصدقاء .

• لم تتلق أية دورات تدريبية في أي مجال واعتمدت على نفسها في تطوير عملها .

• تلخص الصعوبات التي تعترضها في:

• قلة الأيدي العاملة الكفؤة .

• عدم إعلامها بالنشاطات المقامة من قبل الدولة في مجالات التصميم والخياطة وعروض الأزياء لتشارك فيها .

• عدم إعلامها بأية ندوة تخص المرأة لتساهم فيها.

• مقترحاتها:

التركيز على الدورات التخصصية .
الدعم المادي من الدولة لتوسيع المشاريع .
تسهيل الإجراءات الضريبية والجمركية.

آمال خالد الازرملي :

• بكالوريوس هندسة عمارة وتخطيط سنة 1987 م.
• احترفت صنع مستلزمات الأفراح وتنفيذ ديكورات صالات الأفراح .
• مارست الحرفة نتيجة الهواية بالدرجة الأولى، وإقبال الزبائن على أعمالها لجودتها وعدم توفرها في السوق المحلي، ثم حاجتها إلى تحسين مستوى معيشتها.
• فلسفتها في العمل أن ما تقوم به هو تتويج لعرق الجدات وغنى بيئتنا وثرتنا، وجهد شخصي تظطلع به لصنع لحظات فريدة .
• ابتدأت عملها بدون إعداد دراسة جدوى اقتصادية .
• منافسها الأول في السوق مشاريع مشابهة، وإقبال الزبائن على عملها متوسط بسبب عدم تطور مشروعها إلى مستوى مكتب أو مشغل متخصص.
• تعرف بعملها عن طريق الأهل والأصدقاء، ولم تتلق أية دورة تدريبية في مجالات إدارة المشاريع والتسويق وحساب التكاليف .
• الصعوبات التي تعترضها تتمثل في عدم وجود رأس المال أو جهات ممولة لتطوير المشروع.
• توصياتها الدفع بمثل هذه المشاريع عن طريق تقنينها وتنظيمها لحمايتها ، وتشجيعها عن طريق إقامة المعارض والندوات .

التربية والإعداد المبكر
(عرض تجربة نادي البنات الصيفي)

نادي البنات الصيفي هو تجربة خضناها بسبب الدوافع التالية :

• من منطلق إحساسنا بمسئولية نقل المعرف من أجيال سبقتنا إلى أجيال ستلحق بنا ونحن حلقة الوصول بينها .
• من منطلق إحساسنا بقيمة العمل اليدوي والصناعات التقليدية وخاصة من ناحية الحافظ على البيئة واستعمال المواد الخام الطبيعية المحلية .
• معايشة البنات الليبيات لوقت فراغ طويل خصوصاً أثناء الصيف لأسباب تتعلق بالتنشئة الإسلامية والحفاظ عليهن من الخروج إلى الشارع .
• البرامج الإعلامية غير الهادفة والتافهة التي تعرض على القنوات الفضائية وتمضي بناتنا وقتاً طويلاً في مشاهدتها وتؤثر بقوة بشكل سلبي في تربيتهن وبناء شخصياتهن.
• حاجة العديد من البنات إلى فرص عمل تكفل لهن العيش الكريم، وصعوبة توافر هذه الفرص في المؤسسات العامة .

أهدافنا :-

• إحياء الحرف والمهن التقليدية وتحديثها واستقراء حاجة السوق المحلي منها .
• خلق روح المبادرة للبنت بالتدريب المبكر وإعدادها لتكون عضواً منتجاً وفعالاً في خط مواز لتعليمها النظامي الذي كفله لها التشريع الليبي .
• تعليم البنات معنى الخصوصية والأصالة وتدريبهن على امتلاك عين ناقدة وإحساس مرهف ، وتنمية قدرتهن على بناء بيئة محيطة متميزة وجميلة، وإعدادهن لتكوين أسر ذات هوية متميزة .
• اكتشاف الموهوبات وذوات الطاقات المبدعة من البنات وصقل مواهبهن، وإذكاء روح العمل و المثابرة لديهن وتعويدهن على العمل الجماعي المبكر .
• استثمار وقت الفراغ لدى بناتنا في التعليم والتدريب .

وصف المشروع ومكوناته :

نادي البنات هو عبارة عن مشروع مؤسسة مصغرة للتدريب المهني الحرفي والإنتاجي يقدم الخدمات في مجال بناء المهارات والخبرات في الحرف اليدوية وتحديثها ووسائل تسويقها، كما يقدم الخدمات في مجالات التصميم والتنفيذ ، ويعد أحد المشروعات الصغيرة التي تهدف إلى التنمية البشرية، وقد قررنا لظروف خاصة بالتمويل أن نبدأ في تنفيذ الجزء المتعلق بالتدريب والذي حسب دراستنا الأولية وجدنا أنه يحتاج إلى :

• مقر تعليمي ويفضل أن يكون ملحقا بحديقة.
• مناهج دراسية .
• مدربين أكفاء
• إدارة
• أثاث مدرسي
• مواد ومعدات تدريب وإنتاج .
• أجهزة حاسوب

ولقد تم التنفيذ حسب الإمكانيات التي أتيحت لنا ، وتمكنا خلال دورتين متواليتين استهدفت البنات من عمر 8 إلى 16 سنة من أن نضع أساسيات القسم الخاص بالتدريب من المؤسسة ، ونفذت الأنشطة التالية :

• تعليم أساسيات الرسم والتلوين .
• تعليم مهارات القص واللصق والإظهار والتركيب لخامات مختلفة

وبتقنيات متنوعة .

- تعليم مهارات التطريز .
- تعليم مبادئ التفصيل والخياطة .
- تعليم مبادئ التدبير المنزلي والطهي التقليدي والحديث .
- تعليم مبادئ التصنيع لمنتجات يدوية .
- تعليم مبادئ المعاملات الإنسانية .
- التدريب على عرض المنتجات .

الملاحظات والنتائج :

- معظم الفتيات اللاتي التحقن بالنادي كانت لديهن الرغبة الحقيقية في تعلم الحرفة ، وقد أبدت كل واحدة منهن مهارة عالية في التطبيق لدرجة فاجأتنا في كثير من الأحيان (على الرغم من صغر أعمارهن) .
- توفر المدربة الليبية الكفؤة وفي جميع المجالات المطلوبة، ومحاولاتها الجادة للرفع من مستوى التدريب .
- توفر المواد الخام والمعدات اللازمة للتدريب والإنتاج داخل السوق المحلي .

الصعوبات والعراقيل التي صادفتنا:

لقد واجهتنا أثناء التنفيذ عدة تحديات كأي منشأة أهلية صغيرة وحديثة العهد تحتاج إلى الاحتضان الداعم والخدمات المساندة إلى حين بناء موقعنا الفاعل في المجتمع، وكانت في مجملها تتلخص في ضعف الإمكانيات المادية مما صعب علينا :

- إيجاد مقر خاص بنا .
- نشر الدعاية والإعلان اللازم عن المشروع.
- توفير المعدات والمواد الخام.

التوصيات

1-توفير البرامج التدريبية المصممة في مجالات إدارة المؤسسات الصغيرة وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية .

2-توفير الخدمات الاستشارية في مجالات الإدارة والتمويل والتسويق والمحاسبة والمسائل القانونية .

3-الاستفادة من أنظمة التعليم التقليدية وإحياؤها وتطويرها ، والاستفادة من الخبرات القديمة في هذا المجال .

4-توفير المجمعات والمراكز الحرفية من أجل التكامل خاصة فيما يتعلق بتوفير الخدمات المساعدة، وتسهيل التسويق .

5-إدراج مساحة خاصة كمحترف منزلي في كل المشاريع السكنية الخاصة والعامة .

6-تبني الجهات المسؤولة برامج الإقراض للمشاريع الصغيرة ووضع التشريعات اللازمة لإنجاحها .

7-خلق مؤسسات عامة تقدم الدعم الفني والإداري والمالي للمشروعات الصغيرة (حاضنات المشروعات) .

8-نشر وتعميق الثقافة البيئية بين المواطنين وتولي مراكز البحث العلمي دراسة كيفية الاستفادة من المواد الخام المحلية وإعادة استخدام المواد (تدوير المواد) ، وإجراء الدراسات العلمية لكيفية تخفيض تكلفة الإنتاج .

9-استقراء حاجات السوق المحلي .

10-حماية المنتج الوطني من المنافسة الخارجية ووضع ضوابط للاستيراد بما لا يضر بالصناعات التقليدية .

11-إقحام الفنان الليبي في مجالات التصميم والفنون التطبيقية .

12-توعية المواطنين بقيمة العمل اليدوي .

13-الحرص على تعليم الجودة واستهداف العلامات المسجلة .

المراجع

- دور التعليم العالي والبحث العلمي في نقل وتوطين الثقافة بالجماهيرية العظمى د. الهادي علي الحاجي .
- اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، العدد الثاني –السنة الأولى 2004ف.
- تطور التعليم في الجماهيرية العظمى –التقرير الوطني المقدم إلى مؤتمر التربية الدولي / تعليم جيد لجميع الشباب، تحديات وميول وأولويات ، اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم.
- تعليم الإناث في العالم الإسلامي ، دراسة في البنى التعليمية ، زهير محمد عبدا لله حسام الدين ،. منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ايسيسكو ،
- حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى ، د. رمضان السنوسي و د. عبد السلام الدويبي ، منشورات المركز العربي لتنمية الموارد البشرية .

- الإقراض الشبابي للمشروعات الصغرى –البديل الملائم لمواجهة تحديات التنمية والتشغيل مجلة القوى العاملة ، السنة الأولى ، العدد الأول ، الربيع 2005 ف .

منتدى سيدات الأعمال ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة

http/ www> vipmiss>com / vb

http/ www>thebodyshop / ca

-تذكرة إلى عالم الطفولة ، سالم سالم شالابي ، منشورات دار الفرجاني ،

عولمة الاقتصاد
اتفاقية الجات وآثارها على الدول النامية

د. رمضان السنوسي

ترتب على نشوب الحرب العالمية الثانية اتخاذ معظم دول العالم إجراءات متعددة لحماية اقتصاداتها مثل: زيادة الرسوم الجمركية وفرض قيود كمية على الواردات، وعلى التحويلات النقدية إلى الخارج، واستمرت هذه الإجراءات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بل زاد انتشارها بعد توالي حصول المستعمرات على استقلالها السياسي ورغبتها في إقامة اقتصادات وطنية مستقلة ، وفي اتباع سياسات حمائية تهدف إلى تشجيع صناعاتها الوطنية.

وقد أدى انتشار فرض هذه القيود إلى عرقلة التجارة الدولية وانكماشها، وانعكست آثاره السلبية على اقتصادات الدول المتقدمة، وأدركت الدول المتقدمة أهمية التباحث بشأن وضع أسس جديدة للنظام الدولي تقوم على تحرير التجارة وأسعار الصرف وعلى التعاون في مجالات التمويل . فتم عقد الاجتماع الشهير ببلدة [[بريتون وودز]] بالولايات المتحدة في عام 1944 والذي انتهى إلى إنشاء [[صندوق النقد الدولي]] الذي يختص بشئون النقد العالمية ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يختص بشئون التمويل الدولية، وأكدت الدول المتقدمة أثناء اجتماع [[بريتون وودز]] على أهمية إيجاد منظمة دولية تتولى مسئوليات تحرير التجارة الدولية من القيود التي فرضت عليها في مختلف الدول أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية. وانتهى الأمر إلى عقد مؤتمر للتجارة في مدينة جنيف في عام 1947، حيث تم التوقيع على اتفاق متعدد الأطراف باسم [[الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة]]

General Agreement on Tariffs and Trade"

والتي عرفت اختصارا بـ[[الجات]]

فلسفة وأهداف اتفاقية الجات

قامت اتفاقية الجات على أساس أن تحرير وتشجيع التجارة الدولية هو الأسلوب المناسب للتوصل إلى توزيع أمثل لعوامل الإنتاج على المستوى الدولي، حيث إن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة التخصص الدولي على أساس المزايا النسبية ، وانطلاقا من هذا المبدأ تمثلت أهم أهداف الاتفاقية فيما يلي:

❖ العمل على زيادة الإنتاج وتبادل السلع بين الدول.

❖ المعاونة في تنمية منابع الثروة في العالم.

❖ تشجيع التنمية الاقتصادية.

أهم مبادئ اتفاقية الجات

تحقق اتفاقية الجات أهدافها الأساسية بالاعتماد على أربعة مبادئ هي (2):

❖ تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية والذي ينص على أن ما تمنحه إحدى الدول الموقعة على الاتفاقية من تسهيلات ومزايا متعلقة بالتبادل التجاري لدولة أو دول أخرى بمقتضى اتفاقيات ثنائية يسري تلقائيا على جميع الدول الأطراف في الاتفاقية.

❖ تبادل التخفيضات الجمركية، وذلك باتباع الوسيلتين التاليتين:

❖ الوسيلة المباشرة : نتيجة المفاوضات الجمركية بين أي دولتين من الدول الأطراف أو نتيجة الامتيازات الجمركية الجماعية التي تسفر عنها مؤتمرات التعريفة الجمركية التي تعقد داخل نطاق اللجان.

❖ الوسيلة غير المباشرة: وهي التطبيق التلقائي المتعدد الأطراف لشرط الدول الأولى بالرعاية.

❖ إلغاء القيود الكمية (نظام الحصص) : حظرت الاتفاقية استخدام قيود الحظر على الواردات والصادرات، وفي حالة السماح باستخدامها بصفة استثنائية فيمنع استخدامها بطريقة تؤدي إلى التمييز بين الدول.

❖ ضمان إتاحة ظروف المنافسة الحرة: وذلك فيما يتعلق بمنع الاعتماد على الإعانات والإغراق وبحظر التمييز ضد الواردات لصالح المؤسسات الحكومية.

وقد حققت الجات نجاحا ملحوظا في بعض المجالات، خاصة فيما يتعلق بإجراء مفاوضات بين الدول حول تخفيض الضرائب الجمركية على السلع وفي التوصل إلى تسويات سلمية للخلافات التجارية بتقديم صيغ للتشاور والمناقشة واللجوء إلى التحكيم، إلا أن التقدم في خفض القيود الكمية على الواردات كان أبطأ من التقدم في خفض التعريفات، بسبب انتشار صور الرقابة والقيود الكمية بشكل واسع بين الدول، من جهة، وبسبب ضعف سلطة ((الجات)) في إلزام الدول بخفض القيود الكمية من جهة أخرى، كما أثر على أداء الجات كثرة الاستثناءات التي سمحت بها بعض مواد الاتفاقية (3).

وكانت الجات قد نجحت في تخفيض التعريفات الجمركية من خلال عقد ثماني جولات من المفاوضات، منها خمس خلال الفترة 1947–1961 استهدفت أساس تخفيض التعريفات الجمركية، وأجريت الجولة السادسة (جولة كيندي) على مدى السنوات 1964–1967 بغرض إجراء تخفيض عام للتعريفات على السلع الصناعية ولمقاومة الإغراق، وقد تحقق تقدم كبير في التخفيضات في نطاق هذه الجولة، حيث بلغ متوسط التخفيضات على السلع الصناعية 35٪.

وتلت ذلك، الجولة السابعة (جولة طوكيو) على مدى السنوات 1973–1979 بغرض إجراء المزيد من التخفيض في التعريفات الجمركية والحد من الإجراءات الحمائية والدعم.

وأخيرا عقدت جولة (أورجواي) واستغرقت الفترة – 1986 1993 والتي انتهت بالموافقة على الوثيقة الختامية للمفاوضات متعددة الأطراف في 15 ديسمبر 1993، وتم التوقيع عليها في أبريل 1994 في المغرب(4).

الوثيقة الختامية لجولة أورجواي

شملت الوثيقة الختامية لاتفاق أورجواي الجوانب التالية(5):

❖ إنشاء منظمة للتجارة العالمية.

❖ الاتفاقيات الخاصة بالتجارة في السلع وتتضمن: الاتفاق في مجالات الزراعة- المنسوجات والملابس- وحول: العوائق الفنية في التجارة- إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة- إجراءات مكافحة الإغراق- تقدير الرسوم الجمركية- إجراءات الفحص قبل الشحن- قواعد المنشأ- الدعم والإجراءات المقابلة (المضارة أو التعويضية)- الوقاية .

❖ الاتفاق حول التجارة في الخدمات.

❖ الاتفاق حول حقوق الملكية الفكرية وتجارة السلع المقلدة.

❖ التفاهم حول مفهوم قواعد وإجراءات تسوية المنازعات.

❖ التفاهم حول آلية مراجعة السياسات التجارية.

❖ القرار الخاص بتحقيق المزيد من الترابط في عملية صنع السياسة الاقتصادية العالمية.

❖ المفاوضات حول إجراءات المشتريات الحكومية.

ونتعرض هنا لأهم إنجازات جولة أورجواي التي استغرقت سبع سنوات، وتتمثل في:

❖ إنشاء منظمة التجارة العالمية

World Trade Organization (Wto) :

كان إنشاء منظمة التجارة العالمية هدفا للدول التي اجتمعت في مؤتمر هافانا في 1947/2/21 إلا أنه لم يتحقق بعد تردد الدول في الموافقة على إنشائها حيث رأت أن إنشاء هذه المنظمة يمثل انتقاصا لسيادتها الوطنية على شئونها التجارية الخارجية، فاتفقت الدول في مؤتمر جنيف في 30 أكتوبر1947 (6) على إقرار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والتي استمرت حتى تم التوقيع على الوثيقة الختامية لجولة أورجواي في 15 ديسمبر 1993 وانتهت بإنشاء منظمة التجارة العالمية باعتبارها مؤسسة تشرف على تنفيذ الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات المعدلة من خلال المفاوضات، وكذلك جميع الاتفاقيات والترتيبات الملحقة بها وكافة النتائج التي أسفرت عنها جولة أورجواي، ويرأس المنظمة مؤتمر وزاري يجتمع مرة على الأقل كل سنتين، ومجلس عام يقوم بتنفيذ بنود الاتفاقية وقرارات المجلس الوزاري، والنظر في تسوية المنازعات ومراجعة

السياسات التجارية، ويتفرع عن المجلس العام ثلاثة مجالس فرعية، هي مجلس للسلع، ومجلس للخدمات، ومجلس لحقوق الملكية الفكرية.

ويشترط للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الموافقة على جميع نتائج جولة أورجواي بدون استثناء.

تحرير تجارة السلع

التزمت الدول الموقعة على الاتفاق بفتح أسواقها أمام التجارة من خلال خفض الرسوم الجمركية على الواردات، وزيادة عدد الرسوم الجمركية المقيدة التي لا يمكن زيادتها عن مستويات محددة بدون تقديم تنازلات في مجالات أخرى، ويتضمن اتفاق تحرير السلع العديد من المجالات أهمها:

❖ المنتجات الصناعية: لم يكن التوصل إلى اتفاق بشأن تحرير تجارة السع الصناعية بنفس درجة الصعوبة التي مرت بها المفاوضات الخاصة بتحرير تجارة السلع الزراعية، إذ كانت الدول الصناعية المتقدمة على استعداد للتوصل إلى اتفاق في هذا المجال باستثناء تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة والتي ينظمها اتفاق خاص يعرف باسم اتفاقية الألياف المتعددة (Multi Fibre Agreement) وذلك بسبب تخوف الدول الصناعية من غزو المنسوجات والملابس الجاهزة من الدول النامية والصين، وقد وافقت الدول الصناعية على تخفيض رسومها الجمركية عن المنتجات الصناعية عن المعدل الحالي الذي يبلغ 5٪ في المتوسط إلى متوسط 3,6.٪ وذلك على مدى خمس خطوات متساوية ابتداء من عام 1995 ليصبح أكثر من 40٪ من الواردات الصناعية غير خاضعة للرسوم الجمركية ، وتتراوح أكبر التخفيضات النسبية بين 60 و 70٪، وبالقيم المطلقة، فإن هذه التخفيضات متواضعة لأن متوسط الرسوم الجمركية عليها 3,8.٪، أما القطاعات الحساسة التي تحظى حاليا بالحماية من خلال الرسوم الجمركية الأكثر ارتفاعا في الدول الصناعية مثل المنسوجات والملابس ومعدات التنقل والجلود والمطاط والأحذية ومنتجات الرحلات، فهي عرضة لتخفيضات أقل نسبيا، إلا أنه بالقيم المطلقة فإن كثيرا منها سيكون كبيرا وبصفة خاصة بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس حيث سيخفض متوسط الرسوم الجمركية على الواردات من 15,5 إلى 12,5٪. وبالنسبة للدول النامية فقد كان قبل التوقيع على اتفاق الجات معظم الرسوم الجمركية على وارداتها غير مقيد، مما كان له أثره في الحد من دخول المنافسين الأجانب إلى أسواق الدول النامية، حيث كانت الدول النامية تهدف إلى حماية صناعاتها الوطنية الناشئة، ولكن بموجب اتفاق جولة أورجواي فإن عددا كبيرا من الدول النامية سوف يخضع وارداته من المنتجات الصناعية للقيود، وقد وافقت بعض الدول على إخضاع جميع وارداتها الصناعية للرسوم الجمركية المقيدة، ويؤدي الاتفاق في السلع الصناعية إلى فتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الصناعية وخفض الأسعار بالنسبة للمستهلكين، وزيادة فرص العمل ذات الأجر المرتفع نتيجة تشجيع الصناعات التنافسية.

❖ الاتفاق في مجال المنسوجات والملابس

استهدف هذا الاتفاق إدخال التجارة في المنسوجات والملابس ضمن نظم وقواعد الجات، حيث كانت التجارة العالمية فيها تتم بموجب اتفاق الترتيبات متعددة الأطراف والذي كانت تقوم بموجبه الدول الغنية بتقييد وارداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة عن طريق الحصص الثنائية، ومن خلال احتفاظ معظم دول العالم بالتعريفات المرتفعة على وارداتها منه مما أدى إلى رفع أسعارها، ويعد إدخال المنسوجات والملابس الجاهزة اتفاق الجات مكسبا لبعض الدول النامية والصين حيث ستتمكن من الدخول بحرية في أسواق الدول الصناعية، فقد نص

الاتفاق على الإنهاء التدريجي لنظام الحصص المعمول به في ترتيبات الألياف المتعددة في خلال عشر سنوات ثم تطبق بعد ذلك في أول يناير عام 2005 قواعد الجات.

❖ اتفاق السلع الزراعية

أدى ارتفاع دعم المنتجات الزراعية في الولايات المتحدة وأوربا بصورة كبيرة إلى ازدياد الصراع بينهما، فقد بلغ حجم الدعم الذي يحصل عليه المزارعون الأوربيون 34 مليار دولار سنويا مقابل 8 مليارات دولار يحصل عليها المزارعون الأمريكيون سنويا(8)، وقد كان المطلب الأمريكي هو خفض دول الاتحاد الأوروبي الدعم الذي يقدم للمنتجات الزراعية باعتبار أن الدعم يزيد من القدرة التنافسية لمنتجي ومصدري الحاصلات الزراعية في دول الاتحاد الأوروبي ويحد من صادرات الولايات المتحدة من هذه المنتجات، ولذلك تم الاتفاق على:

❖ إنهاء الإعانات الحكومية المسببة لتشوهات التجارة في خلال ست سنوات.

❖ تخفيض الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية المحلية بنسبة20٪.

❖ خفض الصادرات المدعمة بنسبة 36٪ من حيث القيمة، وبنسبة 21٪ من حيث الحجم.

❖ تحويل كل الحواجز المعوقة للواردات إلى تعريفات، مع خفضها بنسبة 36٪.

❖ فتح أسواق الأرز في كل من اليابان وكوريا الجنوبية تدريجيا.

❖ خفض التعريفات على المنتجات الاستوائية بأكثر من 40٪.

❖ ويعتبر هذا الاتفاق خطوة هامة نحو تحرير التجارة الدولية في المنتجات الزراعية ويؤدي إلى إتاحة الفرصة أمام المنتجين الأكفاء في الاقتصاديات الصناعية والنامية والدول التي تمر بمرحلة التحول والتي تقيد نشوب حرب إعانات السلع الزراعية.

وبالنسبة للدول النامية فقد تم تحديد التخفيض المطلوب في الرسوم الجمركية وإعانات محلية مختارة ودعم الصادرات بثلثي المستوى المقرر للدول الصناعية، وتستغرق مدة التنفيذ عشر سنوات وتعفى الدول النامية من الالتزام بتحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية فيما يتعلق ببعض المنتجات الرئيسية، أما الدول الأكثر فقرا فقد تم إعفاؤها من جميع التخفيضات وستكون أغلبية الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية رسوما مقيدة.

❖ اتفاق مكافحة الإغراق

قدمت أورجواي اتفاقية جديدة أكثر وضوحا لمكافحة الإغراق بعد أن أكثرت الدول الصناعية من استخدامه لحماية صناعاتها المحلية من المنافسة الأجنبية التي اعتبرتها جائزة،فقد كان من أكثر مستخدمي سياسة مكافحة الإغراق: استراليا وكندا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ومنذ أواخر الثمانينيات اتجهت الدول النامية إلى اتخاذ سياسات مكافحة الإغراق بشكل متزايد.

ومن المعروف أن المادة السادسة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة قد منحت لأطراف المتعاقدة حق وضع إجراءات مكافحة الإغراق توجه ضد الواردات التي تكون أسعارها أقل من قيمتها العادية (القيمة السائدة في السوق المحلية للدول المصدرة) وأن يكون الإغراق سببا في الإضرار بالصناعة المحلية في الدول المستوردة، وقد تم الاتفاق في ختام جولة أورجواي على:

❖ وضع قواعد واضحة للتأكد من عدم اللجوء إلى الإغراق.

وكذلك المعايير اللازمة للحد من الإغراق وأضراره على الصناعة.

❖ إلغاء إجراءات مكافحة الإغراق بعد خمس سنوات.

ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى جعل استخدام وسائل مكافحة الإغراق أكثر صعوبة لانتهاك حرية التجارة.

❖ اتفاقية التجارة في الخدمات

يعتبر اتفاق أورجواي المحاولة الأولى من نوعها لوضع قواعد للتجارة الدولية في الخدمات، وكان إدراجها انعكاسا لأهميتها المتزايدة في الاقتصاد العالمي، ففي الفترة بين 1982 – 1993 زادت الصادرات العالمية من الخدمات بمعدل 9,5٪ سنويا في المتوسط حين بلغ معدل الزيادة في صادرات السلع 7,1٪ فقط (9).

وقد تم الاتفاق على ضرورة تحرير الخدمات في ضوء الجداول المقدمة من جانب كل دولة حول تصوراتها لالتزاماتها بتحرير تجارة الخدمات، حيث قدمت كل دولة جداول بالقطاعات التي يسمح فيها بتحرير الخدمات، وكذلك بالأعراف والقوانين والإجراءات السائدة في تلك القطاعات في كل دولة، وقد تم وضع القواعد الأساسية لتجارة الخدمات مثل مبدأ عدم التمييز، خاصة فيما يتعلق بالخدمات المالية والاتصالات السلكية والنقل الجوي، وحركة العمل ، غير أن فشل الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية في التوصل إلى اتفاق بشأن تحرير الخدمات المالية وخدمات النقل البحري قد أدى إلى إرجاء هذا الوضع إلى مفاوضات قادمة، ونص الاتفاق على ثلاثة مستويات في المعاملة بين الدول المتقدمة والنامية والأقل نموا في مجال تحرير الخدمات، كما أعطيت الدول الحق في تحديد القطاعات التي تدعو إليها رأس المال الأجنبي ، وقد سمح للدول النامية بتحقيق احتكارات في بعض قطاعات الخدمات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والسكك الحديدية، والتزمت الدول الصناعية بفتح أسواقها للقطاعات الخدمية التي تهم الدول النامية فيما يخص حركة العمالة، إلا أنها قصرت ذلك على فئة معينة من

حقوق المجاورة (الإذاعة والبث) ،واتفاقية واشنطن للدوائر المتكاملة.

ويتضمن الاتفاق تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية، وتمنح الدول المتقدمة فترة انتقالية لمدة سنة تعمل في خلالها على مواءمة تشريعاتها لبنود الاتفاق، وتمنح الدول النامية التي تمر بمرحلة التحول فترة انتقالية لمدة خمس سنوات، بينما تمنح الدول الأقل نموا فترة انتقالية مدتها أحد عشر عاما لتطبيق الاتفاق ، ومن المتوقع أن يحفز هذا الاتفاق أنشطة البحث والتنمية وأن يعزز انتقال الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا.

الآثار لاقتصادية لاتفاقية الجات على الدول النامية

أثر الإتفاق على الاقتصاد العالمي

يعتبر إقرار اتفاقية الجات الأخيرة خطوة عملاقة نحو سوق حرة عالمية تدعم وتعزز من النمو لاقتصادي العالمي، وتعمل على زيادة التجارة الدولية نظرا لإقرارها مبدأ النفاذ للأسواق الذي يقوم على إحلال القيود غير الجمركية بتعريفة جمركة وإقرارها تخفيض التعريفات الجمركية، إضافة إلى إدخال المنسوجات والملابس والملكية الفكرية نطاق الجات، وذلك بهدف تحرير التجارة في هذه المجالات.

وتحقق اتفاقية الجات مكاسب ضخمة للاقتصاد العالمي، إذ يقدر أن يزيد صافي دخل العالم بما يتراوح بين 200 –300 مليار دولار سنويا بأكثر من 1٪ من إجمالي الناتج القومي العالمي على مدى عشر سنوات اعتبارا من عام 1995 وتحصل الدول المتقدمة على النصيب الأكبر في هذه الزيادة، فمن المتوقع أن يبلغ نصيب المجموعة الأوروبية 61 مليار دولار، والكتلة السوفيتية السابقة 37 مليار دولار، والولايات المتحدة الأمريكية 36 مليار دولار، واليابان 27 مليار دولار، ودول العالم الثالث 16 مليار دولار، ومصدرين زراعيين باستثناء المشار إليه سابقا 12 مليار دولار، ودول أوروبا الغربية غير الأعضاء في المجموعة 8 مليارات دولار، ومستوردين زراعيين باستثناء المشار إليهم سابقا 7 مليارات دولار، وكندا 4 مليارات دولار، واستراليا ونيوزيلندا ملياري دولار، وقد أوردت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إحصائية أخرى تبين أن دول أفريقيا مجتمعة سوف تخسر 2,6 مليار دولار من عام 2002، وسوف تخسر إندونيسيا 1,9 مليار دولار(12) .

وهكذا فإن توزيع المكاسب الناجمة عن اتفاق الجات يخضع لدرجة تطور دول العالم الموقعة على الاتفاق، حيث تحقق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمجموعة الأوروبية أكبر مكاسب منه بينما

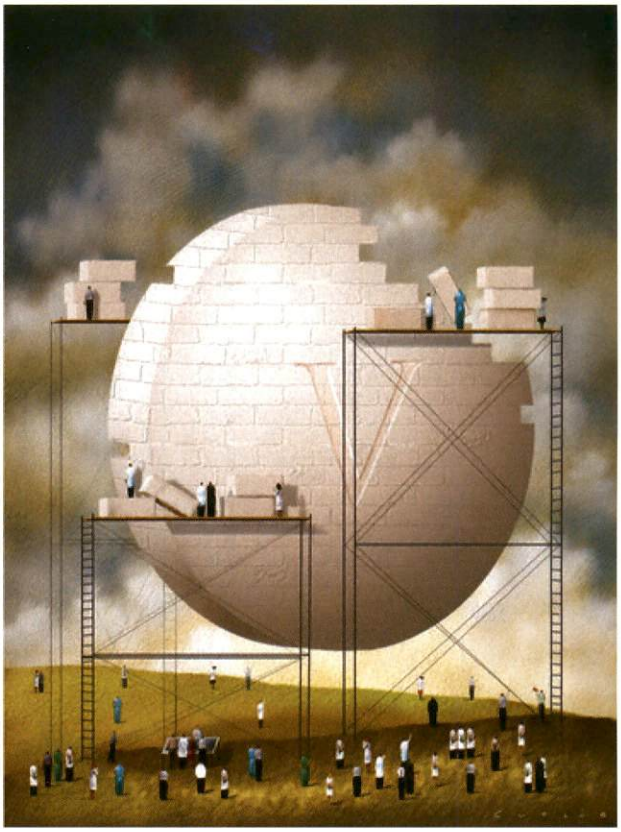

ذوي المهارات العالية.

ومن المتوقع أن يؤثر الإنفاق على التجارة في الخدمات والتي تصل إلى 900 مليار دولار للتجارة عبر الحدود، بالإضافة إلى 3 تريليون دولار أخرى لأعمال الفروع الأجنبية(10).

❖ اتفاق حقوق الملكية الفكرية

يمثل هذا الاتفاق مطلبا هاما للدول الصناعية الكبرى والذي يعد الأول من نوعه وذلك نظرا لارتفاع إجمالي دخل الملكية الفكرية من المصادر الأجنبية للدول الصناعية السبع الكبرى من 7,1 مليار دولار في عام 1980 إلى 30 مليار دولار في عام 1991 (11)، وقد نص الاتفاق على:

❖ حماية براءات الاختراع لمدة 30 عاما بغض النظر عن مكان الاختراع.

❖ حماية حقوق التأليف لمدة 50 عاما على الأقل، ويتضمن ذلك برامج الكمبيوتر.

❖ حماية الأسرار التجارية من الإفشاء غير المصرح به.

❖ الالتزام بالأحكام التي تتضمنها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية وهي اتفاقية برن لحماية المؤلف، واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، واتفاقية روما لحماية

تتفاوت أنصبة الدول النامية تبعا لدرجة تطورها حتى تصل إلى أفريقيا أفقر القارات، حيث ستحقق خسارة صافية 6. مليار دولار سنويا.

والواقع أن تقديرات المكاسب والخسائر متفاوتة ، فقد أشار تقرير للجات أن مكاسب العالم من الاتفاق لن تقل عن 500 مليار دولار (13) سنويا نتيجة لزيادة الدخل العالمي، وأرجع التقرير هذا إلى أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تجاهل العديد من المكاسب الناجمة عن تخفيض التعريفات والحصص والدعم، وتحرير التجارة وزيادة المنافسة والفرص المتاحة والتي ستؤدي إلى خفض التكاليف نتيجة لاتساع الأسواق.

الآثار الإيجابية للانفاق على الدول النامية

أشار بيتر سوزرلاند المدير العام لاتفاقية الجات إلى أن تقدير 500 مليار دولار يعتبر تقديرا منخفضا لأنه لا يتضمن الآثار المرتبطة بارتفاع الاستثمار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والمناخ الأكثر صحة لأبحاث التطوير والتنمية العالمية، هذا وستتراوح الزيادة في تجارة السلع في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما بين 7 – 8 ٪، وستزيد تجارة الدول النامية بنحو 14٪، وبناء على ذلك فإن التقديرات التي أشارت إلى زيادة الدخل العالمي الحقيقي إلى أكثر من 500 مليار دولار تتوقع أن يصل نصيب الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة الانتقال إلى 116 مليار دولار، فعندما يتم تنفيذ الاتفاق فإن معظم الدول النامية سوف تستفيد بدرجة كبيرة من تحرير التجارة لأن متوسط حصة التجارة التي ستتأثر بالحواجز غير الجمركية للدول الصناعية بما في ذلك اتفاق المنسوجات والملابس تجاه الواردات من الدول الناميةسوف ينخفض من 18٪ إلى 5،5٪ وذلك وفقا لدراسة البنك الدولي التي أعدها باتريك لو، والكسندرج- بيتس ، مما يخلق فرصا هامة للتصدير، وفي تقدير الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية فإن صادرات المنسوجات والملابس من الدول النامية إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يمكن أن تزيد بأكثر من 80٪ أثناء الإلغاء التدريجي لاتفاق المنسوجات.

ومن النتائج الإيجابية الأخرى لاتفاق الجات بالنسبة للدول النامية أن يؤدي الاتفاق كما سبق وأشرنا إلى زيادة التجارة الدولية وزيادة الناتج القومي العالمي بتقديرات تتراوح بين 300 -500 مليار دولار سنويا، فإذا ما صحت هذه التقديرات فإن هذا معناه تنشيط الاقتصاد العالمي وانتعاش اقتصاديات الدول الصناعية ، مما يعود بالفائدة على الدول النامية، باعتبار أن مستوى النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية يعتبر من العوامل الهامة لزيادة الطلب على صادرات الدول النامية، خاصة أن الاتفاق يتضمن عددا من الإجراءات التي تتيح إمكانية أكبر نسبيا لصادرات الدول النامية من السلع التي تتمتع فيها بمزايا نسبية واضحة في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة، ومن هذه الإجراءات الإلغاء التدريجي للدعم المقدم من الدول الصناعية إلى منتجيها الزراعيين المحليين، والإلغاء التدريجي لحصص وارداتها من المنسوجات والملابس، فالاتفاق أزال التشوهات في التجارة الدولية للسلع الزراعية، ويؤدي إلى زيادة فرص بعض الدول النامية في التوسع في إنتاج وتصدير المحاصيل الزراعية التي كان يعتبر إنتاجها غير اقتصادي نظرا لانخفاض سعر المستورد منها بالمقارنة بالسعر المحلي نتيجة دعم المنتجين والمصدرين الذي كانت تقدمه الدول الصناعية، وهذا سيؤدي إلى زيادة الاستثمار في الزراعة في الدول النامية، ومن ثم زيادة دخل المزارعين، ومن المؤكد أن الدول ذات الكفاءة في مجال التصدير الزراعي سوف تكون أكثر استفادة من البيئة المتحررة.

وسيؤدي اتفاق تحرير التجارة الدولية إلى خلق اتجاه عام نحو التخصص وفقا للمزايا النسبية ، وإلى تركيز الدول النامية على مجالات الإنتاج الزراعية والصناعية التي تتمتع فيها بميزات نسبية، كما أن تحرر الأسواق وزيادة المنافسة سيؤديان إلى تطوير الدول النامية لمنتجاتها حتى يصمد إنتاجها المحلي أمام صادرات الدول الصناعية، وهذا التطوير سيزيد من القدرة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق الدولية وفي أسواقها المحلية.

الآثار السلبية لاتفاق الجات على الدول النامية

على الرغم من مشاركة 17 دولة في مفاوضات جولة أورجواي فإن نتائج المفاوضات كانت تعبيرا عن القوة التفاوضية للدول التي شاركت في المفاوضات تبعا لما تتمتع به كل دولة من نفوذ اقتصادي وسياسي، وتبعا لمصالح الدول التجارية، حيث بلغ نصيب الدول الصناعية في كل من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ما بين 2،4٪ و 4٪ عام 1992، واستأثرت الدول الآسيوية بأكثر من نصف حصة الدول النامية كلها (15) ، لذا فإنه ليس من المستغرب أن الدول الغنية هي صاحبة اليد العليا في صنع الاتفاقيات، وأن اتفاق الجات الأخير كان بغرض الحفاظ على مصالح الدول الصناعية وبغرض تسويق منتجات شركاتها الدولية

العملاقة.

فقد استهدفت الدول الصناعية المتقدمة فتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتها مما يعود عليها بزيادة صافية في الدخل، بينما تحقق معظم الدول النامية خسائر، وقد تحقق بعض الدول النامية مكاسب ولكن هذه المكاسب سيذهب معظمها إلى الصين ودول شرق آسيا حديثة التصنيع التي ستستفيد من تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة وبعض السلع الأخرى.
والواقع أن اتفاق الجات يعتبر استكمالا وموازيا لمهمة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الدولية الأخرى- حيث تسيطر الدول الصناعية المتقدمة على هذه المؤسسات، تلك المهمة المتمثلة في تحرير أسواق الدول النامية وتحرير التجارة الدولية بتخفيف القيود التي كانت قد فرضتها الدول النامية على وارداتها لحماية صناعتها المحلية، فقد مارست هذه المؤسسات الضغوط على الدول النامية، وقدمت التمويل اللازم من أجل التحول إلى اقتصاد السوق بما يعنيه ذلك من فتح الباب أمام السلع والخدمات الأجنبية.

وتدعي الدول الغنية أن اتفاق الجات يتيح مزايا للدول النامية في مجال صادرات السلع الصناعية لأنه خفض التعريفات على السلع الصناعية، ولكن الواقع أن مستوى الرسوم الجمركية منخفض بالفعل في الدول الصناعية، بينما بموجب اتفاق الجات فإن الدول النامية ستخضع وارداتها للرسوم الجمركية المقيدة، فالاتفاق لن يؤدي إلى زيادة ملموسة للصادرات الصناعية للدول النامية إلى الدول المتقدمة لأن صادراتها محدودة قياسا بالصادرات الدولية، كما أن قدرة منتجاتها على منافسة منتجات الدول الصناعية المتقدمة ضعيفة نسبيا لأسباب عدة أهمها ضعف قدراتها الإنتاجية أو التصديرية وارتفاع التكلفة وانخفاض الجودة وضعف القدرات التسويقية، وقصور وبطء النواحي الإدارية والتنظيمية في عملية التصدير، إضافة إلى المواصفات والاشتراطات الفنية التي تضعها الدول المتقدمة للسلع المصدرة إليها. وبالتالي لن تحقق الدول النامية نتائج إيجابية تذكر في مجال زيادة صادراتها من السلع الصناعية، بل إنه سيتعين عليها تخفيض الحواجز التجارية أمام الواردات مما يعرض صناعاتها المحلية إلى منافسة غير متكافئة لا تستطيع الصمود أمامها وإلى نتائج سلبية، منها:

❖ خفض حصيلة الدول النامية من الرسوم الجمركية نتيجة خفض التعريفات الجمركية مما يؤثر سلبا على الإيرادات العامة للدولة ويزيد من حجم عجز موازنات الدولة النامية، ويؤدي إلى تزايد الضغوط التضخمية.

❖ زيادة الواردات وعدم قدرة الصادرات على الزيادة بنفس المعدلات مما يؤدي إلى ارتفاع العجز التجاري للدول النامية.

❖ إغلاق بعض المصانع أو تشغيلها بأقل من طاقتها بسبب تعرضها للمنافسة غير المتكافئة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة في الدول النامية وخفض مستوى معيشة المواطنين.

❖ يؤدي تحرير اتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة إلى مكاسب صافية لبعض الدول النامية مثل الهند وهونج كونج وباكستان والصين ودول جنوب شرق آسيا ودول الكتلة الشرقية، إلا أنه سيعرض قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة في العديد من الدول النامية التي يوجد بها قطاع تقليدي كبير للمنسوجات والملابس الجاهزة مثل مصر إلى منافسة شديدة من المنتجات رخيصة الثمن نسبيا- وهذا القطاع يستوعب حجم عمالة كبير نسبيا في هذه الدول ومنها مصر- ستؤدي المنافسة القوية له إلى إغلاق بعض المصانع مما يفاقم من مشكلة البطالة في الدول النامية ويخفض من مستوى معيشة المواطنين.

❖ يؤدي اتفاق الجات وما يستتبعه من تخفيف الجمارك والقيود إلى خفض الصناعات الوليدة في الدول النامية التي كانت تتمتع بالحماية أو إلى عدم إنشاء صناعات جديدة نتيجة للمنافسة القوية من المنتجات الأجنبية.
واتفاق الجات الأخير على الرغم من أنه يزيد من فرص الدول النامية في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية فإنه لم يتوصل إلى اتخاذ إجراء معين للحد من الإجراءات الرمادية مثل القيود المتعلقة بالمواصفات الصحية والمستويات الفنية، إضافة إلى الرسوم المكافئة وإجراءات مكافحة الإغراق التي استخدمتها الدول المتقدمة الصناعية بكثرة في الثمانينيات وأوائل التسعينيات لحماية إنتاجها المحلي وللحد من صادرات الدول النامية إليها، فاتفاق الجات الأخير يتيح للدول إمكانية استخدام هذه الإجراءات، ومن المتوقع أن تستمر الدول المتقدمة في استخدامها للحد من صادرات الدول النامية وهو الأمر الذي يثير قلق الدول النامية بشكل واضح، وذلك

في الوقت الذي أزالت فيه معظم الدول النامية أغلب الحواجز غير الجمركية على وارداتها من خلال برامج التكيف التي اتبعتها في العقدين الماضيين بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ومن الآثار السلبية الأخرى لاتفاق الجات هو تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع دول الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا، الأمر الذي يؤدي إلى آثار سلبية عليها من خلال تآكل هوامشها التفضيلية وضعف قدرتها على التعريف بمنتجاتها في بيئة عالمية أكبر تنافسية، فعلى سبيل المثال ستكون إندونيسيا ضمن أكبر الدول الخاسرة حيث من المتوقع أن تصل خسائرها إلى 1,9 مليار دولار سنويا نتيجة فقدها المعاملة التفضيلية التي كانت تحصل عليها بعض منتجاتها مرتفعة الثمن في أسواق الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية.
وفي مجال الزراعة فمن المتوقع أن يؤدي اتفاق الجات الذي ينص على خفض دعم الدول الصناعية للمنتجين الزراعيين بها إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية نتيجة لرفع الدعم وانخفاض المعروض من السلع الغذائية في الدول الصناعية، ولهذا فإنه من المتوقع أن يرتفع السعر العالمي لأغلب هذه السلع وسترتفع بدرجة أكبر أسعار السلع التي تتمتع بدرجة عالية من الحماية، وبصفة خاصة القمح والأرز واللحوم ومنتجات الألبان والسكر بنسب تتراوح ما بين 4% – 10% بحلول عام 2002 (16).

وتشير تقديرات أخرى إلى أن اتفاق الجات الأخير سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف واردات الدول النامية من الغذاء، إذ من المتوقع زيادة أسعار المنتجات الغذائية بنسبة 10٪ بسبب تخفيض الدعم الزراعي وانخفاض المعروض من السلع الغذائية، وستصل خسائر دول العالم الثالث إلى أكثر من 1,5 مليار دولار سنويا(17) مما يكون له آثار ضارة على ميزان مدفوعات الدول النامية وعلى معدلات التضخم بها، ومن المتوقع أن تبلغ الخسارة الكلية المتوقعة لمجموعة الدول العربية نتيجة لاتفاق الجات في السلع الزراعية إلى نحو659 مليون دولار سنويا، وتبلغ قيمة الخسارة المتوقعة من القمح والأرز والسكر أكثر من 84٪ من إجمالي الخسارة الكلية (18).

ويؤدي اتفاق الزراعة أيضا إلى منافسة الواردات الزراعية للدول الصناعية للمنتجات الزراعية في الدول النامية، فمثلا سيؤدي فتح باب الاستيراد في مصر للدواجن إلى تعرض مزارع الدواجن في مصر إلى منافسة غير متكافئة، كما أن اتفاق الزراعة بما يتضمنه من خفض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية وفتح باب الاستيراد أمام السلع الزراعية المحظور استيرادها وارتفاع أسعار الواردات الغذائية سيؤدي إلى ارتفاع العجز التجاري في العديد من الدول النامية ، إضافة إلى ذلك فإن تآكل الهوامش التفضيلية لمنتجات الدول النامية الزراعية سيؤدي إلى خفض قدرتها التنافسية، ومن ثم خفض صادرات بعض الدول النامية من بعض المنتجات الزراعية، وبالتالي زيادة الخلل في ميزانها التجاري.
ولعل قطاع الخدمات قد يكون أقل القطاعات تأثرا بالآثار السلبية لاتفاق الجات حيث تم الأخذ بوجهة نظر الدول النامية، فقد أقرت لجنة المفاوضات مبدأ تحرير التجارة في قطاعات خدمية معينة وفقا لجدول التزامات لكل دولة على حدة وبما يتناسب مع ظروفها الاقتصادية، كذلك تضمن الاتفاق حق كل دولة في تحديد القطاعات التي تدعو إليها رأس المال الأجنبي، إلا أنه من المتوقع عدم استفادة معظم الدول النامية من اتفاق الخدمات لأنها سوف تواجه منافسة شديدة أمام الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات حيث التفوق الكبير من جانب الدول المتقدمة خاصة وأن الاستعانة من جانبها بالوسائل التقنية الحديثة يتم بشكل أسرع مقارنة بالدول النامية مما يلحق أضرارا بالصادرات الخدمية للدول النامية، ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط بل إن قطاعات الخدمات المالية والمصرفية والاستشارية التي كانت تتمتع بالحماية في العديد من الدول النامية ستواجه منافسة قوية من الشركات والمؤسسات الدولية العملاقة، إضافة إلى ذلك فإن الفروع والشركات التي سوف تقوم هذه التكتلات بإنشائها في الأسواق المالية للدول النامية سوف تكون لها آثارها الضارة على السياسات النقدية والائتمانية التي تقدمها الوحدات المالية والمصرفية المحلية، وقد تتعارض سياسات هذه الفروع والشركات والتي تحدد أهدافها بواسطة المؤسسات المالية الموجودة في الخارج مع أهداف السياسات الوطنية، فعلى سبيل المثال قد تتبع إحدى الدول النامية سياسات انكماشية، بينما تقوم فروع الشركات والمؤسسات الدولية باتباع سياسات توسعية تكون لها آثار ضارة على معدلات التضخم في هذه الدول، أو على العكس قد تتبع إحدى الدول النامية سياسات توسع للنهوض بالنشاط الاقتصادي بها، بينما تقوم فروع المؤسسات والشركات الدولية باتباع سياسة انكماشية مما يعرقل ويحد من نمو النشاط الاقتصادي في هذه الدولة.

وفي مجال الملكية الفكرية من المتوقع أن يكون لإدراجها في اتفاقية الجات آثار سلبية على الدول النامية تتمثل في خلق احتكارات تكنولوجية لصالح الدول المتقدمة تؤدي إلى ارتفاع نسبي في أسعار براءات الاختراع، وتنعكس في زيادة تكلفة المنتجات في الدول النامية وتؤثر على قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية وفي أسواقها المحلية أيضا، ويؤدي إدراج الملكية الفكرية في اتفاق الجات إلى وجود بند عوائد حقوق الملكية في موازين مدفوعات الدول النامية والتي ستتأثر بشكل أكبر بهذا الاتفاق مما يساهم في تزايد أعباء ميزان المدفوعات.

المحصلة النهائية لاتفاق الجات على الدول النامية

فتح اتفاق الجات الأخير المجال واسعا أمام المنافسة الدولية مما سيؤدي إلى زيادة الدخل العالمي، وستذهب معظم هذه الزيادة إلى الدول الصناعية المتقدمة ، بينما تحقق معظم الدول النامية خسائر صافية وتحقق بعض الدول النامية مكاسب صافية منه خاصة الصين و دول شرق آسيا والكتلة الشرقية خاصة في مجال المنسوجات والملابس الجاهزة.

وعلى الرغم من أن اتفاق تحرير التجارة الدولية قد سمح للدول النامية بالعمل على تكييف أوضاعها ومنحها مهلة لذلك، فإنها سوف تعاني من الآثار السلبية للاتفاق في مجال تحرير التجارة السلعية بسبب تدهور شروط التبادل التجاري لغير صالحها، وصعوبة النفاذ للأسواق العالمية ، وارتفاع قيمة وارداتها بصفة عامة والغذائية على وجه التحديد، ومن ثم خفض حصتها في الصادرات العالمية، وسوف تتفاوت الآثار السلبية لاتفاق الجات على الدول النامية من دولة لأخرى وفقا لمدى تقدمها ومواءمة اقتصادياتها لآليات تحرير التجارة الدولية، وستنتج عن زيادة واردات الدول النامية وعدم قدرة جهازها الإنتاجي على زيادة الصادرات آثار سلبية على الميزان التجاري لهذه الدول، كما أن خفض التعريفات سيؤدي إلى خفض حصيلة الدول من الإيرادات، وستكون المحصلة النهائية لاتفاق الجات ارتفاع أسعار المنتجات المحلية بسبب ارتفاع تكلفة نقل التكنولوجيا ، وارتفاع أسعار الواردات الغذائية مما ينعكس على مستويات الأسعار المحلية بصورة سلبية، ويغذي الضغوط التضخمية في الدول النامية، إضافة إلى ذلك فإن الصناعات المحلية تواجه منافسة عاتية من الشركات الدولية العملاقة وستتعرض بعض المصانع إلى الإغلاق أو العمل بأقل من طاقتها وتشريد عمالها مما يرفع من معدلات البطالة في الدول النامية ويخفض الدخول ومستوى المعيشة.

وفي مجال الخدمات المالية فإن الدول النامية ستواجه منافسة حادة في الساحة الدولية للتفوق الكبير من جانب الدول المتقدمة في استخدام التكنولوجيا الحديثة ، وستواجه المؤسسات المالية في الدول النامية منافسة قوية من الشركات الدولية العملاقة ، وقد تتعارض سياسات المؤسسات الدولية مع السياسات المالية والنقدية التي تتخذها الدول النامية، مما تكون له آثار سلبية على النشاط الاقتصادي في الدول النامية.

وفي النهاية فإن اتفاق الجات يمثل تحديا أمام الدول النامية ويقلل من هامش المناورة أمام صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية نتيجة قيام منظمة التجارة العالمية بالإشراف على تنفيذ الاتفاق، والإشراف على حل الخلافات بفضل أنظمة أكثر فاعلية وإلزاما.

المراجع

❖ دومينيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي، ترجمة د. محمد رضا علي العدل، دار ماكجروهيل للنشر ، 1984 ص 212 – 215 .

❖ د. راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، مكتبة النهضة المصرية، 86/ ,1987

❖ حسين نجم الدين، تطور الاقتصاد الدولي والتنمية في ظل سيطرة الرأسمالية، دار النهضة العربية، القاهرة , 1984

❖ البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، مج 34، 24، 93/ 1994 ,

❖ البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، مج 34، 24، 93/ 1994 ,

❖ بنك الإسكندرية- النشرة الاقتصادية، مج 25، 1993- القاهرة.

❖ مجلة التمويل والتنمية، مارس , 1995

❖ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي 1994، القاهرة.

❖ مجلة التمويل والتنمية، مصدر سابق.

❖ البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الأول المجلد السابع والأربعون 1994 ، القاهرة.

❖ مجلة التمويل والتنمية، مصدر سابق.

❖ جريدة الشرق الأوسط، وجريدة العالم اليوم، أعداد مختلفة.

*Special Economic Report, Oct. 1994

دور المرأة في التنمية الاقتصادية

أ- ربيعة خليفة الصرماني

أن قضية التنمية أصبحت تمثل أساساً لاهتمام المتخصصين الاقتصاديين والاجتماعين والتربوين وغيرهم وكذلك المخططين لسياسات المجتمع والمهتمين بقضاياه الأساسية، والمرأة التي كانت في يوم من الأيام بعيدة عن اهتمام الكثيرين أخذت اليوم تحتل حيزاً كبيراً في الدراسات والبحوث للإشارة إلى أهمية دورها في مجالات عديدة ومن بينها التنمية الاقتصادية ، وستحاول هذه الورقة تناول دور وأهمية المرأة في التنمية الاقتصادية بشكل عام وفي الاقتصاد الليبي بشكل خاص .

المحور الأول: علاقة المرأة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية :

بدأ الاهتمام بموضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ الحرب العالمية الثانية سواء على مستوى الشعوب أو الحكومات أو من قبل المسؤولين والمهتمين والمخططين في هذا المجال، وتعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسيلة يمكن من خلالها تحقيق التقدم للدول وتحقيق الرفاهية لمجتمعاتها ، وذلك بعد أن تقوم امكاناتها الحقيقية وتطورها وبعد أن تواجه مشكلاتها المختلفة وتتغلب عليها. وتزداد أهمية التنمية للدول النامية عموماً وليبيا على وجه الخصوص والتي تسعى إلى عبور فجوة التخلف وسد الهوة بينها وبين الدول المتقدمة لتلحق بركب هذا التطور الذي أصبح سمة من سمات هذا العصر .

ولا جدال في أن قضية التنمية أصبحت تمثل محوراً أساسياً لاهتمام المتخصصين الاقتصاديين والاجتماعين والتربويين وغيرهم وكذلك المخططين لسياسات المجتمع والمهتمين بقضاياه الأساسية، وذلك بهدف المعاونة والمساهمة في عبور فجوة التخلف والتغلب على المشكلات القائمة . وفي الواقع لا نريد هنا الخوض في تعاريف ومفاهيم التنمية فهي كثيرة ومتعددة وتختلف باختلاف وجهات نظر معرفيها، ولكن على الرغم من تعددها واختلافها فإن أغلبها يشترك في قاسم واحد الا وهو الإنسان بالدرجة الأولى الذي هو محورها وركيزتها الأساسية ، وكثيراً ما تتردد عبارة في أدبيات التنمية الاقتصادية تعكس هذا المعنى وهي أن " التنمية بالإنسان وللإنسان ، وحيث إن المرأة إنسان فهذا يعني أن هناك علاقة وثيقة بين المرأة والتنمية الاقتصادية من نواح عديدة وبوجه خاص من الناحية الاقتصادية هذه الورقة البحثية .

في الأدبيات الاقتصادية يتم تصنيف الموارد الاقتصادية إلى أربعة أقسام تعد الموارد البشرية والتي من ضمنها المرأة أحد أهم هذه الموارد لتعكس بذلك مدى أهميتها وحجم الأمانة التي تحملها وكما يقول سبحانه وتعالى " إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً " صدق الله العظيم .

إن هذه الموارد -ومنها المرأة -هي التي تساهم في الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أية أهمية تبدو في النقاط التالية:

❖ إن الزيادة في الدخل القومي للدول المتقدمة أعلى من الزيادة في مواردها الطبيعية وهذا يرجع إلى ما لدى البشر من علوم ومعرفه، وأكبر الأمثلة على ذلك اليابان الفقيرة في مواردها الطبيعية .

❖ حاجة الدول النامية ومنها العربية إلى الخبرات الأجنبية للمساعدة في استخدام أحدث ما توصلت إليه الدول المتقدمة من اختراعات وذلك بسب افتقار الدول النامية إلى هذه الخبرات .

ولقد زاد الاهتمام بالاستثمار في الموارد البشرية لأن اختلاف المستويات التعليمية والصحية والمهارات يؤدي حتماً إلى اختلاف النوعيات والكفاءات الإنتاجية ، و الواقع أن هناك أدلة تعزز هذا القول، فإذ تصورنا أنه من الممكن وضع الإمكانيات المادية لدولة ما تحت تصرف أناس لا خبرة لهم بكيفية استخدامها وإدارتها فماذا يمكن أن نتوقع ؟ النتيجة المتوقعة بطبيعة الحال هي انخفاض مستويات الإنتاج بسبب سوء استخدام هذه الإمكانيات، وبسبب " ضعف الأداء الإنتاجي" –الذي يعد أحد أهم معوقات التنمية الشاملة –ولرفع هذا الأداء لابد من تحسين ونشر الخدمات التعليمية والتدريب والصحة وتوسيع البنية التحتية والاستخدام الأمثل للموارد لأن التقصير في تنمية العنصر البشري يترتب عليه سوء استخدم المتاح من رأس المال المادي .

ونظراً للأهمية الاقتصادية للموارد البشرية فإن اهتمام الاقتصاديين ينصب على تنمية وتأهيل هذه الموارد وذلك لأنها تعتبر في المجتمع من حيث الكم والكيف أحد دعائم الإنتاج فيه . إن هذه الموارد تتعلق بعنصر السكان الذي تتكون منه الطاقة البشرية الخلاقة والمبدعة في المجتمع ، هذه الطاقة هي التي تتولى مهمة تحويل الموارد الطبيعية من شكلها الخام إلي شكلها المصنوع والسيطرة على عملية تنظيم المجتمع تنظيماً حضارياً واجتماعياً وعقلانياً يجلب للإنسان والجماعة التطور والتقدم .

وباعتبار أن السكان هم مصدر الموارد البشرية فهناك جوانب عديدة في هذا العنصر ذات علاقة بالموارد البشرية، فعندما يكون حجم السكان كبيراً فإن عنصر العمل لا بد أن يكون كبيراً من ناحية الحجم ويكون قادراً على استغلال الموارد الطبيعية استغلالاً اقتصادياً مثمراً إذا توفرت الشروط لذلك، كما أن حجم السكان إذا كان كبيراً يرفع حجم فئات عمرية مختلفة بشكل عام والفئة الفتية أو الشبابية في المجتمع بشكل خاص، وإذا كان السكان متميزاً بالنوعية العالية أي واعياً ومدرباً علمياً وتقنياً ومسلحاً بالثقافة والتربية والعلم والمعرفة والمهارة فإن لذلك تأثيراً على كل شرائح المجتمع وفئاته العمرية وهذا بدوره ينعكس على العملية الإنتاجية من خلال استثمار الموارد الطبيعية واتخاذ القرارات العلمية الناضجة التي من شأنها أن تطور قطاعات المجتمع نحو الأحسن والأفضل .

إن تقدم ورقي المجتمع يعتمد إذن على كمية ونوعية الموارد البشرية التي بحوزته خلال فترة زمنية معينة ، لهذا تهتم الدول الفتية في الوقت الحاضر بتنمية مواردها البشرية وذلك من خلال العمل على تحقيق التوازن الكمي الأفضل بين مواردها البشرية ومواردها الطبيعية ، إضافة إلى قيامها بتدريب أبنائها على مختلف الاختصاصات والمهارات العلمية والتقنية والمهنية ، بعد منحهم الثقافة الأساسية وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية والحضارية والروحية ، والاهتمام بتلبية متطلباتهم اليومية، والمساهمة في تحقيق أهدافهم وطموحاتهم القريبة والبعيدة الأمد .

وتتصف الموارد البشرية عموماً والفئة العمرية الشبابية خصوصاً بعدة خصائص، وهذه الخصائص أو المميزات قد تكون لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية إيجابية أو سلبية على الفرد والجماعة، ولعل أهم تلك الخصائص مايلي :

❖ إن الموارد البشرية تشكل سلاحاً ذو حدين ، فمن ناحية قد تساهم بفاعلية وكفاءة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطور والتقدم ، أو قد تكون هذه الموارد عبئاً على الاقتصاد الوطني وتساهم بشكل سلبي في عملية التنمية والتقدم، ويزداد الأمر سوءاً عندما نضيف إلى هذا العبء عبئاً أخر يتمثل في عبء الشريحة المعالة .

❖ إن الاستغلال الأمثل وسوء الاستغلال هما عنصران من الأهمية والخطورة الكبيرتين على التوالي في موضوع الموارد البشرية، أي أن المردود والعائد الذي يتم الحصول عليه من هذه الموارد نتيجة الاستغلال الأمثل هو الأكبر والأعظم والأقوى تأثيراً على الاقتصاد الوطني ولا يمكن مقارنته بذلك المتعلق بالمنتجات السلعية أو الخدمية، وفي نفس الوقت فإننا لا نغفل كذلك أن حجم الهدر والخسارة نتيجة سوء الاستغلال سيكون الأكبر والأفدح والأخطر تأثيرا على الاقتصاد الوطني .

❖ الفترة الزمنية ومقدار الجهد والمال الذي تحتاجه هذه الموارد أطول وأكبر بكثير من ذلك الذي تحتاجها الموراد الأخرى غير البشرية .

❖ تهيئة الموارد البشرية الكافية التي تتفاعل مع عناصر الإنتاج الأخرى تفاعلاً إيجابياً هي عملية معقدة وشائكة تحتاج إلى خطط كفوءة ومبرمجة تتولاها الدولة وتشرف على إنجازها وتنفيذها بالتعاون مع المؤسسات الاجتماعية .

ومهما يكن الأمر فإن إهمال المجتمع لموارده البشرية موضوع الدراسة بعدم تنميتها وتحسين نوعيتها لا بد أن يعرقل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويجلب له مختلف المشكلات التي قد تحول دون تحقيقه لأمانيه وتطلعاته وطموحاته القومية ومن جانب آخر فإن تحسين نوعية الموارد البشرية هو أمر يساعد إلى حد كبير على تمكين المجتمع من أن يخصص موارده تخصيصا أمثل بقدر الإمكان .

إن الموارد البشرية بشكل عام –بفئاتها العمرية المختلفة –لها أهمية مزدوجة في العملية الاقتصادية، فهي تلعب دوراً هاماً في جانب الاستهلاك ودوراً آخر لا يقل أهمية في جانب الإنتاج . وتضم هذه الموارد فئة عمرية تتراوح بين (15–65) يعتمد عليها المجتمع والاقتصاد الوطني بشكل كبير في تحقيق التنمية والتقدم، على اعتبار أن الفئات الأخرى غير قادرة على أن تساهم في تحمل أعباء الحياة وبناء المجتمع ، لذلك يستدعي الأمر ضرورة تفادي والتخفيف من نسبة الهدر وسوء الاستغلال إلى أدنى حد ممكن والبلوغ بهذه الشريحة إلي أقصى تشغيل ممكن، وسيتم أفراد جانب في هذه الورقة البحثية لتحليل هذه الشريحة العمرية للمرأة في الاقتصاد الليبي .

ولعل الوسائل التي يمكن النهوض بها بالاستثمار في الموارد البشرية عديدة، " ويقترح شولتز الاهتمام بالاستثمار في مجموعة من الأنشطة المتصلة بتنمية وتحسين نوعية المورد البشري ومنها :

- التعليم بصفة عامة ومراكز التدريب المهني والتعليم الفني بصفة خاصة إذ أن الاستثمارات في هذه الأنشطة تؤثر في نوعية وكفاية رأس المال البشري .
- الخدمات الصحية حيث إنها تؤثر في رأس المال البشري كماً ونوعاً .

وبالإضافة إلى ذلك يجب إعادة التوزيع الجغرافي للسكان بما يتلاءم مع متطلبات التطور وتحقيق التوازن الجغرافي بين الطلب على العمل والعرض منه.

وفي سياق الحديث عن التعليم وأهميته للموارد البشرية فقد حظيت المرأة الليبية بالنصيب الوافر من التعليم ، والسؤال المطروح هو: هل استطاعت المرأة من خلال التعليم أن تفيد وتساهم في محاربة التخلف وتحقيق التنمية؟ وهل استطاع التعليم أن يساهم في تأهيل المرأة بالمستوى الذي يخدم متطلبات التنمية ؟ للإجابة عن هذا السؤال سنحاول من خلال هذه الورقة التركيز على التعليم باعتباره أحد الوسائل المتاحة التي تزود المرأة بالمهارات والكفاءات التي تحتاجها التنمية ومشاريعها الإنتاجية وإبراز بعض المؤشرات التي يمكن أن نستنتج منها بعض النقاط التي تفيد في الإجابة عن التساؤل المطروح .

المحاور الثاني : واقع المرأة في الاقتصاد الليبي ودورها في التنمية الاقتصادية:

كما سبقت الإشارة إلى فإن المرأة هي من ضمن الموارد البشرية التي تعتبر أحد أهم الموارد الاقتصادية و الواقع فأن ليبيا كأحد البلدان النامية تملك موارد اقتصادية هامة و منها على وجه الخصوص الموارد البشرية ومن بينها العنصر النسائي . ونود الإشارة هنا وقبل أن نتناول الشريحة النسائية في ليبيا أنه من خلال النظر إلى عدد السكان فإننا لا نستطيع القول بأن ليبيا تعد من الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة أو المرتفعة لأن هذه المسألة تعد نسبية ، أي بمعنى أنه عند مقارنة عدد سكان مصر بمثيله في ليبيا عند ذلك يمكن القول أن ليبيا هي دولة خفيفة السكان، أما إذا قارناها بدولة أخرى كالكويت مثلاً فعند ذلك يمكن اعتبارها دولة صغيرة من حيث عدد السكان . وفي الواقع فإن مانود الوصول إليه هنا هو أنه في إطار العلاقة بين درجة الكثافة السكانية ومستويات الانجاز الاقتصادي نلاحظ ومن خلال الجدول رقم (1) أن عدد السكان قد لايشكل عائقاً حقيقياً أمام تحقيق التنمية والتقدم ، بمعنى أنه قد تكون هناك دولة ذات كثافة سكانية مرتفعة وفي نفس الوقت تعد من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة أو متخلفة كباكستان، ومن ناحية أخرى كذلك قد تكون هناك دولة ذات كثافة خفيفة سكانياً وفي نفس الوقت قد تعد دولة متقدمة كإيسلاندا مثلاً أو متخلفة كغامبيا . وبناءاً على ذلك فإن تركيبة الموارد البشرية وحالتها وتوزيعها كمياً ونوعياً هو الحد الفاصل في الحكم على ما إذا كانت هذه الدولة تحقق النجاح في خطواتها وبرامجها أم لا سواء أكانت متقدمة أو نامية .

جدول رقم (1) يوضح مقارنة بين الدول من حيث الكثافة السكانية ومستوى الإنجاز الاقتصادي .

الدولة	درجة الكثافة	عدد السكان	ترتيبها في الدليل	الحالة
أمريكا	كثيفة السكان	297.0	8	مرتفعة
المملكة المتحدة	كثيفة السكان	59.0	12	مرتفعة
مصر	كثيفة السكان	73.4	120	متوسطة
باكستان	كثيفة السكان	157.3	144	منخفضة
ايسلاندا	خفيفة السكان	3.0	7	مرتفعة
النرويج	خفيفة السكان	4.6	1	مرتفعة
ليبيا	خفيفة السكان	5.7	61	متوسطة
غامبيا	خفيفة السكان	1.5	155	منخفضة

ومن خلال هذا التحليل والجدول يتضح لنا أن عصر الوفرة في الموارد البشرية هو دائماً حالة تبعث على التفاؤل وليست دائماً كذلك حالة تبعث على التشاؤم، وهذا الأمر ينطبق كذلك حتى على عنصر الندرة، و نستنتج أن الجانب النوعي على درجة من الأهمية لا يجب إهمالها أو إغفالها، وربما خير مثال على ذلك ما علمته لنا

الحرب العالمية الثانية عندما توقع بعض الاقتصاديين أن إعادة بناء الدول التي دمرتها الحرب سيأخذ وقتا طويلاً ولكن اتضح لهم بعد ذلك أن تلك العملية أخذت من الوقت أقل مما كان متوقعاً وذلك بسبب إهمالهم لأهمية العنصر البشري ونوعيته في عمليه البناء الاقتصادي

إن عدد السكان في ليبيا 6,097,556 م نسمة –وعلى مساحة 1774,440 كم مربع ويتركز غالبية السكان على الشريط الساحلي الذي يبلغ طوله 2000 كم –ويشمل هذا العدد الجنسين الذكور والإناث ، وفيما يخص الإناث (المرأة) موضوع هذه الورقة نلاحظ ومن خلال الجدول رقم (2) أن نسبة الإناث إلى عدد السكان تراوحت بين 48٪ إلى 49٪ تقريباً مما يعني أن نصف الموارد البشرية التي تمتلكها ليبيا هي من الإناث والآخر ذكور، ووجود هذا العدد من الإناث في عدد السكان وبهذا الحجم سيلعب من دون شك دوراً بارزاً ومؤثراً في الاقتصاد الليبي بشكل عام والتنمية الاقتصادية ومشاريعها بوجه خاص .

جدول رقم (2) عدد الإناث إلى عدد السكان في ليبيا للسنوات 73- 2003ف

السنة	عدد السكان	عدد الإناث	النسبة %
1973	2.052.372	994.453	48
1984	3.231.059	1.579.497	49
1995	4.389.739	2.158.660	49
2000	5.124.519	2.528.980	49
2003	5.678.484	2.809.467	49

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا العدد يضم شرائح مختلفة من حيث العمر ، وفي هذا الإطار فإن تحديد العمر الزمني وتوزيعه بين الموارد البشرية يعد عاملاً مهماً في معرفة مدى مساهمة العنصر البشري ذكرا كان أم أنثى في النشاط الاقتصادي، كما أن الجهد الذي يقدمه العامل المنتج يختلف باختلاف العمر الذي يمر به العامل المذكور. فما لاشك فيه أن إنتاج العامل الشاب على العموم يفوق بالشدة وبكمية الناتج إنتاج العامل الكهل ، بمعنى أنه كلما كان العمر في مرحلة الشباب كلما كانت المساهمة أكبر وأفضل في الإنتاج. إن الشريحة الشبابية –والتي تنحصر حسب المقاييس الدولية بين 15–24 سنة تمثل نسبة لا تتعدى 27,1 ٪ في ليبيا وهي نسبة بسيطة فمن خلال جمع المعلومات اتضح أن نسبة الشباب إلى عدد وكما سبقت الإشارة فإن تحسين هذه الموارد البشرية يأتي من خلال الاستثمار في التعليم ومراكز التدريب ولاسيما الخدمات الصحية وغير ذلك والتي تؤدي إلى تنمية القوى البشرية النسائية، ومن دون شك فقد حظيت المرأة الليبية بالنصيب الوافر من التعليم ولعل مؤشر نسبة المسجلين من الإناث بالجامعات إلى إجمالي عدد الطلبة يوضح ذلك . إذ تعد الجامعات من المؤسسات التي تساهم بشكل كبير في إعداد الكوادر التي تحتاجها البرامج والمشاريع التنموية ، وكما نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) فإن نسبة الطالبات في هذا النوع من التعليم هي كبيرة إذ شكلت النصف تقريباً في كل السنوات المدرجة في الجدول.

جدول رقم (4) نسبة الملتحقات بالجامعات إلي إجمالي عدد الطلبة بالتعليم الجامعي خلال السنوات (95- 1996)- 2003

السنة	العدد	الإجمالي	النسبة
95- 1996	69.499	136.274	51
2001	85.690	171.385	50
2002	150.768	286.413	53
2003	115.155	222.854	52

ولكن علينا أن نلاحظ أيضاً أنه على الرغم من أن هذه النسبة قد تعد شيئاً جيداً ومفيداً فإنها قد تكون كذلك إذا لم يتم توزيعها بشكل يتلاءم ومتطلبات التنمية، بمعنى أن غياب التخطيط وعدم التنسيق بين مؤسسات التعليم عموماً والعالي خصوصاً –الجامعات والمعاهد العليا –وبين احتياجات التنمية سيؤدي إلى نتائج سيئة لعل أهمها بروز ظاهرة جديدة تسمى ببطالة المتعلمين حيث توضح دراسات اقتصادية أن هذه النسبة بلغت 10٪، وبالتأكيد سيكون من بينها العنصر النسائي، وليس من المستبعد أن هذا العنصر قد يكون صاحب النصيب الأوفر من هذه النسبة ذلك إذا ما قارنا عدد الخريجات من الجامعات والبالغ 15,238 طالبة بعدد الخريجين والبالغ 10,035 طالب خلال سنة 99–2000 ف.

وتجدر الإشارة إلى أن أحد الأسباب التي أدت إلى ذلك هو سوء توزيع الطالبات ولا سيما في مؤسسات التعليم العالي عموماً، بمعنى أن عدداً أو نسبة كبيرة من الطالبات تتركز في التخصصات الإنسانية بينما يقل العدد في التخصصات العلمية التطبيقية، وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (5) فإننا سنلاحظ هذا التركيز مما سيعكس سوء التوزيع للداخلات إلى الجامعات بين التخصصات المذكورة .

والجدير بالملاحظة أن هذه الإشكالية كانت موجودة سابقاً أي منذ 1975 وظلت كما هي عليه حتى الآن، ولعل الجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (5) توزيع الطالبات بين التخصصات الإنسانية الأدبية والتخصصات العلمية التطبيقية ونسبتهن إلى الإجمالي للسنوات 1975-2002

النسبة	الإنسانية(1)	التطبيقية (2)	الإجمالي	النسبة % (1)	النسبة % (2)
1976-75	1.670	689	2.359	71	29
1981-80	3.030	1.750	4.780	63	37
1986-85	4.000	2.000	6.000	67	33
2002-01	46.154	39.536	85.690	54	46

و من هنا نلاحظ أنه على الرغم من التذبذب في النسبة بين التخصصات الإنسانية والتطبيقية فإن التخصصات الأولي ظلت هي الأكبر عدداً ونسبة مما انعكس على مخرجات هذه المؤسسات وشكّل ظاهرة ألقت بظلالها على الاقتصاد الليبي وبرامج ومشاريع التنمية الاقتصادية، وأصبحت أحد الأسباب التي عرقلت مسيرتها، حيث تجاوز عدد الخريجات من التخصصات الإنسانية عددهن في التخصصات التطبيقية و من خلال الجدول رقم (6) يتضح أن مجموع الخريجات في خمس تخصصات تطبيقية وهي (طب عام وهندسة وعلوم زراعية وعلوم طبيعية) لم يتجاوز مجموع خريجات تخصصا واحدا فقط من العلوم الإنسانية الأدبية وهو العلوم الاجتماعية إذ بلغ العدد في التخصصات الأولى حوالي 15998 طالبة بينما في العلوم الاجتماعية بلغ 26869 .

جدول رقم (6) عدد الخريجات في بعض التخصصات لسنة 2001 ف

لقد نتج عن سوء التوزيع لهذه المدخلات ومن ثم المخرجات بروز ظاهرة الباحثات عن عمل (البطالة المتعلمة) إذ تشير بيانات إحصائية إلى أن عدد الباحثات عن عمل من حملة الشهادات العالية (البكالوريوس والليسانس والدبلوم العالي) بلغ حوالي 10376 باحثة عن عمل أي نسبة 49 ٪ من إجمالي عدد الباحثين عن عمل والبالغ 21223 .

التخصص	العدد
طب عام	2.820
هندسة	1.574
علوم زراعية	1.333
علوم طبيعية	10.270
المجموع	15.998
علوم اجتماعية	26.869

ومن ناحية أخرى إذا ما راجعنا توزيع هذه المخرجات بين القطاعات الإنتاجية والخدمية فسنلاحظ أن القطاعات الخدمية قد استحوذت على النصيب الأكبر من هذه المخرجات بين القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية .

جدول رقم (7) توزيع خريجات التعليم العالي بين القطاعات الإنتاجية والخدمية .

قطاعات إنتاجية	قطاعات خدمية	إجمالي	النسبة % (1)	النسبة % (2)
2,022	47,710	49,732	4	96

ونلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المخرجات من حملة شهادات المعاهد العليا أو ما يعادلها والشهادات الجامعية في القطاعات الخدمية بلغت 96٪ بينما في القطاعات الإنتاجية بلغت 4٪ مما يعني أن توزيع الخريجات بين القطاعات الاقتصادية يغلب عليه الطابع الخدمي أكثر من الإنتاجي ، إذ نلاحظ أن هناك تركزا شديدا في القطاع الخدمي على حساب القطاع الإنتاجي وهذا مما لاشك فيه لا يخدم بشكل أو بآخر الخطط التنموية وبرامجها ومشاريعها الطموحة والتي تسعى للقضاء على التخلف وتحقيق التقدم . وتأكيداً لما ذكر فإن تقرير التنمية البشرية لعام 1999 ف يشير إلى أن العمالة النسوية تتركز في القطاعات الخدمية حيث تصل إلى 85٪ في حين أن مساهمتها في القطاع الإنتاجي السلعي لا تتعدى 2,4٪ في قطاع الزراعة و 5,8٪ في قطاع الصناعة التحويلية و 0,8٪ في قطاع الكهرباء والغاز والمياه ، هذا في الوقت الذي يعاني قطاع الخدمات عموماً ذاته من ضعف في الإنتاجية، أي أن إنتاجية العاملين في هذا القطاع عموماً بما فيهم النساء منخفضة وذلك لعدة أسباب منها وجود عدد كبير من العاملات في

هذا القطاع يزيد عن قدرة القطاع الاستيعابية ، فضلاً عن وجود عدم توافق بين المؤهلات وطبيعة العمل وهذ يؤدي إلى أن يشكل جزء منهن ظاهرة بطالة مقنعة وأغلبهن من خريجات التعليم العالي .

ومن ناحية أخرى فإن التخصصات المهنية والتي تحتاجها التنمية الاقتصادية تعاني هي الأخرى من نقص شديد في أعداد الملتحقات بها و إذ بلغ عدد الطالبات في هذا التعليم (العالي المهني) حوالي 16083 من إجمالي الطالبات في التعليم العالي (الجامعات ومعاهد إعداد المعلمين والمراكز المهنية) والبالغ 70721 طالبة ، أي أن نسبة الطالبات في المراكز المهنية العليا بلغت 23٪ فقط من إجمالي طالبات التعليم العالي .

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

نستطيع أن نستنتج بعد استعراض دور المرأة في التنمية الاقتصادية بشكل عام وواقع المرأة في الاقتصاد الليبي ودورها في التنمية الاقتصادية بشكل خاص أن أهمية الدور الذي تلعبه المرأة في التنمية الاقتصادية حقيقة لا شك فيها وخصوصاً في الدول النامية ومنها ليبيا التي تبقي بحاجة ماسة إلى مساهمة العنصر النسائي من أجل ضمان التوظيف الأمثل للموارد وتحقيق النجاح في عملية التنمية ببرامجها ومشاريعها المختلفة ، حيث ثبت علمياً في الوقت الحاضر أن للاستثمار في تعليم المرأة عوائد اقتصادية واجتماعية مهمة جديرة بأن تعجل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية إذ ثبت أن عوائد نسبة إضافية لتعليم المرأة تزيد مردوداتها بين 2٪ إلى 15٪ مقارنة بعوائد تعليم الرجل .

ورغم الإنجازات التي تحققت فيما يخص المرأة وتطور مساهمتها في النشاط الاقتصادي فإن دورها في التنمية الاقتصادية لا يزال دون المستوى المأمول ولايزال معدل مشاركتها في النشاط مقابل قدراتها وإمكانياتها وطبيعة التأهيل الذي خضعت له وكذلك التحسن الذي طرأ على أوضاعها التعليمية محدوداً ومساهمتها في قطاعات الإنتاج ظلت ضعيفة .

ثانياً التوصيات :

❖ وضع خطط مدروسة وعلمية لتلبية الاحتيجات المطلوبة من القوى العاملة المتعلمة في ضوء الإمكانيات المتاحة .

❖ الرفع من مستوى وعي المرأة وإدراكها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال وسائل عديدة تدرس وتحدد من قبل المسئولين وتقوم بنشر هذا الوعي وهذا يساعد على معالجة الظواهر السلبية وتخطي العقبات التي تقف أمام تحقيق التنمية .

❖ القيام بالتوزيع الأمثل للمدخلات في التعليم العالي لتفادي الاختناقات التي يمكن أن تحدث في مخرجات هذه المرحلة، ومعالجة مشكلة ضعف ملاءمة مهارات القوى العاملة المتعلمة لمتطلبات التنمية وسوق العمل .

قائمة المراجع

❖ د. جمال أسد مزعل، الاعتبارات الاقتصادية في التعليم، وزارة التعليم العالي. العراق.

❖ أ. جلال الهادي سالم، اقتصاديات التعليم في الجماهيرية العظمى رسالة ماجستير.أكاديمية الدراسات العليا .

❖ د. محمد شفيق، التنمية والمتغيرات الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية .

❖ د. إحسان الحسن د. فاضل الحسب، الموارد البشرية، وزارة الموارد البشرية، وزارة التعليم العالي والبحث العالمي 1982، العراق .

❖ صفاء الفلاحي، أ. جلال الهادي سالم، واقع التعليم العالي وعلاقته بمتطلبات التنمية، ورقة بحثية، ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية جامعة الفاتح ، 03-2004 ف .

❖ د. علي الماقوري ، العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل ، ورقة بحثية ، مجلة الجامعي، نقابة أعضاء هيئة التدريس ، 2005 .

❖ جداول إحصائية حول التعليم والقوى العاملة في الجماهيرية 70-2000، تقرير 2001 – 2002 ، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب .

❖ أ. علي الشريف دراسة منشورة ، ندوة الشباب والتنمية، 2001 ف .

❖ دراسة تقييمية ، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب ، بيانات غير منشورة . وتقرير اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، بيانات منشورة.

❖ تقرير التنمية البشرية في ليبيا 1999 ف، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق .

❖ الكتيب الإحصائي 2002 . الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق

❖ النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1973 و 1984 ، أمانة التخطيط .

لقاء العدد

مدير مكتب التوجيه والتقويم المهني يتحدث إلى القوى العاملة

الاختبارات المهنية والتوجيه والمقررات المهنية وما تتطلبه من مناشط تخص مراكز التدريب المهني في مختلف مجالاتها وتخصصاتها سواء أكانت مراكز تدريب مهني عامة أم مراكز تدريب مهني تابعة للتعليم التشاركي الحر، وما تستدعيه هذه المؤسسات المهنية من تطوير وتحديث في المناهج والاختبارات لمختلف شعبها وتخصصاتها والتي تصل إلى 56 تخصصا مهنياً يتطلبها سوق العمل تقع كلها ضمن مهام وأهداف مكتب التوجيه والتقويم المهني باللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل الذي يبذل جهوداً متواصلة رغم حداثة إنشائه حيث استطاع تحقيق العديد من المكاسب لصالح العملية المهنية لقطاع القوى العاملة والتدريب والتشغيل .

وحول هذا المكتب ونشاطاته وبرامجه المتواصلة سواء ما يتعلق منها بتنظيم سير عملية الاختبارات وإرساء منظومة متكاملة لها أو فيما يتعلق بتطوير المناهج بما يواكب احتياجات سوق العمل .

حول هذه الجهود وهذه المناشط جاء هذا اللقاء مع الأخ مسعود عباس مدير مكتب التوجيه والتقويم المهني باللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل الذي واكب قطاع التكوين والتدريب المهني لعدة سنوات ، وهو بذلك يعلم عن القطاع الكثير ويدرك مسؤولية هذا العمل.

وحول طبيعة عمل مكتب التوجيه والتقويم يقول الأخ **مسعود عباس:** إن هذا المكتب يتولى الإشراف والمتابعة لبرامج وأهداف القطاع في مجال الاختبارات ، والكتاب المهني ، والطباعة ، والتوجيه المهني ، والمقررات التدريبية التي تخص مراكز التدريب المهني . وفيما يتعلق بالاختبارات بدأنا في تجهيز منظومة خاصة بالاختبارات ، وتم تأهيل وتدريب عدد من الموظفات على برامج إدخال المعلومات والبيانات التي تخص عمليات الاختبارات وأخذنا الإذن للبدء في أول تجربة لنا في مجال إجراء الاختبارات لمراكز التعليم المهني التشاركي وللفصل التدريبي 2004 وهو في اختبار

تكميلي طلبنا فيه الإذن من الأخ أمين القطاع للمتدربين الذين تأخروا عن الاختبار ، وكان عدد المتدربين في حدود 1895 متدرباً ومتدربة بين متدربي الاختبار التكميلي واختبار الربيع والخريف لمتدربي التدريب التشاركي ، وكانت النتائج جيدة ، ودخلنا بعد ذلك اختبارات مراكز التدريب العام خلال العام التدريبي الماضي ، وقد واكب فريق الإعلام بالأمانة هذه الاختبارات والتي جرت لأكثر من (23 ألف) متدرب ومتدربة نجح منهم 21 ألف متدرب ومتدربة ، وبعد ذلك أجرينا اختبارات فصل الخريف لعام 2005 والتي شملت 2089 متدربا ومتدربة من مراكز التدريب المهني والتشاركي تخرج منهم1675 متدرباً ومتدربة خلال الدورتين الأولى والثانية ، وبذلك انطلق المكتب من خلال هذا العمل إلى وضع جدول عام للتوقيت الزمني لاختبارات مراكز التدريب العام وليكون مناظراً لمراكز التدريب التشاركي الحر ، هذه المراكز التي لم تكن موجودة على خارطة التدريب المهني ولا توجد متابعة ولا مواعيد محددة للاختبارات أو إعلان النتائج ، حيث تم وضع جدول محدد للاختبارات من الأمانة واعتمد البرنامج الزمني لذلك تحت إشراف مكتب التوجيه والتقويم بالأمانة ، كما تم تنظيم وتحديد مواعيد الفصول التدريبية بالتنسيق مع مكتب التوجيه والتقويم المهني بالشعبية الواقعة فيها المراكز التدريبية ، والآن يسري عليهم النظام التدريبي الذي يسرى على مراكز التدريب المهني العام. وإنتهز هذه الفرصة لأحيي الإخوة في هذه المراكز المهنية لتعاونهم ورغبتهم في تنظيم هذه المراكز المهنية وخاصة فيما يخص جداول الاختبارات والمقررات التدريبية التي تم وضعها لهم في مجال الحاسوب والإدارة والمحاسبة والتي لم تكن موجودة لديهم في السابق ، حيث تم تشكيل لجنة متخصصة من الإخوة الخبراء في شعبية بنغازي لمراجعة مقررات مراكز التدريب المهني وفقا لقرار الأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل القاضي بمراجعة مقررات التدريب التشاركي الحر والذي بدأ العمل به في المراكز المهنية .

« تطوير المقررات التدريبية »

وأضاف أن القسم المختص يعمل الآن على تطوير كل مقررات التدريب ، ولذلك فإنني أدعو مجلة القوى العاملة لإجراء لقاء مع الأخت رئيس قسم المناهج لتوضيح الجهود التي تبذل والخطوات التي تمت فيما يتعلق بالمقررات وتطويرها ، لأن لدينا خطة طموحة وكبيرة جداً في مجال تطوير المقررات خاصة وأن هذا المكتب أشرف على تطوير مقررات المراكز المهنية العليا بالتعاون مع المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو)، وقد تمت المرحلة الأولى، وحاليا دخلنا المرحلة الثانية في تطوير مناهج المراكز المهنية ، حيث تم تطوير مناهج المهن الأساسية المعروفة والتي هي المهن الميكانيكية والمهن الإدارية والمالية والمهن الهندسية وكذلك المهن الكهربائية والإلكترونية ، وقد اعتمدت مناهج متطورة وهي مقررات محددة من المنظمة العالمية (اليونيسكو) وفقا لمعايير

دولية. وأضاف أننا الآن دخلنا في تطوير المرحلة الثانية لعدد من المهن الأخرى التي منها المهن الفندقية، والمهن الزراعية والسلامة المهنية، وشؤون المياه، والموسيقية والمسرحية ، والفنون التطبيقية ، والمهن الصحية ، والبصريات ، وإن شاء الله مع الفصل التدريبي القادم سيتم الانتهاء من تعديل وتطوير مناهج هذه المهن على مستوى عالمي .

وأوضح الأخ مدير مكتب التقويم والقياس أن تطوير مقررات المراكز المهنية العليا يتم وفقاً للمخرجات الواردة من الثانويات التخصصية وبذلك فإننا في القوى العاملة والتدريب والتشغيل نفخر بأن المناهج لدينا متطورة جداً وبناء على معايير دولية مع أن هناك توجها كبيرا في الاعتماد على الخبرة العملية .

« برنامج شامل»

وقال في هذا الخصوص : لدينا برنامج كبير ومتكامل تم عرضه ضمن الاستراتيجية والرؤية الشاملة لملف قطاع القوى العاملة والتدريب والتشغيل الذي اعتمدته اللجنة الشعبية العامة ، ونحن الآن نعمل في إطار هذا البرنامج المتعلق بتطوير مناهج المراكز المهنية بالاستفادة من كل الخبرات والقدرات الوطنية بالدرجة الأولى الذين سيربطون المناهج النظرية بالتطبيقات العملية من أجل ضمان خريجين أكفاء وفقا لمتطلبات سوق العمل ووفقاً للمهن والتخصصات المطلوبة لدينا التي تضم من 5إلى 6 تخصصا مهنيا ولذلك فقد خاطبنا مختلف الجهات والقطاعات في مختلف المواقع حتى الورش الأهلية للاستفادة من خبرة الجميع وخاصة في المواقع العملية .

وحول التعرف على مؤهلات ومستويات مختلف مواقع العمل و مختلف التخصصات المهنية أوضح الأخ **مسعود عباس** أن هذا موضوع مهم جداً لأنه في التشغيل يجب على كل من يود العمل في أي مجال مهني أن تكون لديه دراية بمجال عمله ، ولذلك سيتم إنشاء مراكز معايرة تتولى التعرف على قدرة وكفاءة الشخص في المجال الذي يعمل فيه أو يريد العمل فيه ، ومن خلال مراكز المعايرة تعطى إفادات مهنية بالمستوى الفني للعمل أو للدراسة .

وأضاف أن هذه التوجه هو من ضمن البرنامج الجديد الذي نعمل على تأسيسه . ويمكن التعرف على المزيد حول هذا البرنامج من الأخت رئيس قسم المناهج بالمكتب . وحول تطوير هذه المناهج فقد بدأنا بتطوير مناهج الحاسوب لمراكز التدريب العام من خلال تشكيل لجنة الخبراء بشعبية بنغازي كما سبق القول وقد بدأ تطبيق هذا المنهج المتطور منذ فصل الربيع الماضي 2005 مسيحي. أما فيما يتعلق بالتوجيه المهني فإن مهمة التوجيه هي متابعة المدرب ومدى تنفيذه وتطبيقه للمنهج والخطة التدريبية وفقاً للوعاء الزمني المحدد ومتابعة الامتحانات وإحالة التقارير إلى المكتب وإبداء الآراء والملاحظات حول المنهج ، لأننا باستمرار نقوم بتعديل وتطوير المناهج التدريبية ، وعلى الموجه والمفتش متابعة ذلك ، وفي كل شعبية هناك قسم للتقويم والتوجيه ، وعمل هذه الأقسام يتم من خلال هذا المكتب سواء ما يتعلق بالمقررات أو الاختبارات .

وأضاف: وعلى ذكر الاختبارات من جديد أقول أن أغلب وقتنا موجه لتنظيم سير الاختبارات لأنها عملية شبه متواصلة على مدار العام خاصة وأن أعداد المتدربين في تزايد مستمر ، حيث كان عدد المتقدمين للاختبارات عام 2005 أكثر من 21 ألف متدرب ووصل عدد المتدربين خلال هذا العام 2006 إلى أكثر من 25,500 خمسة وعشرين ألفا وخمسمائة متدرب ، وهذا العدد على مستوى شعبيات الجماهيرية العظمى يتطلب بذل الكثير من الجهد والحرص والمتابعة الدقيقة ، والحمد لله كل الإجراءات تسير بنجاح سواء في مراكز التدريب العام أو مراكز التدريب التشاركي ، وأنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر والتقدير لتعاون الجميع مع المكتب من أجل تحقيق أهداف المصلحة العامة .

وفي ختام اللقاء يقول الأخ **مسعود عباس**: أحب أن أقول أن هذا المكتب الذي هو إحدى إدارات ومكاتب اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة و التدريب والتشغيل كانت له مساهماته في الرؤية الشاملة للقطاع ، ونحن من خلال هذا المكتب نسعى ونعمل جاهدين لتنفيذ ما يكلف به المكتب في مجال مهامه المهنية وتنفيذ برنامج القطاع وفق البرنامج الزمني ، حيث إننا نعمل حالياً على برنامج التصنيف المهني وبرنامج المناهج وتطوير المراكز المهنية وكلها برامج ضمن خريطة عمل المكتب في إطار البرنامج العام للجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل لتحقيق مستهدفات الملف الكبير والطموح الذي أعدته الأمانة وأشادت به اللجنة الشعبية العامة والذي يشمل مؤسسات وإدارات القطاع ويدفع بها إلى مواقع متقدمة ليكون لها دورها الفاعل في إرساء القواعد لقطاع القوى العاملة والتدريب والتشغيل.

المرأة في التنمية الاقتصادية والدور الإعلامي

أ. نعمت عبد المجيد بن سعود

عملية التنمية هي عملية تحول شاملة لكل مظاهر الحياة الاقتصادية ، و الاجتماعية ، والثقافية ،و السياسية، ومن أجل تحرر الشعوب من التخلف وما يرتبط به من تبعية لتحقيق مستوى معيشي متقدم للفرد.

ماذا يقصد بالتنمية البشرية ؟

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة مقاييس للتنمية تتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، وتخفيض حدة الفقر ، وخلق مستقبل يساهم في بنائه الجميع.

كما عرفت علميا بأنها:

زيادة عملية المعرفة والمهارات والقدرات للقوى العاملة القادرة على العمل في جميع المجالات، والتي يتم انتقاؤها واختيارها في ضوء ما أجري من اختبارات مختلفة بغية رفع مستوى كفاءتهما الإنتاجية إلى أقصى حد ممكن .

المشاركة التنموية للمرأة

هي تلك الجهود والإسهامات التي تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادي أو الاجتماعي والتي تؤدي إلى إحداث التغيير الاجتماعي وتسهم في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي .

المرأة العاملة

مفهوم عام يشير إلى المرأة التي تعمل في جميع نشاطات المجتمع الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والأسرية وغيرها ، سواء أكان عملها في القطاع الأسري ، أو القطاع العام في أجهزة الدولة ومؤسساتها العامة ، أو في القطاع الخاص بمؤسساته المتعددة الأنشطة .

المرأة العاملة الرسمية:

هي المرأة التي تقوم بالعمل في أجهزة المجتمع العامة وفق التشريعات النافذة وتتقاضى دخلا من عملها سواء أكان في أجهزة الدولة العامة أو الأجهزة الخاصة .

المرأة العاملة غير الرسمية :

هي التي تقوم بالعمل في نطاق الأسرة أو في عمل خاص وحر ولا تتقاضى دخلا من وراء ذلك .

سوق العمل :

هي مجموعة القوى أو الشروط والتي على ضوئها يتم تحديد طلب وعرض فرص العمل المتوفرة في منطقة أو مكان معين .

البطالة :

تعني أن القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه لاتتوفر لهم فرص عمل كما عرفت بأنها عدد الأشخاص المسجلين كعاطلين عن العمل، ويبحثون عن فرصة عمل وهم على استعداد لقبول إحدى الفرص .

التوظف الكامل :

أي الكل يعمل ولا توجد بطالة

عدد الباحثين عن العمل = عدد الفرص المتاحة

الجدوى الفنية الاقتصادية

تعني مدى قدرة التسهيلات الموجودة في البيئة الاقتصادية على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية والكمية المطلوبة ومن ثم بيع الإنتاج وتحويله إلى إيرادات لاسترداد قيمة الاستثمار في فترة معقولة من حياة المشروع وذلك بمساعدة كل التسهيلات والموارد المستخدمة في المشروع .

الجدوى الاقتصادية

الجدوى الاقتصادية لمشروع معين تعني قدرته على تحقيق أرباح جيدة بشكل منتظم .

القطاع العام :

يعتمد على التبعية المباشرة لسياسات الدولة و أجهزتها ولا يهدف إلى تحقيق الربح بالدرجة الأولى وإنما يقدم خدمة نافعة للمجتمع من خلال لوائح مفروضة، ويجب الالتزام بها حرفيا، ومن الصعب تغييرها سريعا، وهذا مناف لطبيعة التعامل مع وسائل الإنتاج والتسويق والتنمية الاقتصادية التي تحتاج إلى مرونة كبيرة في العمل .

القطاع الخاص :

قطاع لديه حرية ذاتية في الحركة، وهو بذلك أكثر قدرة على التعامل مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية ويقدم نشاطاً يتسم بالاستمرارية والنمو والازدهار ، ويهدف إلى تحقيق الربح ويعتمد على الجهود الذاتية ومدى كفاءتها وفق اللوائح والقيود الداخلية للنظام والتي يمكن تغييرها بسرعة حسب مقتضيات مصلحة العمل في تحقيق أهدافها وتعتبر اللوائح الخارجية وتطبيقها محدودة في هذا القطاع .

المرأة والتنمية البشرية

الإحصاء السكاني ونسبة عدد النساء به :

الملاحظ أن ارتفاع معدل الزيادة السكانية في الجماهيرية إلى 588266 نسمة

عدد النساء في المجتمع الليبي يعادل 51٪ أي ما يقارب 2834500 نسمة من النساء ، المصدر : الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات .

نظرة الجماهيرية للتنمية البشرية

اهتمت الجماهيرية بالتنمية البشرية اهتماما كبيراً لما لها من آثار إيجابية على أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتركزت مظاهر هذا الاهتمام في الآتي :

- قهر التخلف وتحقيق التقدم .
- المشاركة الإيجابية للمرأة في تنمية المجتمع وتركزت كل التشريعات الوضعية على ذلك .
- تنمية القدرات العلمية والمعرفية من خلال الاهتمام بالتعليم والتشغيل والقوى العاملة .
- العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع .
- تدعيم مصادر الدخل الوطني ويتضح ذلك من خلال الاهتمام بتعدد مصادر الدخل وتنوعه وتدعيم النظام التشاركي والحر .
- الاعتماد على الذات وتدعيم القدرات الوطنية بالتطوير والتدريب وفق متطلبات العصر والتقدم التقني المتجدد .

تقارير التنمية البشرية

التقرير الدولي للتنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة 1998 حدد درجة اهتمام الدول بالتنمية البشرية ، وقد صنفت الجماهيرية التصنيف الآتي :

تمثل ليبيا المرتبة 64 من بين 174 بلد صناعيا وناميا .

تحقق الجماهيرية المركز الأول على المستوى القارة الإفريقية .

ارتفع معدل القوى العاملة النسائية في الجماهيرية من

35400 عاملة سنة 1975 إلى 58900 عاملة سنة 1985

أي بمعدل زيادة سنوية 7 ,10 ٪

وبلغت في 1995 بمعدل ٢٠٪ وتشير المؤشرات إلى ارتفاعها بمعدلات أكبر خلال العشر سنوات الأخيرة .

وتوضح المؤشرات الإحصائية ارتفاع مشاركة المرأة في التنمية عبر السنوات كما يلي :

السنوات	1964	1973	1984	1995	2001
مساهمة المرأة في النشاط التنموي	4.15	5.86	11.12	14.25	26.45

ويلاحظ أن مشاركة المرأة في النشاط التنموي رغم ضآلتها إلا أنها تعتبر تقدما ملحوظا سجل خلال العقود الثلاثة الماضية وفق آخر إحصائيات التعداد السكاني .. بينما تشير المؤشرات إلى تضاعف

هذه المعدلات في السنوات العشر الأخيرة حيث وصل معدل مساهمة المرأة في النشاط التنموي العام 2001 إلى 26,45 وفق إحصائيات منظمة العمل العربية

• التنمية البشرية والتدريب والتطوير

يعتبر التدريب في عصرنا الحاضر موضوعاً أساسياً من موضوعات تنمية الموارد البشرية حيث يحتل مكان الصدارة في أو لويات عدد كبير من دول العالم، المتقدمة منها والنامية على السواء، باعتباره أحد السبل المهمة والرئيسية في تكوين الأطر العاملة الكفوءة ، وسد العجز والقصور في أداء الأعمال بشكل فاعل وإيجابي لتحمل أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول ، ويهدف التدريب إلى :- نقل المعرفة والمعلومة والمهارة المتطورة.

• اكتساب المهارات والفعاليات لإنجاز العمل بأكبر كفاءة .

• سد الثغرة بين الأداء الفعلي ومستوى الأداء المطلوب .

• مواكبة التطورات والتقنيات المعاصرة .

• الرفع من كفاءة العمل على مختلف الأصعدة .

• التحديث والتجديد والتطوير في العلوم والمعارف لدى الفرد المستهدف ومنظمة العمل .

• اكتساب المهارات المتطورة لدرجة الإتقان .

• تطوير و تغيير لسلوك العاملين واتجاهاتهم بشكل إيجابي .

دور البرامج التدريبية والتطويرية الفاعلة في تنمية الموارد البشرية النسائية : إن التدريب والتطوير للقوى النسائية العاملة سيحق إيجابيات فاعلة في تنمية القدرات الأدائية والتي تؤدي بشكل فاعل إلى رفع معدلات التنمية البشرية وتطويرها خصوصا إذا كانت آليات التدريب والتطوير تتوفر فيها الشروط التالية :

• وجود دافع مبني على حاجة فعلية للتدريب .

• تحديد دقيق للاحتياجات التدريبية والتي على ضوئها تصمم البرامج الفاعلة .

• معرفة المتدرب بأهداف التدريب .

• استخدام أساليب التدريب المعاصرة والتقنيات المستحدثة في البرامج التدريبية .

• تبصير المتدرب بالمعارف النظرية والعملية التي يحتاجها لكفاءة العمل .

• وضع استراتيجيات للتعامل مع الفروق الفردية الإيجابية للتطوير والتحديث .

• فتح المجال لتطبيق المعارف والمهارات في مجال العمل والتي تم التدريب عليها .

• تجانس البرنامج التطويري مع القيم والاتجاهات في بيئة العمل .

• ارتباط التدريب بأهداف منظمة العمل وحاجات المتدربين وطبيعة العمل المستهدف.

• معرفة المتدرب بأهداف التدريب المطلوب تحقيقها .

ورغم التطور الحاصل في التشريعات الليبية وما تحقق للمرأة من تقدم في المشاركة في الحياة الاقتصادية فإنها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب ، كما وإن البرامج لدمج المرأة في عملية التنمية لم تؤد إلى إشراكها فعليا وعلى نطاق واسع في جميع مجالات التنمية الاقتصادية الاجتماعية وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية لعام 2002 والذي اعتبر نقص تمكين المرأة الفاعل وعدم تطوير عملها من خلال برامج تدريبية فاعلة من أهم أسباب التدهور الذي تواجهه مؤشرات التنمية في الجماهيرية ، فوضع المرأة العاملة ما يزال بعيدا كل البعد عن الوضع الأمثل نظرا للنقص الكبير في برامج التدريب والتطوير والتأهيل للقوى العاملة النسائية للانطلاق إلى معدلات مرتفعة في التنمية الشاملة بفعالية وإيجابية.

وفي إطار التدريب والتطوير وفقا للحصر النهائي للقوى العاملة عام 2001 فقد دلت الإحصاءات على ما يلي :

• إن حصة الإناث من مجموع الحاصلين على دورات لا يتجاوز (38٪) وتبقى حصة الأسد للذكور، وإن معظم المشاركات في الدورات التدريبية هن ممن يعملن في القطاع العام الخدمي والذي يشكل ما نسبته (83,9٪) .

• إن المشاركين في الدورات بشكل واسع هم العاملون في القطاع العام للدولة إذ تبلغ نسبتهم (62,6٪) تليها المنشآت المملوكة للمجتمع 31,3٪ ، وبذلك فإن الدولة وحدها تتحمل العملية التدريبية بكاملها أي بمعدل (93,9 ٪) ولا تساهم مجالات العمل الأخرى إلا بما قيمته 6,1٪ فقط التدريب .

• من الملاحظ أن نسبة المتدربين في الداخل بلغت 87,3 ٪ من مجموع المتدربين . والتدريب خارج الجماهيرية لم يشكل إلا (6,0 ٪) فقط وإذا لم تصمم البرامج التدريبية الفاعلة في التدريب الداخلي وفق معدلات علمية فإنها لن تحقق أهدافها المطلوبة .

• أن التوسع في التدريب الداخلي هو ظاهرة إيجابية إذا ما تهيأت له فرص مناسبة وصممت له برامج تدريبية فاعلة تلبي احتياجات المتدربين وتحقق الإيجابية والفاعلية للمتدرب ولمؤسسة العمل .

• إن نصيب المرأة العاملة من الدورات التدريبية ضئيل جدا في القطاع العام الرسمي حيث بلغت نسبته 38٪ فقط وتركزت نوعية برامج التدريب في أعمال الطباعة والأعمال المكتبية واستخدام الحاسوب في هذا المجال ولم تركز على التأهيل والتطوير والتحديث في مجالات العمل المختلفة للكفاءة والايجابية في الأداء وهذا أمر سلبي لم يحظ القطاع الخاص ولا العمل الحر بأي

نوعية من البرامج التدريبية ولم يسجل أي مؤشرات لها في أي مجال وهذا يتطلب مزيدا من الدراسة لوضع آليات لتفعيل التدريب وتطوير القدرات النسائية في القطاع الحر والقطاع التشاركي.

مساهمة المرأة في سوق العمل والتنمية الاقتصادية :

أوضحت إحصائيات منظمة العمل العربية لعام 2003 مايلي :
أن معدل النساء النشطات اقتصاديا يصل في البلاد العربية ككل إلى 30,8٪ وهو معدل منخفض مقارنة بالمعدل السائد في الدول النامية مجتمعة والذي يصل إلى 55,6 ٪ حيث تكون المؤشرات الإحصائية في المغرب 40,9 ٪ و 40,2 ٪ في الكويت و 36 ٪ في تونس ، وتتدنى إلى قيمة منخفضة في ليبيا (13٪) وعمان (18٪) ورغم هذا التدني على المستوى المحلي والمستوى العربي فإن المرأة الليبية حققت مساهمات إيجابية في سوق العمل الليبي متمثلة في الآتي :

مساهمة المرأة في سوق العمل الليبي

المؤشرات الإحصائية تدل على اقتحام المرأة الليبية سوق العمل بقوة وبزخم إذ شكلت حوالي 1/3 القوى العاملة في عام 2001، وتطورت في السنوات الأخيرة بمعدلات إيجابية كما يلي : في عام 1973 ف، كانت نسبتهن (7٪) من مجموع القوى العاملة وفي عام 1995ف أصبحت نسبتهن (19٪) بزيادة أكثر من مرتين ونصف و في عام 2001ف قفزت نسبتهن لتصل إلى (32,2 ٪) أي أنها تضاعفت أكثر من أربعة أضعاف ونصف عن سنة 1973ف .

وبذلك يتحقق معدل نمو سنوي مركب خلال الفترة بكاملها (8,2٪) وهو يزيد كثيراً عن معدل الذكور الذي لا يتجاوز نسبة (1,3٪) (الحصر النهائي للقوى العاملة الليبية 2001) . ويعتبر هذا التطور نقلة نوعية وتطوراً كبيراً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، واستثمارا كبيراً للطاقات البشرية النسائية فضلاً عن أنه يشير إلى تطور في البنية الاقتصادية والاجتماعية وهذا له مردودات إيجابية على الجانب التنموي بوجه عام وعلى التنمية البشرية بوجه خاص . ورغم هذا التطور النوعي في حركة القوى العاملة النسائية فإن التوزيع النسبي للمرأة العاملة في مجالات سوق العمل المختلفة تشكل تباينا كبيراً حسب طبيعة العمل ونوعه وهذا ما أوضحته النتائج النهائية لحصر القوى العاملة الليبية في سوق العمل الليبي في عام 2001 والذي يشير إلي المدلولات الإحصائيات التالية :

- ❖ توزيع القوى العاملة في سوق العمل حسب المهن والنوع في الجماهيرية .
- ❖ توزيع القوى العاملة حسب المهن والنوع في شعبية بنغازي

أقسام المهن	ذكور	إناث	المجموع
أصحاب المهن العلمية والفنية والفنيون	114102	185883	299985
كبار الإداريين والوظائف القيادية	8679	299	8908
الموظفون التنفيذيون والإداريون	96142	40275	136417
العاملون بالبيع والشراء	60638	1131	61769
العاملون بالخدمات	73834	15305	89139
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	52208	3272	55480
العاملون والمنتجون في الإنتاج	140768	13384	154152
العاملون بالمهن والعمل الحر	0	0	0
المجموع	546371	259479	805850

الملاحظات التحليلية للجدول الإحصائي:

- تشكل النساء ذوات المهن العلمية والفنية مهنة التدريس والهندسة وغيرها في معدل القوى العاملة وهذا أمر إيجابي .
- إن شغل المرأة للوظائف القيادية محدود جدا وبشكل ملحوظ، وهذا يتطلب التحليل والدراسة والبحث للتعرف على الأسباب

انقسام المهن	ذكور	إناث
أصحاب المهن العلمية والفنية	7995	17629
الأمناء وكبار الإداريين والتنفيذيين	890	46
الموظفون الإداريون	11103	5999
العاملون بالبيع والشراء	9517	232
العاملون بالخدمات	7659	1831
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	629	78
العاملون والمنتجون في الإنتاج	17822	2015
العاملون في العمل غير المنظم	0	0
المجموع	55615	27830

ومعالجتها .

• تدني مستوى العمالة النسائية في قطاع الإنتاج وهذا أمر يتطلب دراسات شاملة وتحليلاً دقيقاً للظاهرة .

• تدني مساهمة المرأة في القطاع الحر وغير المنظم وهذا يتطلب وضع آلية لقاعدة بيانات أساسية يستعان بها في الدراسات التخطيطية المستقبلية .

• إن القوى العاملة النسائية تشكل نصف معدلات القوى العاملة للرجال في معظم مهن سوق العمل الليبي وهذا مؤشر إيجابي .

• المرأة العاملة في القطاع الخاص ودورها في التنمية الاقتصادية

• القطاع الخاص على المستوى العالمي

يمثل القطاع الخاص 90٪ من مجمل المشروعات في معظم دول العالم، فضلاً عن أنه أصبح الآن يمثل القوة الدافعة التي تساهم في تنمية الاقتصاد المحلي من خلال خلق فرص للعمل والاستثمار والتصدير والتنوع في تقديم الخدمات.. إن المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العالمي تتيح للقطاع الخاص القيام بدور المحرك الأساسي للتنمية، الأمر الذي يجعل لهذا القطاع حقوقا وواجبات تؤهله لأن يشارك في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي، ومن واجبه أن يسهم بالاستثمار في الإنسان وزيادة إنتاجيته وتوفير العمل له في مشاريع فاعلة ومجدية تنقل التقنية وتوطنها وتطورها وتساهم في رفع معدلات التنمية الاقتصادية .

القطاع الخاص على المستوى العربي

وعلى المستوى العربي و رغم التطور الحاصل في التشريعات العربية وما تحقق للمرأة العربية من تقدم في المشاركة في الحياة الاقتصادية تبقى تلك الإنجازات دون المستوى المطلوب ، كما وإن البرامج العربية الرامية إلى دمج المرأة في عملية التنمية لم تؤد إلى إشراكها فعليا وعلى نطاق واسع في جميع مجالات التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية العربي لعام 2002 والذي اعتبر نقص تمكين المرأة أحد أهم أسباب المشاكل التي تواجه التنمية في البلدان العربية والتي هي بحاجة لكل طاقاتها البشرية ، ويعكس الواقع أن وضع المرأة العربية العاملة ما يزال بعيدا كل البعد عن الوضع الأمثل لاستخدام الرصيد البشري بنوعيه وهو المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية .

القطاع الخاص على المستوى المحلي

إن مساهمة المرأة في القطاع الخاص في الجماهيرية تتخذ أشكالا متعددة منها:

❖ شركات وأنظمة خاصة مملوكة للمجتمع ولها دور فاعل في التنمية الاقتصادية وتهدف إلى تحقيق الربح .

❖ العمل التشاركي الحر والتشاركيات الخاصة (التشاركيات التعليمية والتشاركيات الصحية وغيرها في هذا الإطار) وتعمل المرأة فيه بأجر وفي الغالب تكون الأجور دون المستوى المطلوب أو بالمشاركة في العمل والأرباح .

❖ العمل الحر الذاتي ، وهي الأعمال التي تكون فيها المرأة صاحبة العمل وتعمل لحسابها في الصناعات التقليدية والنسيجية والغذائية والمكاتب الهندسية ومكاتب المحاماة والمهن الطبية وغيرها .

❖ العمل في القطاع غير المنظم ومنها العمل المنزلي والزراعي **الموسمي والعمل التطوعي .**

❖ العمل العائلي في المشاريع العائلية بدون أجر وله دور إيجابي في التنمية الاقتصادية . التوزيع العددي للمرأة العاملة حسب طبيعة العمل ونوعه في سوق العمل الليبي ودرجة تأثيره على معدلات التنمية وفقا لنتائج الحصر النهائي للقوى العاملة الليبية في 2001 أوضح المعدلات التالية :

	ذكور	إناث	المجموع
الجهاز الخدمي الإداري	208784	217589	426373
أنظمة مملوكة للمجتمع	159887	26299	186186
شركات خاصة	169193	15113	184306
عمل خاص غير ليبي	1891	136	2027
تعمل لدى الغير	1918	173	2091
عمل خاص تشاركي عائلي	53	6	59
عمل غير منظم	0	0	0
تعمل لحسابها الخاص	3673	111	3784
تراحيل وغير معروف	972	52	1024
المجموع	546371	259479	805850

ولإعطاء مؤشرات إحصائية دقيقة نحدد توزيع النسب لعمل المرأة في مجالات العمل وفي القطاعات المختلفة وهي كما يلي:

طبيعة عمل المرأة	العـــدد	النسبة %
الجهاز الإداري والخدمي في كل القطاعات	217589	83.9
أنظمة مملوكة للمجتمع	26299	10.14
شركات خاصة وتشاركية	15113	5.8
عمل خاص غير ليبي	136	0.052
تعمل لدى الغير	173	0.007
عمل عائلي	6	0.002
عمل غير منظم	0	0
لحسابها الخاص	111	0.042
أعمال غير معروفة	52	0.02
المجموع	259479	%100

وتجليل هذه المعطيات الإحصائية نلاحظ مايلي :

أولاً: الجهاز الإداري الرسمي في كل القطاعات:

يشكل أكبر نسبة لمشاركة المرأة في سوق العمل وهي تمثل ما نسبته 83,9٪ وتليها نسبة المرأة العاملة في الأنظمة المملوكة للمجتمع وقدرتها 10,14٪ وهذا يعتبر في التحليل الاقتصادي مؤشرا خطيرا للبطالة المقتعة ويتطلب دراسات تحليلية للتوصل إلى الأسباب التي تدفع بالمرأة إلى العمل الرسمي دون غيره وهذا خارج إطار هذه الورقة البحثية

ثانيا : مؤشرات مساهمة المرأة الليبية في العمل الحر:

إن دور المرأة العاملة في العمل الحر دور إيجابي وفعال وتبدو مظاهره واضحة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن يصعب التعرف على معدلاته ويصعب قياسه ودرجة تأثيره على معدلات التنمية الاقتصادية لغياب مصادر البيانات والمعلومات الإحصائية الدقيقة على عكس العمل الرسمي الذي يمكن تحديده بكل دقة وقياسه وتحليله بشكل فاعل لتوفر البيانات والمعلومات الإحصائية من مصادرها الأولية والثانوية .. ومن أهم مجالات العمل الحر والذي يصعب تحديده وقياسه العمل الحرفي اليدوي داخل المنزل والعمل غير المأجور لخدمة مزارع الأسرة والأعمال التجارية بأنواعها والأعمال الحرة الذاتية وغيرها وهذه جميعها أدوار إيجابية على التنمية الاقتصادية ولكن يصعب تحديدها مما يترتب عليه إخضاعها إلى عمليات التقدير دون الأرقام الحقيقية والفعلية على أرض الواقع .

إن تشجيع نشر المعلومات المتعلقة بالدراسات والتجارب الداخلة في هذا الميدان وإجراء المسح الشامل الذي يحدد بموجبه معدلاتها الحقيقية على أن تدخل في حسابات القطاع المنتج أمر جوهري وأساسي و هذه الأعمال بالرغم من أنها تفوق عمل الرجال فإنها أعمال لا مقابل اقتصادي لها وليس لها أي معدلات واضحة ومحسوسة في التنمية الاقتصادية إذ اعتبرت هذه الأعمال امتداداً للأمومة البيولوجية .

إن التحليل الإحصائي للإحصائية المشار إليها يوضح بأن معدلات العمل الحر والتي تم جمع البيانات عنها تصل في مجموعها إلى 5,8 ٪ وهذا معدل ضئيل جدا مقارنة بنسبة المرأة العاملة في القطاع العام والخدمي والتي تبلغ (83,9 ٪) من مجموع الإناث ، وإن نسبة المرأة العاملة في قطاع المنشآت المملوكة للمجتمع (10,1٪) من مجموع الإناث وهذا يعني أن معظم الإناث يعملن في دوائر الدولة والمنشآت المملوكة للمجتمع وهذه تشكل نسبة عالية إذا ما قورنت بالانخفاض الواضح في نسبة العاملات في القطاع الخاص والحر ، أما القطاعات الأخرى فلا وجود للإناث فيها إلا بنسب تكاد لا تذكر ومنها : العمل الحر الذاتي والعمل التشاركي والعمل العائلي .

ثالثا معدلات مساهمة المرأة في العمل التشاركي :

رغم أن التشريعات النافذة تدعم العمل الحر التشاركي وتركز على أهمية دوره في التنمية الاقتصادية فإنّ مؤشراته الإحصائية لاتذكر أمام المعدلات العالمية والعربية ، فقد بلغت نسبة النساء العاملات في هذا القطاع في الجماهيرية 5,8 ٪ فقط وفقا للإحصائيات الرسمية .. وإذا ما قارنا معدلات العمل التشاركي عبر السنوات الماضية فنلاحظ الآتي:

السنة	1964	1973	1984	1995	2001
معدل المساهمة	13.7	4.9	0.82	2.10	5.8

والمؤشر التحليلي الإحصائي يدل على:

- مساهمة المرأة في العمل الخاص في عام 1964 كانت أكبر ارتفاعاً فدور المرأة كان فاعلا من خلال الأعمال الزراعية وصناعة الجرود والأردية والغزل الصوفي وصناعة أنواع من السجاد وبعض الصناعات التقليدية والتي كانت لها معدلات عالية في التسويق في السوق الاقتصادي وفي العمليات التنموية ، وانخفضت النسبة بشكل ملحوظ في عام 1984 حيث قل الإقبال على هذه المنتجات بفعل التقدم التقني والتكنولوجي وبفعل ثورة الاتصالات ..
- بعد ظهور تشريعات العمل التشاركي ساهمت المرأة في هذا الإطار من خلال التشاركيات الإنتاجية والخدمية وارتفع المعدل في سنة 1995 إلى 2,10 و وصل في سنة 2001 إلى معدل 5,8 والمتوقع ارتفاعه خلال السنوات المقبلة لزيادة الاهتمام بالتحول للإنتاج والاهتمام بالأسرة المنتجة وفق التشريعات النافذة .

• ورغم هذا الارتفاع في درجة مساهمة المرأة العاملة في القطاع التشاركي فإن رخص العمل التشاركي تخصص للمرأة ما نسبته 20٪ منها غير أنها لا تمارس العمل التشاركي فعليا وتستغل هذه الرخص من الآخرين وتخضع لعمليات التأجير بأساليب غير مشروعة وهذه ظاهرة تتطلب الدراسات البحثية الميدانية للتعرف على أسبابها ولوضع آليات معالجتها .

رابعا : معدلات مساهمة المرأة في العمل الحر الذاتي وفي العمل العائلي :

إن المؤشرات الإحصائية لمعدل مساهمة المرأة في العمل الحر الذاتي وفي العمل العائلي بلغت في سنة 2001 حسب الإحصائيات الرسمية (0,002 و 0,042) على التوالي ، وهذه معدلات لا تذكر نظرا لضآلتها في الحساب الإحصائي ، وإذا ما قورنت بالسنوات الماضية نلاحظ الآتي :

طبيعة العمل	1964	1973	1984	1995	2001
عاملات بمقابل	40.07	48.00	98.5	97.11	98.56
عاملات لحسابهن الخاص	13.7	4.49	0.82	2.10	0.042
عاملات في الإطار العائلي	46.76	47.15	1.13	0.79	0.002

والتحليل الإحصائي يشير إلى :

❖ كان الاقتصاد المحلي يعتمد بدرجة أساسية على الإنتاج العائلي والإنتاج الحر الذاتي فقنوات الاتصال مع العالم الخارجي كانت محدودة نسبيا .

❖ ارتكز الاقتصاد على الصناعات التقليدية وتوفير احتياجات المجتمع منها عن طريق الأسرة المنتجة والعمل الحر .

❖ ومع التطور الفاعل في قنوات الاتصال مع العالم الخارجي والتطوير التقني والمعرفي في وسائل الإنتاج والتطور الثقافي انخفضت القوة الشرائية للمنتجات التقليدية وارتفع معدل الطب على السلع والمنتجات المستوردة أدى إلى انخفاض معدلات الإنتاج الأسري والإنتاج الذاتي وأدى إلى انخفاض المؤشرات الإحصائية بشكل ملحوظ .

❖ عدم التوثيق ونقص المعلومات الإحصائية أدى إلى مؤشرات غير واقعية وهذا يتطلب مزيدا من التنقيب والبحث والدراسة في هذا الإطار .

التحديات والصعوبات التي يواجهها عمل المرأة الحر

أهم هذه التحديات والصعوبات ما يلي :

❖ عدم التوازن في توزيع الوقت المتاح للمرأة بين مهام العمل ومتطلباته ودورها الأسري (كأم ومربية وزوجة) ضمن إطار اجتماعي لا يشجع على المشاركة بين الرجل والمرأة في تحمل أعباء الحياة .

❖ قصور الخدمات التي تعينها على أداء أدوارها المتنوعة كتوفر دور الحضانة والرعاية النهارية وغيرها .

❖ ضعف المبادرات البشرية خوفا من المخاطرة ، وضعف الإدارة الفاعلة ، وعدم قدرتها على المنافسة ، وصعوبات التمويل والتوزيع والتسويق بالنسبة لقدراتها .

❖ عدم تقبل المجتمع ممارسة بعض المهن والوظائف من قبل المرأة وينظر إليها نظرة دونية

❖ عدم قدرة المرأة على تحمل تبعات بعض المهن أو الوظائف لظروف اجتماعية وأسرية .

❖ نقص التأهيل والمعرفة الكافية بالعمل الصناعي والإلمام بالبيئة الاقتصادية والقانونية والتجارية .

❖ مشاكل التسويق عند المرأة أكبر بسبب النقص في المهارات التعليمية والتأهيلية والمعوقات الاجتماعية .

❖ ضعف إمكانيات الحصول على مصادر التمويل والقروض الائتمانية .

❖ عدم قدرتها على مواجهة الأوضاع التنافسية في السوق لندرة التأهيل والتدريب في هذا المجال

❖ صعوبة تحديث المهارات والمعلومات التقنية نتيجة معوقات أسرية واجتماعية مع غياب فرص التدريب واكتساب المهارات والتطوير المهني الأمر الذي يؤدي إلى عدم تطوير عمل المرأة رغم غياب التمييز القانوني في التشريع .

آليات تفعيل دور المرأة في العمل الحر

❖ تشجيع المرأة في العمل الحر على المشاركة الفاعلة في خدمة المجتمع، وزيادة إسهامها في رعاية الأنشطة المختلفة، والتقيد بمعايير الكفاءة، والابتعاد عن مختلف مظاهر التعددية والتقليد .

❖ حث القطاع الحر على أخذ الدور الرئيس في ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل من خلال المساهمة والتحفيز على زيادة فرص العمل ومعالجة البطالة عن طريق الاستثمار المباشر في المشروعات الصغيرة .

❖ التركيز على البحث العلمي والدراسات الهادفة وجمع المعلومات

الواقعية عن القطاع لتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية.

❖ إعطاء الأولوية في التدريب والتأهيل والتطوير للمرأة الممارسة للعمل الحر .

❖ الاستمرار في عملية تحديث وتطوير البنية التشريعية والإدارية والقانونية والإجرائية والتي تحفز وتشجع الاستثمار الخاص في المجالات الاقتصادية والتنموية من خلال العمل الحر .

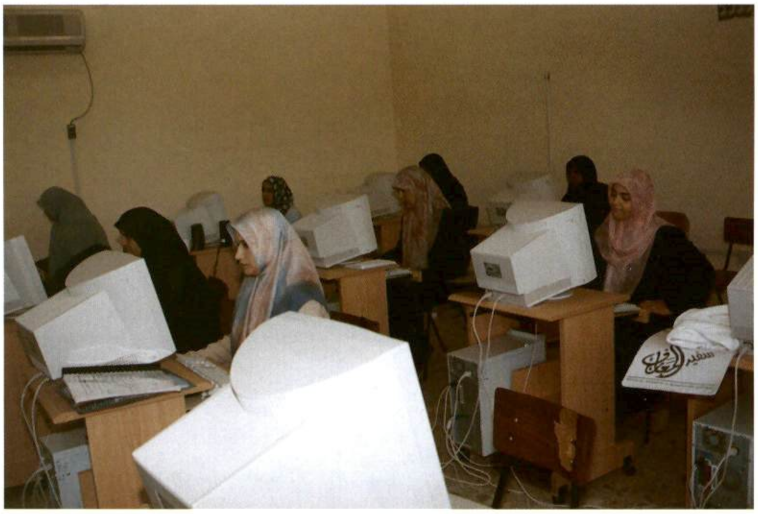

❖ وضع آليات لتمويل ودعم مشاريع العمل الحر للمرأة عن طريق التسهيلات المصرفية والقروض .

❖ وضع آليات لقاعدة بيانات أساسية يعتمد عليها في التخطيط لمشاريع المرأة في العمل الحر .

❖ وضع آلية لتفعيل دور الاستشارات الاقتصادية والقانونية والمعلوماتية عن سوق العمل ومعطياته للمشاركات في هذا القطاع .

❖ العمل على نشر ثقافة التعويل على الذات و الروح المبادرة لدى المرأة وتشجيعها على اختيار المشاريع المستقبلية في المجالات الاقتصادية الواعدة .

❖ العمل على تعزيز الجهود من أجل تمكين المرأة من اكتساب التقنيات والوصول إلى التكنولوجيات الحديثة والتمكن من الثقافة الرقمية .

❖ إن تأهيل الموارد البشرية النسائية في العمل الحر من أولويات التنمية الوطنية وهدف استراتيجي يرمي إلى إدماج المرأة في مقتضيات الاقتصاد المادي والمهن المستحدثة والجديدة

❖ تطوير برامج التكوين المهني وتنويع تخصصاته بما يدعم استفادة المرأة منها في الإعداد والتأهيل والتنويع في اختيار المشاريع دون التقليد والتكرار .

❖ العمل على إيجاد الصيغ الملائمة لدعم إقبال المرأة على التكوين والتعليم المستمر والتعلم عن بعد باستخدام التقنيات المعاصرة عن طريق شبكة المعلومات العالمية .

العمل الحر ودور الإعلام في التمكين والتفعيل

إن وسائل الإعلام متعددة ومتنوعة ولكل وسيلة إعلامية وميزاتها التي تنفرد بها عن الأخرى .

وتشير الدراسات العربية إلى أن تناول قضايا المرأة في وسائل الإعلام ما يزال يعاني من مشكلات لا ترتقي إلى مستوى التحولات التي شهدتها الساحة من إنجازات ملموسة خلال الفترة الماضية في مجالات التعليم والعمل الاقتصادي الفاعل والمشاركة الاجتماعية والثقافية والإبداعية .

ويجمع الباحثون في مجال الاتصال والإعلام على الدور الخطير الذي يلعبه الإعلام في التأثير على متلقي الرسالة الإعلامية علاوة، على ماتتميز به وسائل الإعلام من طبيعة مزدوجة تساعد على نشر وترويج الأفكار والقيم المتناقضة في آن واحد ، فهي تساعد على تغيير القيم والعادات والمفاهيم التقليدية وتسهم في ذلك بخلق أشكال جديدة من الوعي وتشكيل الوعي ، الثقافي والقيمي في المجتمع ، ويعود الإعلام إلى الإمكانيات المتاحة أمام وسائل لتوصيل الرسالة الإعلامية إلى مختلف الفئات الاجتماعية وبكل الطرق والوسائل المتاحة .

ومن أهم أو لويات الإعلام إبراز دور المرأة والدفع بها وتوعيتها والتأكيد على

المفاهيم المتعلقة بحقوقها الاجتماعية والقانونية والسياسية في التعليم والمشاركة الفاعلة وشغل المناصب العامة من خلال الوسائل الإعلامية المتعددة باعتبارها وسائط ثقافية تربوية ترفيهية لها تأثير كبير في اتجاهات الرأي العام وذلك إذا ما وضعت لها سياسات واضحة تتبنى تفعيل عمل المرأة ودورها في عمليات التنمية الاقتصادية وتعتمد على بلورة وعي عام لدى المجتمع بتقدير جهودها وتفعيل دورها الواعد في بناء المستقبل السعيد.

ويعتبر الإعلام مرآة تعكس مظاهر التنمية في المجتمع في جميع مجالاتها ومنها صورة المرأة في الفضاء الإعلامي حيث يعطي أهمية بالغة لدورها الرئيسي للنهوض بمكانتها في المجتمع اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، لا سيما في ظل التطور الكبير الذي تشهده وسائل الإعلام في عصر المعلوماتية وقنوات التواصل المعاصرة وسيطرة وسائل الاتصال المجتمعية والمتمثلة بوسائل الإعلام الجماهيري .

آليات تفعيل عمل المرأة الاقتصادي في وسائل الإعلام

من أهم آليات التفعيل الفاعلة في مجال العمل الحر للمرأة مايلي :

• تعتبر البرامج الثقافية الهادفة والمصممة لمعالجة قضايا المرأة في العمل الحر من أهم آليات التفعيل .

• حلقات النقاش مع المتخصصين الاقتصاديين مع اعتبار مشاركة العناصر ذات الخبرة في هذا القطاع أمراً أساسياً وجوهرياً .

• بث ونشر وجمع المعلومات والإحصائيات الواقعية عن العمل التشاركي والعمل الحر والعائلي للمساهمة في وضع قاعدة بيانات بالخصوص .

• استغلال كل وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمنظورة لتوعية المجتمعات العريضة بدور المرأة الهام الرئيسي في المجالات الاقتصادية ومجالات العمل الحر .

• التركيز عبر وسائل الإعلام على إظهار الصورة الحقيقية للمرأة ومشاركتها الواقعية في أنشطة الدولة الخدمية والاقتصادية والسياسية وإلقاء مزيد من الضوء على دور المرأة كربة أسرة ومربية للنشء بصورة متطورة .

• إيقاف عرض الصورة السلبية والمهنية للمرأة في وسائل الإعلام (مسموعة مقروءة – مرئية –الكترونية) وتفعيل دورها التنموي على مختلف الأصعدة .

• تطوير البرامج الإعلامية المختلفة من خلال تصميم برامج هادفة تبث رسائل إعلامية متميزة تدعم عمل المرأة وخصوصاً في مجال العمل الحر .

• تعميم البرامج التي تتيح للمرأة التعرف على المشروعات الصغيرة ودراسة الجدوى الاقتصادية وشرح المفاهيم الاقتصادية وتطبيقها على أرض الواقع بما في ذلك عرض أساليب التسويق المتطورة والإدارة الحديثة والتقنيات المعاصرة .

• تخصيص برامج توعية قانونية تتعلق بالحماية الممنوحة للمرأة في الاتفاقيات الدولية والعربية وفي التشريعات النافذة والتركيز على حقوقها وواجباتها القانونية في مزاولة الأنشطة الاقتصادية في العمل الحر .

• القيام بحملات إعلامية لزيادة الوعي الاجتماعي بعمل المرأة في القطاع الحر وخاصة في المجالات غير التقليدية ، وتقديم المعلومات والبيانات المتعلقة بعملها والمعوقات التي تواجهها .

• القيام بزيارات ميدانية لنماذج متميزة لعمل المرأة في القطاع التشاركي والحر والعائلي وإبراز التجارب الناجحة لعمل المرأة ودورها الفاعل في مجالات التنمية الاقتصادية كنموذج يحتذى به .

• توسيع المساحة الإعلامية الخاصة بالمرأة العاملة في القطاع الحر في وسائل الإعلام المتعددة .

لماذا يعتبر الإعلام أداة تفعيل فاعلة لعمل المرأة الحر ؟

يعتبر الإعلام من أهم أدوات تفعيل العمل الحر للمرأة للأسباب الآتية:

❖ التأكيد على الدور الهام للإعلام في كل صوره في توعية المجتمعات العريضة بدور المرأة الهام والرئيسي في جميع مجالات التنمية من خلال برامجه الفاعلة .

❖ دوره في توعية المجتمع وشرائحه بعمل المرأة في العمل الحر وأهميته في عملية التنمية من خلال برامج تؤدي إلى تغيير النظرة

الدونية والأفكار السلبية السائدة عن عمل المرأة في هذا المجال .

❖ دوره في تعزيز مشاركة المرأة في مجالات البحث العلمي ودعم جهودها في البحوث الميدانية بنشر ما تتوصل إليه من نتائج .

❖ دوره في حث المرأة على توجيه أبحاثها العلمية والتكنولوجية نحو جهود التنمية في كل مجالاتها من خلال برامجه الفاعلة بتزويدها بالبيانات التي تحتاجها .

❖ دوره في ربط المجالات العلمية والعملية والتي تقدم عبر الأجهزة المتخصصة العامة والخاصة وعبر التقنيات المعاصرة وشبكة المعلومات العالمية وتقديمها بشكل فاعل لمن يحتاجها .

❖ دوره في الوصول إلى أسلوب أمثل للحصول على مصادر التمويل والقروض للمشروعات الصغيرة وتحديد المعوقات التي تحول دون ذلك من خلال الحوار والنقاش مع ذوي الاختصاص .

❖ دوره في توضيح وتبسيط المفاهيم الاقتصادية التي تتعلق بمعطيات سوق العمل ودراسة الآثار المترتبة على المشاركة الاقتصادية للمرأة في ظل عولمة الاقتصاد وتبني مفاهيم السوق الحر والتجارة العالمية وربط عمل المرأة الاقتصادي بالمفاهيم الدولية .

❖ دوره في حث المؤسسات البحثية على إجراء البحوث التي تتيح المزيد من التعرف على أهمية دور المرأة في التنمية الاقتصادية وتفعيل دورها في العمل الحر والتعرف على المعوقات التي تواجهها .

❖ دوره في تناول المشكلات والظواهر السلبية ذات العلاقة بعمل المرأة الاقتصادي وخصوصاً في مجال العمل الحر ، وتحليل أسبابها وتقديم البدائل الإيجابية الفاعلة وتبني مفاهيم جديدة من خلال بث برامج هادفة تصمم على هذا الأساس .

❖ دوره من خلال البرامج التوعوية الهادفة لجميع شرائح المجتمع في إبراز أهمية العمل الحر للمرأة ودوره في عملية التنمية من خلال برامج تؤدي إلى تغيير النظرة الدونية والأفكار السلبية السائدة . دوره في استخدام وسائل الإعلام لتشجيع وتقدير المبدعات من النساء العاملات ونشر المعلومات عن النساء الناجحات في النشاطات الاقتصادية المختلفة وخاصة غير التقليدية منها .

❖ دوره في تقديم المعلومات والبيانات المتعلقة بعمل المرأة الحر ومدى مساهمتها في النشاطات الاقتصادية والمعوقات التي تحول دون إشراكها بشكل حقيقي في عملية التنمية الاقتصادية .

❖ دوره في توعية المرأة العاملة بأهمية مجال تبادل المعلومات وتقنيات الاتصال الحديثة وحثها على استخدام التقنيات المعاصرة في العمليات التخطيطية والتسويقية والإدارية والاستفادة منها في تطوير مهاراتها.

التوصيات والمقترحات

المرحلة المقبلة مرحلة خلق وإبداع ، خلق الإنسان النموذجي والإبداع في العمل وأدائه ، وإبداع المرأة في المجتمع الليبي يتطلب تعزيز دورها كاملاً في التنمية وتعزيز قدراتها واعتمادها على الذات، وزيادة مهامها في النشاط الاقتصادي والنشاط الحر بما في ذلك المشاركة الفاعلة في مجالات الاقتصاد والتنمية وتعزيز قدراتها واعتمادها على الذات وزيادة مهامها في النشاط الاقتصادي والنشاط الحر بما في ذلك المشاركة الفاعلة في مجالات الاقتصاد والتنمية الشاملة ،

لذا نطرح التوصيات والمقترحات التالية :

• تحسين الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة في العمل الحر عن طريق إزالة العقبات القانونية والاجتماعية والثقافية والعملية التي تعرقل مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية بشكل فاعل وتسخير الفضاء الإعلامي لذلك.

• العمل على رفع مستوى مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية والتنموية عن طريق تحقيق تواجد أكبر للمرأة الجديرة في مواقع اتخاذ القرار.

• تأهيل النساء اللاتي يعملن في القطاع غير المنظم بغية تحسين إنتاجهن وجعلهن أكثر ارتباطاً بمجالات الإنتاج والتسويق بما يخدم التنمية .

• توفير قاعدة بيانات وإحصائيات دقيقة عن حجم ونوعية العمالة النسائية في القطاع الحر ، وتحديد الاحتياجات والمعوقات التي

تعاني منها وإعداد البرامج والحلول المناسبة لها .

• إجراء مسح اقتصادي لمجالات العمل الحر للمرأة للتعرف على طبيعته وخصائصة والخبرات المتواجدة به ومستوى حجم العرض والطلب به والصعوبات التي تواجهه لوضع استراتيجيات فاعلة للمعالجة ونشر المعلومات المتعلقة بذلك .

• إجراء الدراسات الميدانية عن وضع المرأة العاملة وحجم ونوعية عمالتها والمشاكل التي تواجهها بمختلف القطاعات ، والتركيز على عمل المرأة في القطاع غير المنظم لأنه خارج عن أية تغطية قانونية أو تدابير حماية أو دراسات أو إحصائية .

• رفع وعي المرأة وثقتها بنفسها وقدراتها على بناء الشخصية الريادية والإدارية من خلال برامج تدريبية على بناء القدرات الذاتية وتنمية التدريب على القيادة لديها لتشجيعها على القيام بأدوراها القيادية من خلال مشروعات العمل الحر .

• وضع قاعدة بيانات أساسية عن العمل الحر للمرأة والاعتراف بقيمة العمل العائلي وتفعيله في إطار العمل الاقتصادي التنموي .

• الاهتمام بتوفير الإحصاءات والمؤشرات والبيانات الدقيقة عن حجم العمالة النسائية وطبيعتها والمجالات التي تسهم فيها المرأة وخصوصاً في العمل الحر والعمل العائلي للمرأة .

• إنشاء مراكز متخصصة لتقديم المعلومة العلمية والاستشارة القانونية والفنية والمساعدة في تحديد مصادر التمويل ومعالجة الصعوبات والعوائق دعما للمرأة في العمل الحر لرفع كفاءة أدائها في هذا المجال .

• إنشاء مراكز تدريبية تهتم بتصميم البرامج التدريبية الفاعلة في تخصصات العمل الحر لرفع معدلات التطوير والتأهيل والإعداد للمرأة في هذا المجال والتركيز على استخدام التقنيات المعاصرة .

• ربط وسائل الإعلام ببرامج التعليم والتدريب عن بعد وتخصيص مساحات فضائية لذلك وفق مدد زمنية محددة تتناسب وطبيعة عمل المرأة في العمل الحر .

• توفير كل الإمكانيات المادية والمالية لوسائل الإعلام المتعددة للقيام بدورها الفاعل في تفعيل دور المرأة في العمل الاقتصادي .

• وضع آليات تنظيمية وتشريعية لدعم مصادر تمويل مناسبة بشروط بسيطة تدعم عمل المرأة في العمل الحر للتخفيف من حدة البطالة في سوق العمل وحدة البطالة المقنعة في القطاع العام والخدمي .

• وضع آلية تشريعية وتنظيمية ورقابية لمتابعة العمل الحر للمرأة وتذليل الصعوبات التي تواجهه والتقليل من حدة المخاطرة بوضع استراتيجيات تخطيطية مدروسة علميا وتنظيمها وإدارياً من خلال الأجهزة الإدارية ذات الاختصاص ...

المراجع

❖ التعداد السكاني للجماهيرية لعام 1995 ولعام 2004 طرابلس .

❖ إحصائيات منظمة العمل العربية ...موقع المنظمة على شبكة المعلومات ، القاهرة .

❖ د. علي الحوات ، التعليم وسوق العمل ، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية 2002 .

❖ د. عبد السلام الدويبي " الأبعاد الاجتماعية والسكانية للتنمية المستدامة في المجتمع الليبي، طرابلس

❖ تقارير دولية ومحلية :

❖ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 .

❖ تقرير التنمية البشرية 1999 في ليبيا ، الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات ، طرابلس .

❖ تقارير الأمم المتحدة عن ليبيا وتقرير التنمية البشرية في ليبيا NCRSS.

❖ التقرير الوطني حول تطور المرأة العربية الليبية في النشاط الاقتصادي سنة 1995

❖ د. فاطمة يوسف وفاء " مشاركة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي " كلية الزراعة جامعة الفاتح طرابلس

❖ د.هبة أحمد نصار " رؤية عامة لتمكين المرأة العاملة في النشاط الاقتصادي القاهرة مارس 2004.

❖ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج الإحصائية لحصر القوى العاملة 2001.

❖ الكتيب الإحصائي لحصر القوى العاملة لعام 2001 طرابلس

❖ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق " خصائص القوى العاملة الليبية " طرابلس .

❖ مركز قضايا المرأة " الإعلام والاقتصاد والمرأة " القاهرة ، موقع الانترنت

❖ حقائب تعليمية وتدريبية عن : العمل الحر –المبادرين – الإعلام والمرأة –أنواع العمل الحر –خطوات إلى مستقبل مشرق.

الأبعاد المرجعية للتعداد العام للسكان في تنمية الموارد البشرية

د. عبد السلام بشير الدويبي

المرجعية الاجتماعية و التخطيطية للتعداد العام للسكان

الأهداف الاجتماعية والتخطيطية للتعداد العام للسكان

تنطلق الدراسات السكانية من كون السكان هم العنصر الأساسي والهدف الأسمى لكل برامج وسياسات التنمية البشرية المستدامة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والصحية وسواها ، وتغني المرجعيات المعلوماتية السكانية عن كل التخمينات والافتراضات التفسيرية لخصائص السكان وذلك من حيث كونها تمثل مرجعية معلوماتية واقعية ودقيقة للخصائص السكانية من حيث الحجم والتركيب العمري والنوع والنشاط الاقتصادي بأنواعه والتوزيع المكاني القطري ، وهذه تمثل قاعدة انطلاق وأساساً لكل تخطيط واستشراف مستقبلي لحالة المجتمع.

وهكذا فإن التعداد العام للسكان ليس حصراً كمياً أو عددياً للسكان فقط بل هو أيضاً تشخيص اجتماعي للخصائص الديموغرافية للسكان، يعطي صورة واقعية عن تركيبة المجتمع وموارده البشرية ومستقبله واحتياجاته المختلفة .

ويتمثل البعد المهم للتعداد العام للسكان في مجال التخطيط التنموي البشري المستدام في مرجعيته المعرفية الأكثر دقة في التعبير عن الواقع الديموغرافي وخصائصه وتوقعات نموه وتوجهاته المستقبلية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إنجاز التعداد العام للسكان يأتي في إطار بنية المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والصحي والتعليمي والتاريخي للمجتمع الليبي ضمن منظور شمولي متداخل بين كل هذه المكونات وسواها .

وينطلق في دراسة بنية المجال وفق منهجيات وأطر مرجعية نظرية تتجاوز الإحصاءات الحيوية المكتبية الوثائقية متعمقة في ديناميكية الواقع الاجتماعي للسكان في مفهومه الواسع، وتجرى تبعاً لذلك جملة القراءات والتحليلات الخاصة والنوعية وهكذا تركز هذه الورقة على تحليل البعدين الاجتماعي والتخطيطي للتعداد العام للسكان لإبراز أهمية هذين البعدين وضرورتهما في صنع السياسات واتخاذ القرارات والتخطيط التنموي وتحقيق التنمية البشرية المستدامة .

الأهداف الاجتماعية والتخطيطية للتعداد العام للسكان

التعداد العام للسكان عمل علمي إحصائي بالغ الأهمية وذلك لما يحققه من أهداف تتواصل مع بناء المجتمع ووظائفه . ويمكن تحديد أهم الأهداف الاجتماعية والتخطيطية للتعداد العام للسكان في الآتي :

❖ توفير مرجعية معلوماتية حول الواقع السكاني في مجالاته الاجتماعية والاقتصادية والصحية ، وإعطاء صورة دقيقة عن مؤشرات التغير السكاني من حيث معدلات النمو والهجرة والتركيب

العمري وغيرها ، وهذه المعلومات تسهم في توجيه السياسات وتطوير الخطط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة .

❖ تيسير عملية الإسقاطات السكانية خلال الفترات الزمنية بين هذا التعداد والتعداد العام للسكان في السنوات العشر المقبلة. وتوظيف البيانات التي يظهرها التعداد كقاعدة لإجراء هذه الإسقاطات بشكل دقيق .

❖ رصد مظاهر الخلل في التركيبة السكانية وفي خصائص السكان الأخرى مثل:

❖ معدلات الوفيات عموماً

❖ معدلات وفيات الأطفال.

❖ معدلات الخصوبة في علوها وتوسطها وانخفاضها.

❖ تأخر سن الزواج وظاهرة العنوسة.

❖ المشاركة في النشاط الاقتصادي .

❖ الصحة والتعليم والأمية وسواها .

❖ المساعدة الداعمة للتحديد الدقيق لحاجات السكان في مختلف مجالات الحياة حاضراً ومستقبلاً بما يمكن من وضع الاستراتيجيات وتحديد السياسات وتطوير الخطط .

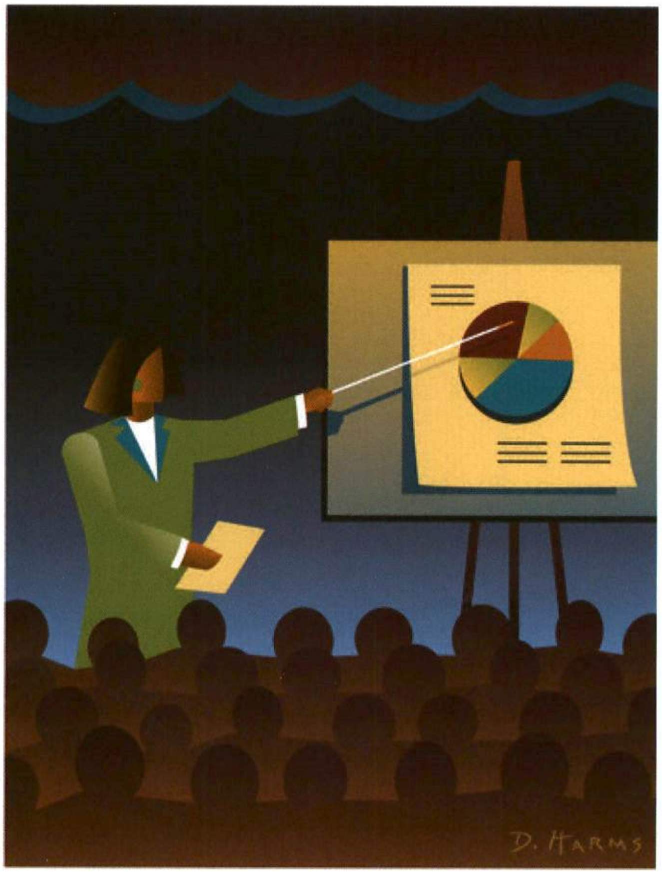

❖ تسليط الضوء على قضايا الهجرة والتجمعات السكانية العشوائية والمتخلفة .

❖ توضيح مسارات التحضر ونمو المراكز السكانية الحضرية ومراكز الاكتظاظ السكاني .

❖ إجراء المقارنات بين التعداد الحالي للسكان وبين التعدادات السابقة للتعرف على اتجاهات التغير في النمو والخصائص الديموغرافية للسكان.

❖ المساعدة في بناء نظام المعلومات الجغرافية GIS Geo-graphical information System الذي يعتبر على درجة بالغة من الأهمية تخطيطياً وخدمياً وسياسياً وأمنياً واجتماعياً وقتصادياً .. الخ .

الإطار الهيكلي العلائقي الاجتماعي للتعداد :

ينظر إلى التواصل الهيكلي العلائقي للتعداد العام للسكان من خلال البعد الوظيفي Functional والبعد البنائي Structural بمعنى أن السكان في أي إقليم يتكون من بعدين رئيسيين وهما: البعد العملي الوظيفي المتمثل في العلاقات والأفعال والأنشطة السكانية ، والبعد البنائي المتمثل في التركيب السكاني وخصائصه المختلفة ، وتتخذ العلاقة بين البعدين الوظيفي والبنائي وفقاً للنظرية الوظيفية في علم الاجتماع طابع التكامل والترابط والتجانس. بينما تتخذ هذه العلاقة وفقاً للنظرية التفاعلية جانب تبادل الأثر والاعتماد الثنائي الأبعاد ونتائجهما المختلفة وذلك على النحو المبين بالشكلين (1 و 2) .

المجال الاجتماعي الديموغرافي :

يقصد بالمجال الاجتماعي الديموغرافي وفقاً لنظرية المجال لكورت ليفين ذلك التقاطع بين ما هو اجتماعي وما هو بيئي وما هو سكاني لبلد أو جماعة أو مجتمع ما في زمن محدد .

وتعتقد كاترين Gatterin paix أن المجال هو الدلالة أو التصور المعنوي المادي الذي يمثل نظام العلاقات بين العناصر البنيوية المادية والبشرية في حيز جغرافي معين .

ويعتقد شيبلنج أن المجال هو المحيط والأداة لإنتاج وإعادة إنتاج الروابط والعلاقات بين مكوناته البنيوية المادية منها والمعنوية والبشرية . ومن هنا يمثل مجال التعداد العام للسكان نوعاً من الهدفية الشمولية والتوجه الترابطي للمكونات العامة للأنشطة والعلاقات الاجتماعية ، إنه على رأي كاتلس مانويل Catks Manuel الدلالة المحسوسة لكل المكونات التاريخية والاجتماعية، وهو نتاج مادي معنوي يتواصل مع عناصر أخرى مادية وبشرية تنشأ بينهما علاقات اجتماعية وأنشطة سكانية تعطي للمجال ولمختلف العناصر المكونة له شكلاً معيناً ودلالة

اجتماعية ثقافية .

وتوجد عدة مقاربات للمجال الاجتماعي الديموغرافي منها :

❖ المقاربة البيئية :

تتطلق المقاربة البيئية من العلاقة بين السكان والبيئة على أساس تحليل علاقة التفاعل بين الإنسان والبيئة ورصد مؤشرات الاستغلال الجائر والاستنزاف للموارد البيئية . وتأخذ هذه المقاربة الأبعاد التي تهدد إصحاح البيئة وصحة الإنسان وحق الأجيال القادمة في بيئة سليمة مناسبة للعيش وغيرها .

المقاربة الاجتماعية الثقافية للبيئة :

تسعى هذه المقاربة إلى فهم أبعاد السلوك البشري في إطار اجتماعي وإلى تحديد دور الثقافة باعتبارها تمثل نمط معيشة وسلوك وعلاقات الناس، أو هي ذلك الكل المركب من العادات والتقاليد والقيم والفنون والمعتقدات وكل ما صنعته يد الإنسان وعقله باعتباره عضواً في جماعة أو مجتمع، وتحديد دور كل هذه الأبعاد في الأنشطة السكانية والمواقف الاجتماعية من الزواج والإنجاب وغيرها .

المقاربة التاريخية :

تؤشر هذه المقاربة على التمايز والتنوع الذي يحدث للسكان عبر تعاقب الزمن ، بمعنى الاهتمام بخضوع النمو والتغيرات الديموغرافية لعامل الزمان وما صاحبه من معطيات كالحروب والأوبئة والكوارث وغيرها ومدى انعكاسها على السكان في الإقليم أو البلد أو المجتمع المستهدف .

❖ المقاربة البنيوية :

وتحاول هذه المقارنة دمج كل المقاربات السابقة لتحليل المجال الديموغرافي باعتباره ما يوجد بينها من تداخل وتصارع وتكيف وانسجام ولتنتج في مجموعها خصائص سكانية معينة .

هكذا إذا تتعدد المقاربات لموضوع الدراسات السكانية عموماً والتعدادت العامة للسكان على وجه الخصوص . ويفيد التنوع في المقاربات في جعل التعداد العام أكثر شمولية وتغطية لمتغيرات ذات أهمية خاصة في مجالات التنمية البشرية المستدامة .

وحتى تحقق بيانات التعداد المستهدف منها لابد من مراعاة مايلي:-

❖ التأكيد على شمولية التعداد لكافة المتغيرات ذات العلاقة بالأنشطة السكانية وبالتغيرات في خصائص وبنية السكان .

❖ التزام القائمين على التعداد بالدقة والموضوعية والتواصل الفعلي مع السكان .

❖ الاحترام والتقدير والتسجيل الدقيق للمعلومات التي يدلي بها السكان في مكانها في الاستمارة والابتعاد عن التفسيرات والتقديرات الشخصية .

❖ إعطاء أهمية خاصة للتعداد لما يترتب على نتائجه من قرارات وسياسات وخطط وبرامج وإسقاطات سكانية .

المراجع

❖ د. عبد السلام الدويبي وآخرون، 1995 دراسات في المشكلات الاجتماعية ،

❖ د. عبد الله إبراهيم (1991) المسألة السكانية وبنية المجال .

❖ نادر فرجاني (2000) الامكانات البشرية والثقافية العربية / مجلة المستقبل العربي العدد 252 ص 60 .

❖ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1990 –2005) تقارير التنمية البشرية المستدامة .

❖ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، ليبيا: تقرير التنمية البشرية (1999) .

❖ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، ليبيا : التقرير الوطني للتنمية البشرية (2002) .

❖ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (2005) أهداف الألفية 2015 .

❖ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق : النتائج النهائية للتعداد العام للسكان (1995) .

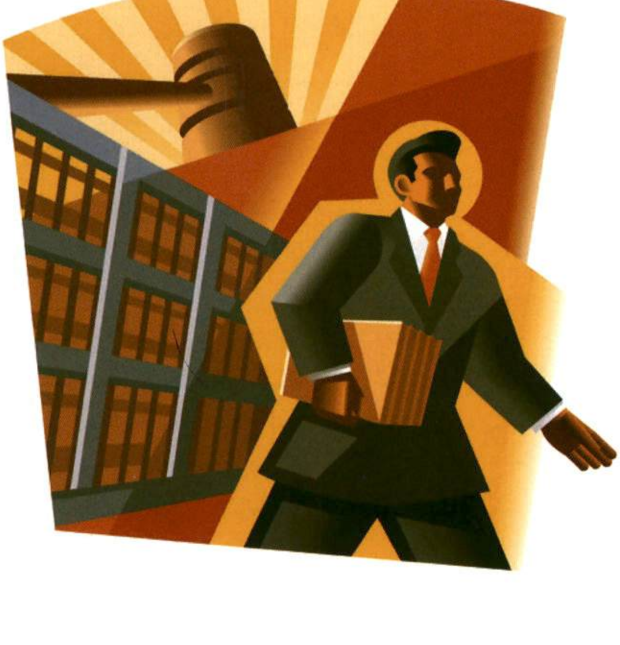

الإدارة الإلكترونية: الجهوزية والمنهاج

د. صالح محمد الزليطني

أوضحنا في العدد السابق أي بالجزء الأول من التقرير، كيف أن دول العالم تسعى إلى تبني الإدارة الإلكترونية من أجل تطوير الخدمات التي تقدمها لمؤسسات المجتمع والأفراد ورجال الأعمال على مختلف توجهاتهم ، وتشجيع وتحفيز التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب تحسين كفاءة وأداء العمليات الإدارية الداخلية. وأوضحنا كيف أن الإدارة الإلكترونية بإفريقيا والوطن العربي تمثل فرصة ذهبية للمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال مساعدة الأنشطة الاقتصادية على خفض كلفة التشغيل عن طريق توفير إتاحية فورية للمعلومات وسهولة اقتنائها. وبصورة مشابهة، يمثل تقديم الخدمات الإلكترونية للأفراد فرصة ذهبية للتخلص (أو التقليل) من التعقيدات الإدارية وبالتالي تحقيق إتاحية وشفافية عاليتين بينهما.

وأوضحنا أيضا أن تبني الإدارة الإلكترونية يؤدي إلى تحوير مزدوج للعلائق الأساسية بين مؤسسات الدولة من جهة وبين مؤسسات الدولة والأفراد والقطاع الأهلي من جهة أخرى. فمن ناحية تقوم الإدارة الإلكترونية بإعادة صياغة عمل مؤسسات الدولة من خلال طرق مبتدعة وجديدة من تكامل المعلومات وزيادة مستوى إتاحيتها باستخدام الويب (Web) وترغيب اقتنائها وتقديم الخدمات، وكذلك تحوير طبيعة الإدارة من خلال التأثير على العلائق بين مؤسسات الدولة والأفراد من مسؤوليات وواجبات. ومن ناحية أخرى فإنها لا توفر حلولا لسياسة تنموية فاشلة ولا لمشاكل البيروقراطية المنتفخة.

وأوردنا أهداف الإدارة الإلكترونية وتأثيراتها ، وشرحنا كيفية بناء مركباتها ومشاكلها، وتحديث الإدارة، وإدارة المعرفة ، وكيفية تدبير خدمات الإدارة الإلكترونية.

أما في هذا العدد فإننا سوف نستعرض أهم أجزاء الإدارة الإلكترونية ألا وهي المفاهيم والحلول.

الإدارة الإلكترونية: مفاهيم وحلول

يستعرض هذا الجزء من المبحث، نظرة عامة حول مفاهيم حلول الإدارة الإلكترونية. ولإيضاح هذا المفهوم، دعونا نتفحص مكانة ودور أمانة عامة في المجتمع ، ونعني بمفردة أو لفظ أمانة أي مؤسسة تحت سيطرة القطاع العام مثل الهيئات والأجهزة والمصالح والمصارف ومراكز البحث والتطوير والمكاتب الشعبية والشعبيات والإدارات والمجالس العليا ...إلخ.

من المفترض أن تقوم الأمانة بإدارة وتنظيم بعض سمات الحياة بالجماهيرية. تتباين هذه السمات من أمانة إلى أخرى، ولكن دعونا نركز على أوجه التشابه. تتكون الأمانة داخليا من بضعة إدارات، والكل يقدم تقاريره إلى الأمين أو رئيس مجلس الإدارة والذي بدوره يقدم تقاريره أيضا إلى اللجنة الشعبية للأمانة أو مجلس الإدارة.

وعند الضرورة تتفاعل الأمانة مع مؤسسات عامة أخرى أو ربما مع شركاء دوليين. وتقدم الأمانة بعض الخدمات إلى الناس مثل المواطنين والأجانب المقيمين بالبلد، مثلما تقدم الخدمات لرجال

الأعمال والمنظمات داخل وخارج الجماهيرية. يقوم كل من يرغب في الحصول على ترخيص من هؤلاء جميعا، بتقديم طلبات مرفقة بوثائق متعددة إلى شبابيك مخصصة ، في حالات تعذر الموافقة الفورية على الطلب مثل تعذر توقيعها أو معالجتها، يحدث نوع من الحركة الإدارية وبالتالي تدفق العمل ويشمل، مثلا، تسجيل الوثائف والتحقق منها والموافقة الإدارية عليها...إلخ.

عليه، فإنه من المفترض أن تقوم الإدارة الإلكترونية بتحسين كفاءة التواصل بداخل الأمانة، ولا يفترض أن تقوم بأتمتة صناعة القرارات العليا للمجالس واللجان والمستشارين والآليات ذات الصلة بالتوجهات الإنسانية، ولكن بطبيعة الحال يمكنها الاستفادة من المعلومات الجيدة والمركزة والمصنفة عند تأسيس القرار. عوضا عن ذلك، تركز أطر الإدارة الإلكترونية على العمليات الواسعة. ولذلك سيكون تركيزنا على التواصل بين:

- الأفراد والأمانات العامة.
- القطاع الأهلي والأمانات العامة.
- الإدارات المختلفة داخل المؤسسة الواحدة (انسياب داخلي).
- المؤسسات والأمانات المختلفة (انسياب خارجي).
- الأفراد والقطاع الأهلي ومختلف القطاعات الأهلية (من خلال المؤسسات والأمانات العامة).

التفاعل بين الأفراد والأمانات

يتسم تردد الفرد الواحد على الأمانات بالعشوائية، ولنقل مرات قليلة خلال السنة الواحدة. خلال هذه الزيارات القليلة يحتاج الفرد إلى التوعية بإتاحية الخدمات التي توفرها الأمانة، من حيث شروط وسبل الحصول عليها والإجراءات ذات الصلة بطلب الخدمة أو المنتوج مثل نوع الوثائق اللازمة والزمن الذي يستغرقه الإجراء، حتى يتجنب العاملون بهذه المؤسسات الخصومات مع المترددين التي تنتج عنها علائق سيئة بين الأمانة والأفراد وتتعطل الأعمال وبالتالي هدر الوقت والمال لكلا الطرفين. يرغب الفرد في قضاء أقصر وقت ممكن في طوابير الانتظار، كما يرغب في معرفة الإطار الزمني لرؤية نتائج ملموسة. ومن ناحية أخرى، فالأفراد مجهولون للأمانات، وعليه فالتعامل معهم وإبرام الصفقات الإلكترونية لا يخلو من المشاكل والمخاطر فيما يتعلق بالمحافظة على هوية المستخدم (كلمة العبور) والتأكد من أصالة الشهائد المقدمة. فالتبصر في كلمة العبور وأصالة الشهائد لمرة واحدة، يعتبر أمرا غير منطقي. والبديل الأفضل يكمن في استخدام هوية ذات أصالة في السجلات المدنية مثل رقم ورقة أو كتيب العائلة أو رقم البطاقة الشخصية أو رقم وطني مميز يخصص لكل مواطن منذ ولادته وحتى مماته. يساعد مثل هذا الرقم على إزالة أي غموض في التعرف على أيٍ من الأفراد، وبالتالي يسهل إتمام أي إجراء من خلال تسليم الوثائق ذات العلاقة (مثل نسخ من وثائق) من خلال الإنترنت.

الحد الأدنى: يستفيد الأفراد من الخدمات المعلوماتية، في حين أن الإجراءات تظل مصحوبة ببعض المخاطر وتحتاج إلى حرص في التعامل مع الأفراد خاصة المجهولين لدى المؤسسات، يستثنى من ذلك الخدمات المأجورة مثل دفع فواتير الكهرباء والقروض وغيرها...

الأشياء المهمة: من المهم الإلمام بالعمليات التالية: التصفح (Browse) والبحث عن الوثائق واللوائح والتعليمات والأسئلة المتكررة وكيفية دفع الفواتير.

التفاعل بين رجال الأعمال (القطاع الأهلي) والمؤسسات العامة

يتفاعل رجال الأعمال (القطاع الأهلي) مع المؤسسات العامة (الأمانات العامة) بشكل منظم، لذلك يمكن تسجيلهم كمستخدمين ثقات، مما يزيد من كفاءة التواصل معهم بسبب الوضوح الفوري للهوية والمتمثلة في تسليم وثائق بالخصوص وتحديد محور التواصل (شخصية اعتبارية). عند اتمام هذه الإجراءات يتم صرف هوية أو شهادة إلكترونية أو كليهما مما يضمن الحصول على الخدمات المطلوبة فور التعريف بالمستخدم. على النقيض من الأفراد، يدرك رجال الأعمال مسبقا إدراكا كاملا ما يبحثون عنه وماذا يريدون وكيف يجدونه، وذلك مرة أخرى، لأنهم أكثر تنظيما في إجراءاتهم.

ماذا يريدون: تعني كيفية صنع الانسيابية وسلاسة معالجات الأعمال (Business processes) المألوفة وجعلها أيسر وأسرع. ونظرا للتفاعل طويل الأجل الذي بين رجال الأعمال والأمانات، فإنهم أي رجال الأعمال قد يصنعون أحيانا روابط متينة ومباشرة معها، أي أنهم ربما يتعاملون مع الإدارات الداخلية مباشرة عوضا عن تسليم الوثائق عبر النوافذ.

الحد الأدنى: يرغب رجال الأعمال أيضا في الخدمات المعلوماتية، كذلك يرغبون في تنفيذ وبسهولة صفقاتهم وإجراءاتهم المنظمة إلكترونيا. يستفيد كل من رجال الأعمال والأمانات من آليات بناء ثقة عتيدة وهي مقدور على كلفتها المالية في هذه الحالة.

الأشياء المهمة: من المهم الإلمام بالعمليات التالية: الأنماط المختلفة للصفقات مثل أتمتة النمط المتقدم (Mode Advanced Auto-mation) والوصف الذاتي (Self-describing) وخدمات الويب للزبائن من رجال الأعمال وبناء آليات الثقة والدعم الإلكتروني للصفقات المالية مثل المدفوعات والتحويلات المالية وإدارة العلاقات مع الزبائن عبر الإنترنت من أجل حفظ سجل تاريخي للتعاملات.

التفاعل بين الإدارات

يكمن الهدف الرئيسي هنا في تحسين معالجات الأعمال. لا يخدم ولا يساعد أفضل صفحات الواجهة الأمامية للويب (البديل لدهاليز ونوافذ تقديم الوثائق) المستهلك إذا ما عولجت الطلبات والوثائق المسلمة إلكترونيا بعد طبعها بنفس الطريقة التقليدية العتيقة بالمكاتب الخلفية (Back offices). تشمل معالجات الأعمال، تسجيل مصادر استشارية للمعايير والحقائق ذات العلاقة من أجل المقارنة واتخاذ القرار وبالتالي الموافقة والاعتماد، وهي عادة متعددة الخطوات. رغم صعوبة أتمتة هذه المعالجات مائة بالمائة، فإنها تحتاج إلى تعريف أفضل للمفهوم وأتمتة التسلسل والجدولة والحدود الزمنية وتحويل كافة الوثائق ذات العلاقة من شخص إلى آخر أو من منظومة معلومات إلى أخرى، عند تغيب أحد العاملين أو منظومة بصفة مؤقتة. وبكلمات أبسط، يجب توفر طريقة لإعادة توجيه المهام أي الحاجة إلى دليل الخدمات.

يعتبر ظهور معضلات غير مرئية والحالات الفريدة والخاصة التي لا يشملها السياق العام من الأمور التي لا غنى عن وجودها. لذلك تعتبر كفاءة التواصل الشخصي والتعاون الذي يوفره البريد الإلكتروني مهمة للغاية.

تمتلك كل أمانة عامة خطوطا عديدة من منظومات الأعمال التي تم تطويرها خلال سنوات عديدة، وفي بعض الأحيان تختلف من حيث الإطار الأساسي والمنصة (Platform) مثل محطات حاسبة كبرى (Mainframe terminal) أو قواعد بيانات زبون/خادم (client/server database) أو أسلوب خدمات الويب الحديثة.

يكمن أفضل أسلوب تكامل لهذه المنظومات من خلال تعريضها لترتيب معالجات الأعمال ولخدمات الويب دون إعادة تنظيم كل شيئ والاقتصار على تأسيس معايير اتصال موحدة (من حيث معالجة البيانات ونماذج التفاعل) وتغليف الأنظمة الموروثة في مغلف أو وصلة للبيانات التي لا تعتمد على منصة البرمجة الحديثة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن وظائف التسجيل التقليدية بالأمانات تعتبر عالمية، لذلك من البديهي تبني توحيدها باستخدام بعض منظومات إدارة وثائق متقدمة لتتولى مسؤولية تخزين منتظم وإدارة الإتاحية والبحث والتخويل وتحديد النسخة والمتابعة والأرشفة طويلة الأجل.

الحد الأدنى: تعتبر الإنترنت الحكومية الآمنة والبوابات الحكومية المتطلبات الرئيسية لتسهيل انسياب العمل الداخلي وعبر الأجهزة الحكومية المتعددة.

الأشياء المهمة: من المهم الإلمام بالعمليات التالية: انسياب العمل (workflow) وتكامل المنظومات التقليدية (Legacy sys-tems integration) وإدارة الوثائق والدليل وبعث الرسائل.

التفاعل بين الأمانات

في الماضي وفي الوقت الحاضر، يجب أن تتفاعل الأمانات العامة مع بعضها البعض للقيام بأي إجراء أو صفقة. فمثلا، للسؤال عن الحالة الجنائية تضطر الأمانات العامة إلى الاتصال بأمانة اللجنة الشعبية العامة للأمن العام أو إحدى إداراتها ، وعن صلاحية ترخيص ممارسة عمل معين يجب الاتصال بأمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة ، وللاستفسار عن صلوحية منتج غذائي قد نحتاج إلى الاتصال بأمانة اللجنة الشعبية العامة للصحة. بصيغة أخرى يمكن تخيل الأمانات العامة كمزود خدمات معرفة تعريفا جيدا للأمانات العامة الأخرى. قد تحتاج الأمانات في بعض الأحيان إلى الحصول على بيانات تحت سيطرة أمانة أخرى من خلال التنويه بالحاجة إليها وبالتالي تنسيق بعض الإجراءات بغية اقتنائها.

عموما، لا يشكل التحقق من الهوية والأمان تحدياً لأن حجم التفاعل بين الفرقاء بالأمانات العامة صغير كما أنهم عادة ما يعرفون بعضهم البعض جيدا وبالتالي يثق بعضهم بالبعض الآخر، بالطبع من خلال إجراءات تقنية ضرورية لحماية القناة الافتراضية بين أي اثنتين من الأمانات العامة.

ولكن توجد مشكلة أخرى. من المفترض أن تكون كل أمانة قد طورت تاريخيا منصة من العتاد والبرمجة الخاصة بها ومجموعة من الأشكال القياسية للوثائق المستخدمة في حفظ السجلات

والإجراءات. ولأي حالات التفاعل بين الأفراد والأمانات العامة ورجال الأعمال والأمانات العامة، فإن الأمانة العامة ببساطة تفرض مجموعة من النماذج الخاصة بها، ولكن عند التفاعل الندي بين الأمانات فإن هذا المسلك غير مقبول. لذلك يستلزم التفاعل بين الأمانات استخدام نماذج شبيهة ولكنها مختلفة قليلا ويعتمد في تصميمها على البديهيات والتناسق وسهولة القراءة. تعتبر كل هذه مشاكل في العمليات الإلكترونية والتي تعتمد أكثر على النص من الدراسة الإنسانية لمعاني الكلمات. توجد الحاجة إما إلى فرض منظومة من الوثائق النموذجية منشورة ومعايرة مركزيا أو إلى آلية تحويل تتسم بالمرونة وقادرة بسهولة على تغيير الوثائق من شكل إلى آخر مع الحفاظ على الفحوى.

توجد الحاجة إلى لغة لوصف شكل الوثائق وآلية التحويل من صيغة إلى أخرى، مع صنع مستودع لصيغ الوثائق المعروفة (من المفضل أن تكون معتمدة أو مفضلة مركزيا) وتحديد مفاهيم لمعالجات الأعمال مثل الإطار الحكومي الإلكتروني (EGF). يمكن وصف الإطار الحكومي بأنه إطار التشغيل البيني مرتكزا على تكنولوجيا الـXML.

التفاعل بين الأفراد ورجال الأعمال وبين رجال الأعمال ورجال الأعمال

في مجال الحياة الحقيقي، لا يمكن للأمانات العامة أن تلم وتدير كليا بشكل مباشر أو غير مباشر بمسؤولياتها. على سبيل المثال، تجديد تسجيل السيارات يحتاج إلى وثيقة تأمين التي لا تصدرها أمانة المواصلات إنما شركات التأمين وهي خارج نطاق سلطة الأمانة المذكورة. وينطبق المثال على صحة الأفراد التي لا تقوم أمانة الصحة بمفردها بكامل أعبائها بل تشاركها فيه مصحات القطاع الأهلي والصيدليات الخاصة وغيرها من المرافق الصحية الواقعة خارج سيطرة الأمانة العامة.

إذاً يبدو طبيعيا إذا قامت الخدمات الإلكترونية بأمانة المواصلات بتقديم دليل بشركات التأمين المرخصة من باب الإرشاد، ويبدو طبيعيا أيضا إذا قامت الخدمات الإلكترونية بتوفير خارطة الطريق للمؤسسات الطبية والصيدليات وبالتالي توفير في ذات الوقت بنية تحتية مستخدمة أسلوب الويب مثل التزويد بالأخبار والبريد الإلكتروني والمحاورة الإلكترونية من أجل تأسيس وسيلة تواصل.

على الرغم من أن تنظيم هذه التجمعات الإفتراضية ليس من صميم المسؤوليات الرسمية المنوطة بالأمانات العامة، فإنه من باب الواجب نحو المجتمع أن تقوم الأمانة بتقديم الكثير من المساعدات للأفراد ورجال الأعمال في تعرف بعضهم على البعض الآخر بصورة أفضل والتفاعل بطريقة أيسر عند الحاجة. بصورة غير مباشرة، تقوم بتحسين كفاءة أداء تشغيل الإدارة العامة ذاتها،

بسبب زيادة وعي وإدراك الأفراد ورجال الأعمال بالقضايا الجانبية المتعلقة بالإجراءات الإدارية بالمؤسسات العامة مما يجعل تصرفاتهم أكثر قبولا واستعدادا للنتائج.

خدمات التحميل المتكاملة

خدمات التحميل المتكاملة هي عملية استبدال خدمات الرواق/ الاستقبال/نوافد تقديم الطلبات (العتيقة) بخدمات تواصل الأفراد ورجال الأعمال بالمؤسسات العامة (الإلكترونية الحديثة). هي حل لإدارة إلكترونية متكاملة، التي يجب دعمها بشراكة استراتيجية تتكون من مجهزات محتوى الويب (web content providers) ومركبات المنظومات (system integrators) ومجهزات حلول التطبيقات (application solution providers) وقواعد البيانات. توفر مثل هذه الحلول إجابة شاملة ومنظمة لاحتياجات الإدارة والأعمال للسيناريوهات المذكورة أعلاه. يجب على خدمات التحميل العامة أن تساند الأمان وسهولة تدبير ووفرة أسس البنية التحتية التكنولوجية لتوفير حل كامل ومتلاحم، الذي بمقدور المؤسسات العامة تنفيذه على المستويين المركزي والطرفي.

يجب أن توفر خدمات التحميل العامة الوظائف التالية:

❖ إدارة محتوى الموقع (site content management).

❖ تصنيف مفهرس (indexed taxonomy).

❖ إضفاء طابع الشخصية (personalization).

❖ البحث بواسطة الإنترنت (internet search).

❖ محتوى القيمة الإضافية (value added content) مثل الربط مع مختلف الوكالات العامة وأدلة رجال الأعمال وعناوين الأخبار وخدمات السفريات وتوقعات الطقس.

❖ كذلك يجب أن توفر مجموعة من التطبيقات المشتركة لدعم الخدمات الأفقية مثل الدفع الإلكتروني والبيع والشراء عبر الإنترنت وإدارة شؤون الزبائن.

❖ علاوة على ذلك، يجب أن تقوم خدمات التحميل العامة بفصل التطبيقات التقليدية للإجراءات وتطبيقات التحميل من خلال قناة للتعاون، المعروفة بمركبات البوابة العامة (government gate-way parts)، والتي تشمل خدمات الدليل ومحرري العقود وقاموس ألفاظ مشترك للبيانات ومستودعاً للمخططات ومغلفات التكامل للإجراءات التقليدية.

يجب أن تتسم خدمات التحميل العامة المتكاملة بالمرونة بحيث تسمح بإدخال معايير جديدة ناجمة عن التفاعل الإلكتروني مع المستهلك والتأكيد على إتاحية خدمات التحميل من خلال العديد من القنوات والوسائل مثل الحواسيب الشخصية وتلفزة الويب وهواتف الإنترنت والأدوات الذكية والأكشاك (Kiosks) والألعاب.

يجب أن تقوم خدمات التحميل بتيسير تجزئة التحميل ويتم تصميمها لتهتم بالمواطن أو الزبون وتقدم له خدمة عالية الجودة. يفترض أن تحتوي خدمات التحميل العامة على مواضيع محددة مثل أعمال التجارة والتعليم وغيرها. ويجب أن يوفر كل موضوع من هذه المواضيع خدمات مركزة للمواطن كالتوجه نحو جودة الخدمات الشخصية مثل المركوب والمسكن والمدرسة والصحة بدلا من التوجه نحو المنظمات من خلال أقسامها ذات التركيب البالغ في التعقيد كالتوجه نحو الإسكان والتعليم والصحة. كذلك يجب أن يقوم الإطار العام المتكامل بدعم تطوير:

❖ خدمات القطاع العام للمواطن

يجب صنع تطبيقات توفر خدمات أفضل وأكثر شخصية مثل إصدار رخص جديدة وتصريحات بالدفع وإتاحية معلومات الأفراد والشركات. كما يجب أن تشجع التجمعات السكانية على التفاعل محليا مع المنظمات ذات العلاقة بالمؤسسات العامة مثل التعليم والترفيه والتسوق.

❖ خدمات القطاع العام للقطاع الخاص

يجب صنع تطبيقات تهدف إلى فتح قنوات اتصال وتواصل بين المؤسسات العامة (أو وكلائها) والقطاع الخاص ، والقضاء على منظومات الإجراءات الورقية وتقليص فترة تداول وتدوير المعلومات الهامة والحساسة.

❖ خدمات القطاع العام للقطاع العام

يجب صنع تطبيقات تهدف إلى فتح قنوات تعاون واتصال داخلية أو بينية، من شأنها توفير فرص لإعادة هندسة وظائف المؤسسات العامة وتوفير خدمات متكاملة بدلا من مجرد تقديم خدمات على الإنترنت.

يوفر منهاج خدمات التحميل المتكاملة أفضل الضمانات للوصول إلى أهداف الدولة الساعية إلى توفير معلومات منظمة تتسم بالإتاحية وحديثة العهد ومتكاملة ودقيقة للعاملين ورجال الأعمال والمواطنين.

صنع العمود الفقري الرقمي

تحتاج شبكات الإدارة الإلكترونية من منظومات المؤسسات العامة أن تتخاطب. ولتوليد الانسيابية بروابطها، يجب على المؤسسات العامة أن تؤسس تصميما متكاملاً معتمدا على أكس أم إل (XML) الذي من شأنه الامتداد إلى جميع مستويات مؤسسات القطاع العام ، وتوفر مجموعة من الخدمات الراقية من خلال استضافة خوادم الإنترنت. تهدف هذه الخدمات إلى زيادة تبني الإدارة الإلكترونية بالشعبيات والمؤتمرات واللجان الشعبية لدعم الصفقات المختلفة للأشغال.

أما بالنسبة للحكم المحلي أي الحكم اللامركزي كما هو الحال

بنظومة الشعبيات بالجماهيرية العظمى، فإن التجمعات الافتراضية يجب أن تخدم كأساس للإتاحية والشفافية والمعرفة الكاملة بوظائف الشعبية وتفعيل السلطة الشعبية من خلال تنمية قدراتها على إدارة علاقاتها وتحسين مستوى خدماتها للأفراد، وتطوير مساهمتهم المباشرة في صنع القرار على المستوى المحلي. تعمل الإتاحية عبر الإنترنت وتقديم المعلومة ومساعدة المؤسسات العامة التشريعية والتنفيذية منها والشعبيات والمؤتمرات واللجان الشعبية على زيادة عجلة الاقتصاد وإعادة تنشيط بؤر الركود الاقتصادي من تقوية قدرات المشاريع الصغيرة في المساهمة في الثورة الإلكترونية. علاوة على ما سبق، فإن التغذية الارتدادية الإيجابية والتحسن في جميع المجالات على المستويين المحلي والإقليمي الناجمة عن تبني الإدارة الإلكترونية سوف تقود إلى تبنٍ أكثر وعيا وفاعلية من طرف الشعبيات ومؤتمراتها ولجانها الشعبية مما يسهل صنع القرار.

أما من منظور المواطن، فإن إتاحية الإنترنت عبر كل التجمعات الاجتماعية توفر قناة مواطن العصر الإلكتروني. لزيادة المشاركة في الثورة الرقمية ، يجب القضاء على المفاهيم الخاطئة الشائعة ودرء التخوف وذلك بتوفير معلومات وخدمات محلية ملائمة تشجع استخدام الإنترنت. ويوفر إنشاء عمود فقري رقمي متين على المستوى الوطني القدرات الرئيسة ويربط المستخدمين المحليين بتسهيلات مركزية تم تطويرها داخل المستويات العليا لخدمات التحميل أي مراكز البيانات.

يجب أن يوفر العمود الفقري الرقمي خدمات تسهل تأسيس التعاونيات الإلكترونية المحلية لتساعد على زيادة القدرة الشرائية وتخفيض النفقات العامة والتي عند إضافتها إلى الخفض في طرفية الموضع والخدمات، سوف تعمل كمحفز إيجابي لتطوير وديمومة المنافسة. كذلك سوف تقود وفرة التطبيقات مع التدريب المباشر عبر الإنترنت ومن خلال استضافة الخدمات إلى خفض تكلفة المشاركة إلى مستوى متاح لجميع أطياف رجال الأعمال.

يمكن توفير هذه الخدمات في صورة رزمة متكررة وإطار قابل للتصدير، وبالتالي يقوم الزبائن والمترددون باختيار ما يناسبهم لاستخدامه ببيوتهم. وسوف يمنح هذا السلطات فرص التحكم في ملكية الخدمات الاستراتيجية وتنفيذها، وتقوم بتصدير الخدمات التكتيكية من أجل مساندة ما يتعلق بإبقاء التكلفة المنخفضة للملكية.

يجب أن يشتمل العمود الفقري الرقمي على ما يلي:

❖ الخدمات الأساسية: إنترانت عامة وآمنة واتاحية للإنترنت والبريد الإلكتروني والتقويم واستضافة مواقع الويب العضوية وإدارة المقتنيات وانسيابية الوسائط.

❖ الخدمات العامة: التحقق من الهوية والتسجيل والمدفوعات وانترانت آمنة وتأريخ الأحداث وتصعيدات الديموقراطية المباشرة عبر الانترنت والحوار.

❖ خدمات التجمعات: تحميلات شخصية لإدارات ومسؤولين مصعدين (أمناء اللجان الشعبيات) مشتغلين بالشعبيات ومواقع لتجمعات سكانية وتأريخ أحداث لتجمعات سكانية والبحث عن عمل.

❖ خدمات رجال الأعمال: استضافة الويب والترويج عبر الإنترنت والإتاحية لخدمات حكومية متكاملة على المستويين الوطني والمحلي. كذلك الإتاحية إلى تطبيقات مستضافة مثل الإنتاجية الشخصية والأدوات المالية (قائمة الرواتب والمحاسبة والفوترة) وإدارة علاقات الزبائن.

❖ الخدمات التعليمية: التعليم والتعاون عبر الإنترنت وإدارة السيرة الذاتية وشبكات التدريس وعلائق التلميذ والمعلم والمدرسة.

باختصار، فإن العمود الفقري الرقمي يجب أن يوفر تطبيقات قابلة للنسخ الكامل والمستمر وإطار خدمات يساعد على زيادة المشاركة على كل مستوى في السوق الرقمي الجديد، كما يجب أن يكون العمود الفقري الرقمي قابلا للتطبيق على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. وكليا، يجب أن يعمل العمود الفقري الرقمي كرابط أساسي بين المؤسسات العامة ورجال الأعمال المحليين والتجمعات السكانية.

تحديث عمليات رجال الأعمال

كما ذكر أعلاه، مجرد استعراض بعض صفحات الويب لا يعني أن الأمانة العامة أصبحت عضواً بالإدارة الإلكترونية. وثمة تغييرات

جذرية بتكنولوجيا عمليات المعلومات الداخلية وعمليات أداء الشغل تصبح حتمية.

في هذا الصدد يمكن تلخيص العديد من الاتجاهات، أهمها:

تحسين اتصالات التوجهات الإنسانية العامة: يجب أن تتبنى كل أمانة بداخلها بريداً إلكترونياً ثرياً وخدمات تعاونية مثل جدولة الأفراد والمجموعات والاجتماعات ، وإدارة المهام ، والتسجيل البصري والسمعي للمؤتمرات وخازن بيانات مشترك (بداخل المجموعات) وتوزيع القوائم .

مكتبة الوثائق: هي الطريقة التي يتم من خلالها تأليف ورقمنة وتخزين وفهرسة وتصنيف والتجوال والبحث عن العديد من الوثائق، وهي من الأنشطة النموذجية التي اعتادت المؤسسات العامة القيام بها. يجب على المكتبة المتطورة أن تدعم التحكم بالإتاحية ودور المنظومة (مثل المشرف والمؤلف والقارئ)، والتأليف الجماعي (مثل التحرير أو التذييل أو كليهما)، ورسم الرؤية والبحث المعتمد على الفهرسة أو المحتوى وأرشفة نواسخ الصور.

توحيد الوثائق: يتم توحيد نماذج الوثائق من خلال منظومات توافق عبر الأمانة العامة وذلك بنشر النماذج المرغوبة وتحويل النماذج القديمة إلى قياسية مطابقة. ترى شركات البرمجة الكبرى وعلى رأسها الميكروسوفت في الأكس أم أل (XML) صيغة المستقبل العالمية لتنظيم البيانات.

انسياب للوثائق عبر الأمانات العامة ومؤسسات الدولة: ما يقال عن التوحيد الداخلي للبيانات، ينطبق وبأهمية أكبر على الاتصالات الخارجية والمجهودات في مجال توحيد صيغ بيانات كثيرة وناجحة.

تكوين أسس لإعادة هندسة عمليات الشغل وإدارة انسياب العمل: الهدف هنا تولي مسؤولية صنع وصيانة الدليل (برسم وظائف الشغل للموظفين أو المنظومات الذاتية أو كليهما)، وتولي مسؤوليات محركات البحث للتعريف والمحافظة على عمليات الشغل متعددة الخطوات (مرتبطة بمنطق تسلسلي/متواز/تكراري/مشروط). كما يتولى وضع صيغ للوثائق ذات العلاقة، ورسم دروب انسياب الوثيقة والمراقبة من أجل القياس وبالتالي تحسين الأداء والمتابعة لكل حالة ، ومعالجة التوقعات مثل خروج أو غياب بعض الموظفين أو فشل منظومة ذاتية وغيرها.

تكييف منظومات المعلومات القديمة : يكمن الحل في المشاركة في تحسين عمليات الشغل، الذي يقترح توحيد تحويلات (interfaces) المستخدمين لكي لا يقضي الموظف المسؤول وقتا في التدريب على تكنولوجيا المعلومات، بل يتوجه نحو التركيز على مسؤولياته الوظيفية مع التمتع بسهولة التفاعل مع منظومات التكنولوجيا مثل تحويلات الويب وتحويلات الويندوز التي شيئا فشيئا تتناسق وتتناغم. قد تحتاج المنظومات القديمة إلى مكيفات (adapters) ، أو مغلفات (تحويلات برمجية) لمواكبة المنظومات المتفقة مع الأطر الحديثة. مثل HTTP, CGI, COM, .NET وغيرها. بطبيعة الحال لايمكن الاستمرار بالمنظومات القديمة إلى الأبد فكلفة تكيفها مع المنظومات المتطورة قد تكون باهظةً مقارنة بعملية التحديث.

تقوم كبرى شركات البرمجة بتشجيع استخدام XML من أجل خلق لغة عالمية موحدة لتحويل الوثائق. تعتبر XML لغة غنية بما يكفي لتمثيل النص البسيط ، وسرد قوائم جدولة ، وترتيب وثائق ذات بنية أكثر تعقيدا (افتراضيا أي نوع من الوثائق). تدعم لغة XML فكرة المخطط (scheme) مثل جداول RDBMS وأكثر من حيث مرونتها وامتلاكها للبصيرة في دراسة معاني الكلمات. مثاليا، فإن الوثائق الواردة يجب أن تمتثل للمخططات المحلية الخاصة، إلا أن التحويل من مخططات خارجية إلى محلية سهل التصميم والتطبيق بمملكة XML، باستخدام التحويل اللغوي المعروف جيدا بـ .XSL

توفر شركات البرمجة الكبرى مثل ميكروسوفت أدوات ومحركات لمعالجة الاحتياجات المذكورة أعلاه. وللتعامل مع منظومات المعلومات القديمة، قدمت ميكروسوفت خادم التكامل المتباين het-erogeneous integration server) الذي يتخاطب مع IBM MVS/CICS و IBM IMS وIBM AS/400 والعديد من مستنسخات اليونيكس باستخدام لغات هذه المنظومات الخاصة وتعريضهما بطريقة منتظمة لبيئة شبكات الاتصالات المحلية وشبكات الاتصالات واسعة النطاق.

كذلك قدمت منتجاً هاماً جدا يعتبر ثورة في تحويل صيغ الوثائق يعرف باسم خادم بيزتوك 2004 (Biz Talk 2004 Server)، أو نسخ أحدث. تتضمن مهمة البيزتوك الثنائية ما يلي:

❖ يعمل كمحول صيغ بيانات دولي ومنظومة إرسال تحول افتراضيا أي صيغة بيانات بلغات داخلية وخارجية ، واللغة المفضلة لدى الجميع هي الـ XML . كذلك تقوم بأداء مهام إرسالية مثل تمييز مُنشئها وتأصيلها ، وتحري نوع الصيغة والتشفير أو فكه، وإعادة التوجيه إلى المستقبِل المناسب وتوليد مستقبِل جديد والمتابعة والمراجعة.

❖ تشجيع إعادة هندسة عمليات الشغل بتوفير تصميم هندسي لعمليات الشغل ، بأسلوب مألوف لدى خبراء إعادة هندسة عمليات الشغل وبالتالي ترجمة هذه التصاميم الهندسية إلى إدارة تشغيل متناسقة لعمليات الشغل من خلال الجمع بين الإنسان والحاسوب بخطوات متزامنة أو غير متزامنة، الغرض منه توجيه انسياب البيانات وتطبيق منطق الشغل لإنجاز العمل.

التحليق إلى المستقبل

م. محمد إبراهيم الزرقاني

الإنسان هو صانع التقدم والرفاهية ، وهو العنصر الأساسي في دولاب العملية الإنتاجية ومحقق التطور والنماء ، وخاصة شريحة الشباب ، الذين هم جيل الحاضر ورجال المستقبل . هم بناة التقدم ومحققو التنمية الشاملة لينعم بمكتسباتها المجتمع كله بمختلف فئاته وشرائحه ، إنهم قوة العمل الفتية التي يمكن لها أن تحقق الكثير إذا ما تم الاستفادة من طاقاتها وتوفير المناخ الملائم لتنمية هذه الطاقات .

فالشباب هم صانعو التنمية ، وهم في الوقت ذاته وسيلتها وهدفها، كما أنهم محورها والمستفيد الأول منها . وتتجسد ثمار التنمية ، يتحفز الشباب للإبداع والعمل النافع من أجل البناء والتقدم ودفع عملية الإنتاج ليتحقق الحاضر الزاهر والمستقبل المشرق .

تتلاحق الأحداث والتغيرات على أسواق العمل في العالم . فقد فتحت الأسواق أمام المنتجات والخدمات وكذلك العمالة ، زادت معدلات التغير في التقنيات المستخدمة ، فكان لذلك تأثيراً ظاهر على أسلوب العمل والعائد منه ومحتواه . والمستقبل ينبئ باستمرار هذه التغيرات المتسارعة في أسواق العمل . ثم إن التغير في متطلبات سوق العمل والتقنيات المتبعة أدى إلى حتمية التغير في مستوى العمل ، الذي سوف يؤدي إلى اختفاء بعض المهن وظهور مهن أخرى.

من حق الشباب على المجتمع أن يدرك بأن مشاكلهم وطموحاتهم يجب أن تحتل اهتماماً خاصاً في برامج التنمية . فهم يواجهون تحديات اجتماعية واقتصادية حقيقية مستمرة تزيد من معاناتهم، كمحدودية فرص التوظيف ، والبطالة، وعدم اطمئنانهم على المستقبل ، والفقر ، والأمية ، والمرض.

تكاد تعم مشاكل توظيف الشباب ، مع بداية هذا القرن ، كافة البلدان مع تفاوت في أعداد الفتيات والفتيان الذين يواجهون ضغوطات البطالة . كما إن أعداداً أخرى من القوى العاملة قد تفقد مواطن الشغل أو تفشل في الانخراط في سوق العمل ، مؤدياً ذلك إلى اتساع دائرة الفقر والمشاكل الاجتماعية .

لا ريب أن إدخال التحسينات على هيكلية الاقتصاد بوتيرة أسرع ، وتخلي الدولة عن سياسة توظيف الخريجين تدريجياً ، وتوليد فرص عمل لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وتشجيع الأفراد على إقامة منشآت ومشروعات بخطة التشغيل العامة ، والاتجاه نحو سياسة الخصخصة ، وضخ القروض لإقامة المشاريع الإنتاجية والخدمية الصغرى والمتوسطة ، لا ريب أن كل ذلك سوف يؤدي إلى مواجهة مشكلة البطالة وخاصة البطالة لدى الشباب والخريجين الجدد ، والاستفادة من طاقة الشباب الذين هم ركيزة التنمية المستدامة مما يساعد على دعم الاقتصاد الوطني .

المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالقوى العاملة والتشغيل تشدد دائماً على أهمية تعزيز توجيه الشباب للعمل اللائق بالقطاعات والمشاريع الإنتاجية ، كما تؤكد على تحسين معايير العمل والمعيشة لدى الشباب وتيسير اندماجهم بالمجتمع ، وتحسين أداء الأجهزة المعنية بالتشغيل.

لقد تبنت المنظمات الدولية ذات العلاقة عدداً من السياسات لمواجهة تحديات التشغيل لدى الشباب والتي تمثلت في الآتي :

- ❖ إعداد ونشر الإرشادات من أجل التطبيق السليم والجيد لسياسات وبرامج تشغيل الشباب .
- ❖ الرفع من وعي الشباب بشؤون التشغيل .
- ❖ إيجاد شبكة تعزيز العمل اللائق للشباب من خلال المواثيق والاتفاقيات والتوصيات ذات الصلة بالحماية والتشغيل .
- ❖ إجراء أبحاث ودراسات حول تشغيل الشباب لتحديث وتفعيل السياسات والقوانين وسبل تطبيقها بما يعمل على دعم فرص تشغيل الشباب والمشاريع التي تخصهم .
- ❖ إيجاد وتحسين قاعدة بيانات توفر المعلومات حول أحوال التشغيل لدى الشباب العالمي ، وقاعدة بيانات لمؤشرات سوق العمل، ومعدلات البطالة العالمية ، ومعلومات حول ممارسات التمييز بين الذكور والإناث في التشغيل ، ونسبة معدلات البطالة الشبابية في مقابل نسبة معدلات البطالة لدى غيرهم من الفئات الأخرى ، ونسبة البطالة لدى الشباب في مقابل تعداد الشباب .
- ❖ التأكيد على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي على المساواة في فرص العمل لدى الشباب وحمايتهم وتحصينهم ضد المحاباة والتمييز بسوق العمل .
- ❖ تقديم الدعم الفني للدول لوضع قوانين وبرامج للحد من تحديات توظيف الشباب والقضاء على آفة البطالة .
- ❖ التأييد والدعم من خلال تشجيع وتطوير المشاريع الصغرى وتعزيز العلاقات المهنية الشبابية .
- ❖ المساعدة في تعزيز إقامة مشاريع صغرى ومتوسطة للفتيات .
- ❖ نشر مؤشرات سوق العمل وكذلك معلومات حول تشغيل

وتهدف إلى القضاء على أشكال العمل الجبري أو القسري كوسيلة ضاغطة أو كعقوبة على التعبير عن بعض الآراء السياسية أو الأيديولوجية أو استنفار العمل أو للمحافظة على النظام من قبل العمال أو كعقوبة للمشاركة في الإضراب أو كتدبير تمييزي عنصري أو اجتماعي أو وطني أو ديني.

❖ الاتفاقية رقم (111) لسنة 1958 حول عدم التمييز في الاستخدام والمهنة : وتهدف إلى حماية حق المساواة في الإمكانيات والمعاملة والأجور ، وتنص على ضرورة وجود سياسة وطنية تضمن القضاء على التمييز في الاستخدام والأجر والمهنة القائمة على أسس (العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو السياسية أو الأصول الاجتماعية أو القومية).

❖ الاتفاقية رقم (138) لسنة 1973 حول الحد الأدنى لسن التشغيل :

وتهدف إلى التزام الدول باتباع سياسات وطنية تقضي فعلياً على عمل الأطفال وتضع حدا أدنى للقبول في العمل ، على أن لا يكون أقل من السن التي تنتهي فيها مرحلة التعليم الإلزامي وبما يتيح فرصة للشباب ويمكنهم من النمو جسدياً وفكرياً قبل الدخول في الحياة العملية .

❖ الاتفاقية رقم (182) لسنة 1999 حول أسوأ أشكال التمييز ضد الأطفال:

وتهدف إلى القضاء على أسوأ أشكال على الأطفال مثل الممارسات الجنسية وأشكال أخرى تضر بصحة وسلامة وأخلاقيات الطفل ، وتدعو الدول لأعضاء إلى اتخاذ تدابير فاعلة وعاجلة لتحريم وإنهاء هذه الأشكال من التمييز .

واستندت الدول الأعضاء المنتمية إلى منظمة العمل الدولية في إقرارها هذه المبادئ الأساسية على اقتناعها بأن إقامة العدالة الاجتماعية هي أمر أساسي من أجل توفير الظروف الكفيلة لتحقيق سلام عالمي دائم ، ولمعرفتها بأن النمو الاقتصادي أمر أساسي ولكنه غير كاف في حد ذاته لضمان العدالة والتقدم الاجتماعي والقضاء على الفقر وإيمانها الراسخ بأهمية إبداء اهتمام خاص بمشاكل الأشخاص من ذوي الاحتياجات الاجتماعية الخاصة ، ولا سيما العاطلين عن العمل والعمال المهاجرين والأطفال والمعوقين والنساء. ومن هنا قبلت الدول الأعضاء بمنظمة العمل الدولية بملء إرادتها بالمبادئ والحقوق الأساسية للعمل، وتعهدت بالعمل على تحقيق الأهداف والمقاصد العامة للمنظمة الواردة بدستورها الصادر في 1919 بكل الوسائل المتوفرة لديها وبما يتمشى مع الظروف الخاصة بكل منها .

وسنتطرق في المقال القادم إلى لجنة الخبراء القانونيين وتركيبتها واختصاصاتها ، وعرض آلية تحديد قائمة الحالات الفردية التي تدعى للحوار أمام أعمال اللجنة في سبيل متابعة إتفاقية معتمدة وصادقت الدول المدعوة للحوار عليها ، والخطوات المتعلقة بتقديم الشكاوي إلى مكتب العمل الدولي من دولة عضو ضد دولة أخرى، أو تلك التي تصدر عن مجلس الإدارة .

نتيجة شكوى من نقابة عمالية أو منظمة أصحاب أعمال ، أو الشكاوى المقدمة من الأعضاء الأصليين المشاركين في أعمال مؤتمر العمل الدولي وكيفية تناولها وإعداد التقارير بشأنها .

❖ ❖ ❖ والله ولي التوفيق ❖ ❖ ❖

العولمة اللامتكافئة

أكرم عمار المهلهل

تعد العولمة عملية معقدة لا تمس مجال إنتاج وتبادل المواد والخدمات فحسب بل كذلك المجال الثقافي وعمليات اتخاذ القرار في كافة الميادين وبخاصة المجال البيئي . وفي هذا الإطار يمكن اعتبار عولمة الاقتصاد ذات التفاعل المتبادل والمترابط مع عولمة المشاكل، البيئية والتنموية على حد سواء .

❖عولمة الاقتصاد .

– تدفق التبادلات التجارية كمحرك للنمو الاقتصادي

التبادلات الجديدة. تكمن الخاصية الرئيسية للعولمة الاقتصادية أساساً في الزيادة المتسارعة للتجارة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، إذ نلاحظ التزايد السريع لقيمة تبادل البضائع أكثر من قيمة الإنتاج و المداخيل . و على سبيل المثال، فإن حصة الخدمات (المواصلات، التأمينات، الاتصالات السلكية و اللاسلكية ، السياحة، حقوق التأليف) من التجارة العالمية ذات تكاثر مستمر و بشكل واضح ، إذ تمثل اليوم 5/1 التبادلات، هذا من جهة،ومن جهة أخرى تتزايد حصة المنتوجات الصناعية كذلك على حساب المنتوجات القاعدية الموجهة للتحويل في القطاع الصناعي، إذ انتقلت نسبة الخدمات من 56 ٪ سنة 1982 إلى 73٪ سنة 1992 .

هيمنة الشمال. تحقق الدول المتطورة أكثر من 3/4 التجارة العالمية بينما تتزايد واردات المواد الاستهلاكية العادية والقادمة من الدول المتخلفة بوتيرة معتدلة. فعلى سبيل المثال، و خلال الإثنى عشر سنة، انتقلت حصة هذه المواد من 19,7 ٪ إلى 26,9 ٪ (و11,4 ٪ إلى 13,9 ٪ فقط لمجمل القطاع الصناعي).

و على العموم، فإن مساهمة الدول السائرة في طريق النمو تشهد تزايداً ملحوظاً منذ بداية التسعينات في مجال التجارة العالمية.

التأثير على البيئة. يؤدي التطور الهائل للتجارة العالمية الفريدة من نوعها، إلى التأثير على البيئة و ذلك على مستويين . أولاً إنه يدفع إلى التخصص و الاستغلال المكثف للعمليات الإنتاجية مما ساهم بشكل كبير و واضح في تدهور المحيط البيئي. وكشف بوضوح بعض المشاكل البيئية و ترسيخ بعدها العالمي. إن هذا النوع من النمو يفرض توازنا عالميا للبيئة في مجالات محددة (مثلا منع المتاجرة ببعض المواد الخطيرة أو بعض الكائنات الحية المهددة بالانقراض).

❖ **التنمية في مأزق مستمر**

– توسع الفجوة بين دول الشمال و الجنوب

التنمية اللامتكافئة. الرفاهية و الثراء الإجمالي المسجلان خلال السنوات الأخيرة لم يتمتع بهما الجميع. إذا كان الاندماج الاقتصادي للدول المتطورة و الغنية يستمر بوتيرة سريعة فإن ذلك لا ينطبق على اقتصاديات الدول الفقيرة والهشة التي يتزايد تهميشها باستمرار لافتقارها للهياكل الإنتاجية و المالية و كذا الهياكل الإعلامية التي أضحت ضرورة حتمية و حاسمة في الاقتصاد المعولم. و في هذا الصدد يمكن أن نستثني دول جنوب/ شرق أسيا التي تعد المنطقة الوحيدة القادرة على الاندماج و ذلك منذ بداية التسعينات في ظل المعطيات الجديدة العالمية. انتقلت حصة الدول الآسيوية الأربعة (كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، تايوان، سنغافورة) في مجال الصادرات الإجمالية من مجمل صادرات الدول السائرة في طريق النمو. ولكن الأزمة المالية التي زعزعت المنطقة في نهاية التسعينات تجعلنا نعيد النظر في القدرة الاقتصادية لهذه الدول على الاستيعاب الفعلي للتدفق المالي الضخم و الهائل. من جهة أخرى، نلاحظ أن مجمل الدول الإفريقية و عدداً هاماً من دول أمريكا اللاتينية و عدداً كبيراً من دول شرق و وسط أوروبا لا تستفيد إلا بالقليل أو لاشيء من منافع العولمة بل بالعكس يشهد عجزها تزايداً يومياً حاداً .

– حجم المديونية

من جملة الشعوب المغلوبة على أمرها و المقصاة من طرف العولمة الاقتصادية تلك الدول الأكثر مديونية، و قد تم إبرام عقود المديونية مع هذه الدول في بداية السبعينات و تزامن ذلك مع الزيادة على طلبها للمواد الأولية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها مصحوبة بضعف في نسب الفوائد التي ارتبطت بأزمة النفط سنة 1973. إن تسديد الديون و بالعملة الصعبة مازالت قائمة ومطروحة حتى الآن بينما أسعار المواد الأولية آلت نحو الإنخفاض المستمر. إن توجه الطلب نحو المنتوجات المحولة أدى في نفس الوقت إلى زيادة حجم صادرات المواد الأولية مما أثر سلباً على أسعارها. لذا فإن خدمات المديونية لوحدها تجند أغلبية الأرباح المتأتية من عملية التصدير.

مأزق العجز في الميزانية : إن البرامج المخصصة لتسديد الديون تتم على حساب الميزانية الموجهة للتربية بتقليص أموالها و كذا في الهياكل الصحية و الاجتماعية والبيئية. تخصص إفريقيا ما وراء الصحراء سنويا أربعة أصناف القطاع التربوي والصحي لديها لتسديد خدمات مديونيتها دون أن تتخلص من دفع متأخراتها.

❖ بعض المشاكل العالمية للبيئة

ففي خضم هذا الثراء الإجمالي و لكن غير المتكافئ، يحط التباين الفادح في مجال التنمية كل ثقله على وضعية البيئة. و تتجسد تبعية الترابط بين اقتصاديات الدول في مجال البيئة في انتشار آثار التدهور البيئي من المحلي إلى العالمي. هذا ما يفسر تجنيد الرأي العام و رجال السياسة سواء على المستوى الوطني أو العالمي.

إن الجري وراء البحث عن الحلول الناجعة المستديمة والمتعددة الجوانب يتوقف أساسا على درجة توسع و طبيعة وتسييس المشاكل.

يعد الحصول على المياه الصالحة للشرب بمثابة رهانات محلية وعالمية و بخاصة للدول النامية. إذ نجد أن ملياراً ونصف مليار نسمة محرومة من هذه المادة.

خمسة ملايين نسمة يموتون سنويا من الأمراض الناتجة عن استعمال المياه الملوثة من بينهم 4 ملايين طفل. 80 ٪ من الأمراض و أكثر من 3/1 يتوفون بسبب المياه غير الشروب. من جهة أخرى تحول الماء إلى سبب لصراعات إقليمية. فمن أجل الحصول على الماء أو تلوث منابع المياه الحدودية نشبت نزاعات متعددة بين الدول، خاصة في تلك المناطق التي يشح فيها الماء.

التحكم بمياه الفرات والسيطرة عليها أدت إلى توتر شبه دائم للعلاقات بين تركيا وسوريا والعراق ، كذلك سببت الاستعمالات المحلية والإقليمية لمياه النيل علاقات غير سوية بين مصر والسودان وأغندا والحبشة. إن مسألة الماء و مشاكله طرحت و نوقشت في الملتقى الدولي سنة 1997، وكانت وجهات النظر متفقة على خطورة ندرة هذه المادة و بعدها الدولي. ولكن جهود التسوية التي بذلتها المجموعة الدولية مازالت ضعيفة وغير كافية.

إن الضرورة الاقتصادية إلى حد الساعة، وبالرغم من كل المحاولات لصياغة اتفاقية دولية حول المحافظة على الثروة الغابية، لم تبرز أي اتفاق متعدد الأطراف. و مع ذلك فان الانعكاسات السلبية و الأضرار البيئية و تقلص الغابات يتجاوز البعد المحلي، وقد تختار بعض الدول إداريا تحطم الأنظمة الايكولوجية الغنية عن طريق هدم مساحات غابية قصد بيع خشبها و تعويضها بأنشطة مربحة و ذات مردودية سريعة و آنية كالفلاحة، والتهيئة العمرانية، إلخ و قد يعود استهلاك هذه الثروات الطبيعية أحيانا إلى استراتيجية التنمية المطبقة و ضرورة تحويل أكبر مساحة من الأراضي إلى الفلاحة الغذائية لزيادة الاحتياجات من الخشب المنزلي المتزايد.

– ضبط التوازنات العالمية / وزن وسائل الاتصال و الإعلام

بعض المشاكل البيئية. تنفرد بعض المشاكل البيئية المضرة على المستوى العالمي بإشهار و تسييس كبيرين. إذ تتميز بها أغلب الاتفاقيات و المعاهدات و برامج العمل الدولية والحديثة العهد. فعلى سبيل المثال تخصص للتغيرات الجوية والمناخية و خاصة التلوث الجوي أغلفة مالية لايستهان بها كما أن المحافظة على التنوع البيولوجي (Biodiversité) ، أصبح يشكل رهانا سياسيا عالميا و لا يمكن اعتبار الثروات البيلوجية مخزنا هاما للمواد الأولية في مجال الأبحاث الطبية فحسب، بل كذلك التحكم فيها انطلاقا من كونها محطة مصالح مالية هائلة بالنسبة للدول المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات المتخصصة في المواد الصيدلانية والبيوتكنلوجية.

طبقة الأوزون و الكلوروفليوروكاربون...تعتبر الكلوروفليور وكاربون غازات تم التحكم فيها في أواخر العشرينيات و من القرن الماضي وقد استعملت في التثليج والتبريد و التذويب. و انتشر استعمالها في المثلجات وأجهزة التبريد و أجهزة الإطفاء ، ولكن يعاب عليها أنها تحطم و تؤذي طبقة الأوزون التي يمكن رصدها في مرتفعات القطب الجنوبي إذ تجعل الجو أكثر عرضة للأشعة فوق البنفسجية الغير مرغوب فيها. كل المشاكل المتعلقة بالبيئة يحبذ معالجتها على المستوى المحلي و العالمي معا. فمعالجة المشاكل العامة و التي تستوجب انحرافا في مسار التنمية تعد أساسية بالنسبة لمستقبل الكون. و قد تلجأ المجموعات الضاغطة ووسائل الإعلام إلى أساليب التخويف لما سيحدث مستقبلا كوسيلة مجدية لتجنيد وتحسيس الرأي العام حول هذه المسائل. و لكن لا تترك المعالجة السياسية والإعلامية للبيئة مكانا أوفر للمشاكل البيئية المحلية والتي تشتمل على تأثيرات و انعكاسات لا معقولة بالنسبة للملايين من الناس يوميا. و قد تتخذ في أخر المطاف أبعادا دولية.

تدريب و تطوير

للقدرات المهنية في المجالات الميكانيكية

بالمركز العالي والمتوسط للمهن الميكانيكية - بنغازي

في الأعداد القادمة سنسلط الأضواء على

مشاركة وفد الجماهيرية العظمى في اجتماعات الدورة (95) لمؤتمر العمل الدولي (ILO) - جنيف / سويسرا

31 / 05 - 16 / 06 / 2006 مسيحي